

كتاب الاعلام بقواطع الاسلام تأليف

الامام العالم العلامة شيخ مشايخ

الاسلام تزييل مكة المشرفة

احمد بن حجر الهيتمي

الشافعي رحمه

لله تعالى

آمين

(الله)

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

نحمدك اللهم أن اطلعت بعلم الفتوى في سماء التحقيق شمساً و بدورا وجعلت علماء
الشرعية الفراء ارفع الناس في الدارين مكانة وجبورا وسرورا واخترتهم لحقة
فرائض الاسلام وسنته وأقمتم نجومهم تديهم في ظلمات الجهالات الى منهجك القويم
وسنته (ونشهد) أن لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة يلوح عليها أمار الاخلاص
ونجوم مدخرها من أهوال قبائح المهترئين عليك حين لامناص ونشهد ان سيدنا محمد عبدك
ونبيك افضل من أودى فيك فصبر وأجل من ابتليته فرفض وشكر وارسلته لحسب رأسة
أخرجت للناس فهديت به كل حائر وأرديت به كل جائر ومحوت به ظلم البدع والكفر لاسما
من بلدك الحرام وقصفت ببراهين دينه الطغاة العظام وامرته بأب يورثها من بعده من أئمة
الاعلام حتى يردواهم ا على من عاندكم في واقعة من وقائع الاحكام صلى الله وسلم عليه وعلى
آله واصحابه الذين نصروا الحق واشادوا بخبره ودمغوا الباطل واهله الكثيرين وأما تو
ذكره صلاة وسلاما دائمين ما قام بنصرة دينه القويم بعض وارثيه وبذل نفسه في الله رجاء
لما أعد له لوارثيه وعارفيه (اما بعد) فهذا تأليف جامع ومجموع ان شاء الله نافع دعائي اليه ووقع
غلط فاحش في مسألة أفتيت بها فأحييت بياها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الى جميع

ذلك سيما وقد توعدت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات فضلا عن المشكلات
 اقرب الى المنسوبين الى العلم من جبل الوريد ولسان حالهم يعلن انه ليس لهم عنها من محيد
 لما جعلوا عليه من مخالفة سنن الماضين وانجلد الى ارض الشهوات والطمع فيما بأيدي الظلمة
 والمفردين نسال الله تعالى ان يعافينا من ذلك وأن يغيثنا من ظلم هذه الهالك وأن يوفقنا
 الى ما كان عليه امتنا من صالح العمل ومجانبة الذل انه اكرم مسئؤل وأرجى آمول
 هذا وقد لوحث لا بالفضية الحاملة على هذا التأليف وبيانها في لما كنت بمكة في مجاورتي
 الثالثة سنة اثنين واربعين وثم عمت رفعت الى قنوى صورتها ما قواكم فيمن تزوج غير بالغة
 ثم أشهد عليها أنه أقضها حال صدقاتها فهل يصح هذا الا تشهدا وهل لاوصى مطالبتة بالمهر
 والدعوى به عليه وهل له ولو كما أن يقول له يا كبا يا عديم الدين أم لا فهاذا يلزمه في ذلك
 فاجبت بما صورته ان بلغت مصلحة لدينها وما لها صفة ضها والاشهاد عليها ولم يكن للوصى
 مطالبتة ولا الدعوى عليه وقوله له ما ذكر محرم التحريم الشديد بل ربما يكون قوله يا عديم
 الدين ككفرافيعززالتهزيرالشديد اللاتق به والزاجر له ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالصواب وكتبه فلان ثم دفعها الى صاحبها فوقع في أيدي جماعة أصدقاء لصادق منه ذلك
 فقدموا التقرب اليه بالكذب على الله وسببه علم الذين طلبوا أي منقاب يتقلبون فاعترضوا
 ما كتبه وشنعوا به عند العوام ومثله هو اعلمهم حتى قال بعض مجاز فيهم اعوامه هذا الاقتابه
 كفر وعلمه بانه يقتضي ان قاتل هذا اللفظ يكفر مطاقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر ثم
 اهترضوه بأمر أخرى منها كيف يكتب المفقى التهزير الشديد والتهزير راجع الى رأى
 الحكماء في الشدة والضعف ومنها ان من صدره ذلك مثله لا يمتنع عليه ومنها ان الجواب غير
 مطابق للسؤال هذا ما نقل الى وسمعتهم من اعتراضاتهم وهي لا تنها على غباوة قائلها غنية
 عن التعرض لها برد أو ابطال لكن أحبيت في هذا التأليف تحرير الانفاط المكفرة التي
 ذكرها أصحابنا وغيرهم فان هذا باب منتشر جدا وقد اضطررت فيه افكار الائمة وعباراتهم
 وزلت فيه اقدام كثيرين وخطر امره وحكمه كان حقيقا بالافراد بالتأليف ولم أر احدا عرج
 على ذلك فقد صدت تسهيل جمعه وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما طلعت عليه وضعت الى ذلك
 فوائد عشر عليها فكري القاتر واستتجها نظري القاصر أسأل الله أن يجعلني ممن هداه وهدى
 به وان يبرقني عن أوصل الخير لهذه الامة بسببه انه جواد كريم رؤوف رحيم غافر الزلات
 وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأيد والامتنان واليه المفرع في المهمات ومن
 فيض فضله نغترف اسباب السداد والعصمة في الملمات واتمكم اولا على الحكم الذي
 أبدىناه في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام على من قال لمسلم يا كافر فانه الاصل الذي
 أخذت منه ماشرت اليه في الجواب من التمهيد بل ثم نهقه برده ما ذكره من الشبه ثم بتحرير
 بقية الانفاط التي تصعب بين الناس مما اتفق على انها كفر او اختلاف فيه فتقول عبارة

الى النبي في العز يزني من التهمة وانه اذا قال المسلم يا كافر بلا تأويل كفر لانه هي الاسلام
 كفرا وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد بهما أحدهما
 والذي رماه به مسلم فيكون هو كافرا انتهى وتبعه النووي في الروضة وعبارته قال المتولي ولو
 قال لمسلم يا كافر بلا تأويل كفر لانه هي الاسلام كفرا انتهى واعتقد ذلك المتأخرون كابن
 الرفعة والقسمولي والتتائي والاسنوي والاذري وأبي ذرعة وصاحب الانوار وشارح
 الانوار بل كثير منهم كالتتائي والقسمولي وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير
 عز ولم يشفرد المتولي بذلك بل سبقه الى ذلك ورواه عليه جميع من أكابر اصحاب منهم
 الاسنوي أبو اسحاق الاسفرايني والحلي والشيخ ناصر المقدسي وكذا القزالي وابن دقيق
 العيد قضية كلام هؤلاء انه لا فرق بين أن يقول أولا وسيتضع لك من كلامهم الذي أذكروه
 عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه في الاذكار فقال يحرم تحريميا غليظا قلت
 لا محالة فان اطلاق التحريم في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة
 الاذكار لا تنافي عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريميا غليظا فتكون عبارة
 الاذكار شاملة للكفر أيضا ونكتة التعبير بالتحريم الغليظ قصد الشمول للمحال التي
 يكون فيها كفرا وغيرها واذا تأملت هذا التقرير يظهر لك حسن ما فعلته في الجواب المذكور
 من قولي فيعزري الى آخره حيث فرغت على التحريم ولم افزع على الكفر لان التحريم هو
 الامر المحقق وأما الكفر فقد يوجد عند عدم التأويل وقد لا يوجد ولم نعلم ان قائل ذلك لم
 يقول متعين التفريق على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وبهذا الدفع الاعتراض
 السابق وهو كيف يفرع التعزير على الحكم بالكفر وسبأني لذلك فزيد فان قلت يؤيد
 ما في الاذكار قول ابن المنذر في الاشراف في باب القذف وأجمع كل من اخفظ عنه من أهل
 العلم على أن الرجل اذا قال لرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التعزير ولا حد عليه
 ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت قد علت مما تقر في عبارة الاذكار ان عبارة
 كهذه العبارة مطلقة وعبارة الشيخين وغيرها السابقة عن المتولي مفصلة والمطلق لا ينافي
 المفصل ثم رأيت الاذري ذكر ما هو صريح في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس
 ما تقدم أي عن المتولي انه اذا قال له بلا تأويل انه ~~كافر~~ لانه جعل الاسلام يهودية أو نصرانية
 فتأمل انتهى فجعله مطلقا وجعل كلام الشيخين عن المتولي مفصلا وحمل هذا الاطلاق على
 ذلك التفصيل أخذ بالقاعدة الاصولية الشهيرة فان قلت عبارة النووي عما الله عنه في شرح
 مسلم قد تنافي ما تقرر وحاصلها ان هذا الحديث بمساعدة العلماء من المتكلمات من حيث ان
 ظاهره غير مراد فان مذهب أهل الحق انه لا يكفر المسلم بالعاصي كالقتل والزنا وكذا قوله لأخيه
 يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام (أحدهما) انه محمول على المستحل ومعنى باعها أي
 بكافة الكفر وكذا حار عليه في رواية أي رجعت عليه كلمة الكفر ببيعها ورجع جمع معني

(الثاني) رجعت عليه تقيضته لأخيه ومعه صفة تكفيره (الثالث) انه محمول على الخوارج
المكفرين للمؤمنين وهذا نقله القاضي عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
الذي قاله الاكثر من والمحققون ان الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع (الرابع) معناه
انه يؤل الى الكفر فان المعاصي كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكثريها أن يكون عاقبة
شؤمها المصير الى الكفر ويؤيده رواية أبي عوانة في مستخرجيه على مسلم فان كان كما قال والاقدم
باء بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فله وجوب الكفر على أحدهما (الخامس) معناه
فقد رجع عليه تكفيره فليس الراجع حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن
كافرا فكأنه كفر نفسه أمالانه كفر من هو مثله وأمالانه كفر من لا يكفره الا كافر يعتقد
اطلاق دين الاسلام انتهى ومنازعة السبكي في بعضه في فتاويه مبنية على رأى انتحله مذهبها
واعترف بأنه خارج عن قواعد الامام الشافعي وهو ان من كفر أحد من الحشرة المشهود لهم
بالجنة كفر وان كان مؤثرا ولا وقد بسطت الكلام على ذلك في كتابي الصواعق المحرقة في الرد على
الرافض وغيرهم قلت لا تنافي في عبارته المدكورة ما مر لان قوله من غير اعتقاد بطلان دين
الاسلام هو من التأويل الذي مر عن المتولي انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الوجه الاول تقييد
لساقله المتولي بالمستحل كذا قيل وأقول ان أريد أنه تقييد للفهوم فظاهر وألا نطوق فليس
كذلك وبيانه انه اذا قال يا كافر مؤثرا لا يكفر النعمة أو نحوه كان مع ذلك حراما اجابا أخذ بما
مر عن ابن المنذر فان اعتدله حينئذ انبى القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام
المجموع عليه فان قلنا ياشترط أن يكون معلوما من الدين بالضرورة فاحتمل أن نقول بالكفر
هنا وندعي ان حرمة ذلك معلومة من الدين بالضرورة لان أحد الايجاهل يحرم ايداء المسلم
سيماهم هذا اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك قاله كافر بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا
اللفظ من غير تأويل فان قصد مع ذلك ان دينه الذي هو متلبس به وهو الاسلام كفر فلا
تراجع بين أحد في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يؤول ولا قصد ذلك انتج ما أفاده كلام شرح
مسلم من انه ان استحل ذلك كفر والا فلا واذا تأملت هذا التقرير علمت ان كلام شرح مسلم
لا ينافي كلام الشيخين عن المتولي الا من حيث ان قضية كلامهما التمسك بمطابقة حال
الاطلاق وهو وان كان له وجه لم يكن التفصيل بين الاستحلال وغيره أوجه هذا ما يتعلق بالوجه
الاول من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم وأما الوجه الثاني فهو لا ينافي ما مر عن المتولي
لان رجوع تقيضته اليه صادق بالكفر في بعض الحالات وأما الثالث فاعترضه الزركشي
بأن ما حكاه الاكثر ونسبهم من تكفير الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما سنده كره في كتاب
التهمادات وينبغي حمل كلامه على ما ذكره لم يصدر منهم سبب مكفر كما اذا لم يحصل الا مجرد
الخروج والقتال ونحوه أما مع تكفيرهم لمن تحقق ايمانه من الله به المشهود لهم بالجنة
فلا انتهى وأقول الخوارج لم يكفروا وغيرهم الا بتأويل ولم يسموا الاسلام كفرا وحينئذ

قاله في شرح مسلم وغيره من عدم تكفيرهم نعم ان انكروا وصحبة أبي بكر رضي الله
 تعالى عنه أو كفروا العداوة أو ضلوا الأمة فسيأتي مع ما سأكله وأما الرابع والخامس فلا
 ينافيان ما مر أيضا نظير ما سبق من انهما محمولان على من أول ووقع في الحديث روايتا لا بأس
 بالاشارة اليها فقد روى مسلم اذا كفر الرجل أخاه فقد بياها أحدهما وفي رواية له أيضا
 رجل قال لأخيه يا كافر فقد بياها أحدهما ان كان كما قال والاربعين عليه وفي رواية له
 أيضا ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه الاكثر ومن دعا رجلا بالكفر أو قال
 عدو الله وليس كذلك الا حار عليه ومرفى رواية أبي عوانة فان كان كما قال والاربعين
 بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فقد وجب التكفير على أحدهما ومعنى كبر الرجل
 أخاه نسبه إياه إلى الكفر بصيغة الخبر نحو انت كافر أو بصيغة النداء نحو يا كافر أو باعتقاد
 ذلك فيه كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس من ذلك تكفير جماعة من أهل السنة
 أهل الأهواء لما قام عندهم من الدليل على ذلك ومعنى بياها أحدهما أي رجوع بكافة الكفر
 كما مر والجزم بأنه لا بد أن يبره أحدهما بنية قوله في الرواية الأخرى ان كان كما قال والاربعين
 عليه ومن ثم كانت هذه الرواية في قوة قضية منفصلة أقيم البرهان على صدقها بخلاف
 الأولى اذ معناه كل مكفر أخاه فدائما انما أن يكفر القائل أو المقول له وبرهن على صدق ذلك
 في الرواية الثانية لانه ان كان كما قال والا كفر القائل أي بالمعنى السابق بيانه وقوله أو قال عدو
 الله نص كما قاله بعض الشارحين في أن نسبة الرجل غيره عداوة الله تعالى تكفير له وكذا نسبه
 إلى ذلك وبواقفه قوله تعالى من كان عدو الله وملائكته الآية وسياق آخر الكتاب ما لو قال
 انه عدو للتي صلى الله عليه وسلم ومر أن معني حار رجوع والاستثناء قيل معنوى أي لا يدعوه
 أحد الا حار عليه لان المقصد الاثبات ولو لم يقدرا لثبتي لم يثبت ذلك ويحتمل عطفه على ليس من
 رجل فيكون بجاريه على اللفظ وقد فسر الحلبي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المتولي وقال
 ان أراد به أن الدين الذي يعتقد ككفره هو دون أخيه ان كان أخوه مسلما حقيقيا وان كان
 يظن الكفر ولا يظهره فذلك غير مراد بالحديث اذ لا يبره أحدهما بالكفر وحينئذ
 يعزى وانما لم يمتنع فأنه لم يبره أحدهما عن المتولي وان التعزير انما يجب عند كون
 المقول له ذلك كافرا باطنا فان قلت كيف يكون كافرا باطنا وبتق قلت يمكن بمقاوئه لا ستنايته
 ان قلنا ان المرتد يجهل ثلاثة أيام أو لازالة شبهة أو تغلب أو غير ذلك فان قلت قضية ان من قال
 لمرتدا كافرا يعزى قلت قد يلتزم ذلك لانه اذا واداه وانما يجوز للامام بالقتل ان لم يثبت
 ويمكن الفرق بأن المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام أصلا بخلاف من أظهر الاسلام
 وان كان كافرا باطنا وضع ذلك فالموافق للقواعد انه حيث ثبت كفره باطنا كان حكمه حكم
 المرتد ولا تعزير على من قال له يا كافر وفسر الغزالي في الاحياء الحديث بما يوافق كلام المتولي
 أيضا حيث قال معناه انه يكفر وهو يعلم انه مسلم أي فيكفر بدليل قوله فان ظن انه كافر يبره

أو ضمرها كان مخطئاً لا كافراً انتهى وقد يؤخذ من كلامه جل كلام الحلبي السابق على غير
 ما صرح بأن يقال معني قوله ان كان اخوه مسلماً حقيقة أي في اعتقاده وقوله وان كان يبطن
 الكفر ولا يظهره أي في اعتقاده وحينئذ فاتضح قوله وحينئذ يعز راقائل وهذا التأويل
 متعين لا ينبغي العدول عنه وقد فسر ابن رشد من أ كبر أئمة المالكية الحديث بما يوافق كلام
 المتولي أيضاً حيث جل الحديث على أن من قال ذلك كفر حقيقة لكن فيمن كفر أخاه حقيقة
 لأنه ان كان المقول له كافراً قد صدق والا كفر القائل لأنه اعتقد ما عليه المؤمن من الإيمان
 كفر واعتقاد الإيمان كفراً كفر قال الله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وقا
 غيره من أئمتهم لا يبعد جل الحديث على ظاهره من تكفير القائل على القول بأن الدعاء على غيره
 بالكفر كفر واعترضه بعضهم بأن الداعي إنما كفر على القول بذلك من جهة أنه لما دعا
 بالكفر كأنه رضي به والرضى بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر كلام الحلبي والغزالي الذي
 ذكرته عنهما أن القائل حيث اعتقد أن المقول له مسلم كفر مطلقاً وان أول لم يكن ماصراً عن
 المتولي اوجه وقال ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة والسلام ومن دعا رجلاً بالكفر وليس
 كذلك الا حار عليه أي رجع وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحداً من المسلمين وليس هو كذلك
 وهو ورطة عظيمة وقع فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا بالكفر بعضهم بعضاً
 وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة من الحشوية وهذا الوعيد لا حق بهم ثم نقل عن الاستاذ أبي
 اسحاق الاسفرائيني من أ كبر أصحابنا انه قال لا كفر الا من كفر في قال ويرى ما في هذا
 القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح والذي ينبغي أن يجعل عليه انه لمج هذا
 الحديث الذي يقتضي أن من دعا رجلاً بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا قوله
 عليه الصلاة والسلام من قال لأخيه يا كافراً قد باعها أحدهما وكان هذا التسليم أي الاستاذ
 أبا اسحاق يقول الحديث دل على أنه يحصل الكفر لأحد الشخصين اما المكفر أو المكفر ما ذا
 كفر في بعض الناس فالكفر واقع بأحدنا وأنا قاطع بأنني لست بكافر فالكفر راجع اليه
 انتهى فتأمل له تجده صريحاً بما مر عن المتولي وفي أن ابن دقيق العيد موافق على ذلك وفي أنه
 لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام الشيخ نصر المقدسي في تهذيبه في كتاب الصلاة صريح في
 ذلك فإنه لم يقبل التكفير الا بما اذا كان المقول له ذلك ظاهراً العدالة لكن الوجه ما مر عن
 المتولي من التفصيل وفي كافي الخوارزمي لو قال است من أمة محمد ولا أعرف الله ورسوله وأنا
 كفر او يرى من الاسلام كفر انتهى والحكم فيه ظاهر الا أن يزعم انه أراد انه ليس منهم
 قطعاً بل ظناً أو انه لا يعرف الله ورسوله على طريقة أهل الاصول أو نحو ذلك فيما يظهر ولافتي
 تلميذ ابن المقرئ اعتراض على الروضة أحببت ذكره مع التنبيه على رده وعبارته قال في الروضة
 قال المتولي لو قال لمسلم يا كافراً لا تأويل كفر لانه سمي الاسلام كفراً ذكر المتولي مثله ولم
 يعله ولم يعزه الى أحد قال فان أراد كفر التهمة والاحسان فلا انتهى ولا نسلم قول الروضة

لا معنى للاسلام كقرا فان هذا المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه
 انما است على دين الاسلام الذي هو حق وانما أنت كافر دينك غير الاسلام وأنا على دين
 الاسلام هذا مراده بلا شك لانه انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام فبني عنه كونه
 على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما يعزى هذا السب القاحل بما يليق به ويلزم
 على ما قاله أن من قال لعابد يافاسق كفر لانه معنى العباداة فسقا ولا أحسب أحدا يقول له وانما
 يريد انك تفسق وتعمل مع عبادك ما هو فسق لأن عبادك فسق وأيضا فكيف يحكم عليه بالكفر
 بالطلاق هذه السكامة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غيره أكثر وأظهر وانما يصح المعنى
 الذي ذكره لو قال يهودي أو نصراني مسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد إلا أن دينك وديني
 الاسلام كفر وأنا المسلم فلا يريد هذا أصلا انتهى كلام الفقي ولك رده بأنه مبنى على ملزومه من
 أن معنى لفظه ما ذكره وليس معناه ما زعم بل معناه ياتصفا بالكفر وهذا كما ترى صادق
 بأن ما تصفت به من الاسلام يعنى كفرا وبأنك لم تصف بالاسلام من أصله وهو الذي زعمه
 ولا أثر لكون هذا الثاني هو الذي يغلب قصد هذه السكامة لأن وصفه له بالكفر مع مشاهدة
 الاسلام منه وعدم تأويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام كفرا فعلمنا بما دل عليه لفظه صريحا
 بواسطة القرينة المذكورة وأغلب النظر الى ما يقصد بهذه السكامة بين الناس لان هذا
 لا تعويل عليه في هذا الباب ولنا له أنت حيث أطلقت هذا اللفظ ولم تقول كنت كافرا تضمن
 لفظك تسمية الاسلام كفرا وان كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر باعتبار الظاهر
 وقصدك وعدمه انما ترتبط به الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعمه ان هذا المعنى
 لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه الى آخره بل ذكره المراد لا وجه له هنا البتة
 لما قررناه بأن حكمنا انما هو باعتبار الظاهر فلا يبحث عن المراد ولا ندر عليه حكما ظاهرا
 واندفع حصره بقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام وأما ما زعمه من اللزوم
 المذكور فغير صحيح بل لا يلزم عليه ذلك لان العباداة لا تنافي الفسق لا مكان اجتماعهما في آن
 واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان أعبد الناس بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن
 اجتماعهما في شخص واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعابد يافاسق تسمية العباداة
 تماخلف القول لمسلم يا كافر فانه ظاهر في الوصف ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم
 به الاسلام كفرا وما تجب منه برّد بان اللفظ اذا كان محتملا لادان كان في بعضها أظهر
 عليه وكذا اذا استوت ووجد لا حدها مرجح وهو هنا ما مر من وصفه بالكفر مع علمه
 ما هو عليه من الاسلام وقوله واحتمال غيره أكثر ظاهرا وقوله وأظهر ليس في محله كما تقرر
 له وانما يصح المعنى الذي ذكره الى آخره برّد بما علمته مما هو غنى عن الاعادة وقوله وأنا
 مسلم فلا يريد هذا أصلا ليس في محله أيضا لان الارادة وعدمها لا يشغل لتأنيها فاذا تقرر ذلك
 كما يا كافر بما لم تجده في كتاب وعلمت أن ما ذكره الشيخان فيه نقلا عن القولى هو الحق

الذي لا يحيد عنه وان كلام جمع من الاصحاب صريح في كفر قائله مطلقا وان ما مر من عبارة
الاذكار وشرح مسلم وغيره - ما لا يخالفه فظهر لك ان ما أفتيت به في باعديم الدين حق طاهر
لا يسع أحد انكاره وان من أنكره فقد أنكر على هؤلاء الأئمة الذين هم آباؤنا في الدين لکن
المعتضون على لا يحترمون أحد من المتأخرين ولا من المتقدمين في مسماسوة والحمد لله على
ذلك فمن قال لا خير يا عديم الدين تقول له ما الذي أردت بذلك فان قال أردت أن ما هو عليه من
الدين لا يسمى ديننا قلنا له قد كفرت فان لم تعلم والاضر بنا عنقل وان قال أردت انه لا دين له في
الامامات ونحوها فانما لا كفر عليك لکن عليك التعزير الشديد للاتق بك وان قال لا نبية لي
قلنا له فهل تعتقد انه يحل لك أن تقول له ذلك فان قال نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى
عليك بناء على ما مر وان قال لا أستحل ذلك أو كان مما يخفى عليه فليس كفر او الى هذا التفصيل
كله المستمد مما قررت في با كفر اشرت قولي في الجواب السابق بل ربما يكون قوله يا عديم
الدين كفر او اذا تمهدت حقيقة ما أجبت به فانرجع الى ردة كلام المعتضين وهو يركا كنهه وكونه
بالتخيال أشبه غنى عن الرد لکن في ضمن ردة فوائدها ما قول من قال هذا الاقتناء كفر لا اقتضائه
ان قائل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر فبرده عليه بأمر ومنها ان
دعواه اقتضاء قولي ربما الى آخره الكفر مطلقا بحجرفة وجهل بدلولات الالفاظ فان مدلول
ربما انه له حالة يكون فيها كفرا وحالة لا يكون فيها كفرا وهذا جلي واضح فلا تطيل فيه لان الكلام
فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية من الاتقان والتحرير ومنها ان احتجاجة بعباد كرم كفره
صريح بما فيه كفر مسلما من غير تأويل لان المفتي اذا أفتى بحكم فلا يخلو ما أن يكون حقا أو خطأ
فان كان حقا فلا كلام في تكفير مكفروه وان كان خطأ فكذا ذلك وان تعدد الخطأ لا به لم تعدد
تكفير أحد بعينه اذا المفتي لا يفتي على معين والحجب من جزافه كيف يكفر غيره ويسئل بما
يسئل به نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة الخفية ولم تعدد في الجواب كما فعلت هنا
ولا أطلعت القول بالحكمة كما في الادكار قلت اشارة للاختصار وحذر من الوقوع في ورطة
الاطلاق فان التروى قال في آداب المفتي في الروضة واد كان في المسئلة تفصيل لا يطلق الجواب
فانه خطأ بالاتفاق وليس له أن يكتب الجواب على ما يعلمه من صورة الواجبات المكن في انقصة
تعرض له انتهى وليس الاطلاق في المصنفات كالاتفاق في الفتاوى فان الناطق في المصنفات
لا يتنصر على مصنف واحد والا كان مقصرا بخلاف المستفتي فانه لا أهلية له في النظر في
المصنفات حتى يعلم حكم واقعه وانما الواجب عليه رفعها للمفتي في أفتاده وأطلق له في محل
التفصيل أجاء الى الوقوع في الخطأ فکان المفتي مخطئا انما قال وأيضا فالمصنفات يكثر مسائلها
فلو كف المصنفون الى استيعاب سائر التفصيل في كل مسألة لشق عليهم بل عجزت عن ذلك
قدرتهم فساغهم دكر أصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب اكسالا على فهم التفصيل
من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على ناظر في كتبهم وأيضا فانما أصل في الجواب تفصيلا

واضحاً قد استرأى المكفر عن العامة حتى لا تطرق اليه افهامهم فان غالب فطرهم سليمة
ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافرا ويا عديم الدين الا كفر التعمية أو يامن فعله كفعل
الكافر أو نحو ذلك مما لا يقتضى الكفر فأبرزت لهم ان هذا اللفظ قد يكون كفرا الجذر وه
و يبعدوا عنه ولم يبين لهم الوجه المكفر استرأى عليهم لئلا يسمعه أحد منهم فيكون سبأ له في أنه
ر بما يقصده فكان ما فعلته من الاشارة الى التفصيل به بر بما ومن ترهيبهم بأن ذلك كفر أبلغ
وأولى والله سبحانه يوفق من شاء لما شاء وأما الاعتراض على التفريع بالفاء بما مر فسيده
الجهل بالاحكام ومجذولات الاقفاط أيضا لان الحكم المحقق هو الحرمة وأما التكفير فأمر
أخص يشترط له ما مر فكيف يعدل عن الامر المحقق وهو الحرمة ولا يفرع عليه ويفرغ على
الامر الذي لم يعلم وجوده لانا طمته بقصد المنكح ولم يطاع عليه بل ويندر وقوع المعنى المكفر
من أحد من المسلمين كما مر وذكرا الفقهاء له انما هو خشية من وقوعه واذا كان وقوعه
في غاية الندور ففعلنا أن التفريع على الحرمة هو الصواب الذي لا مزية فيه وأما الاعتراض
بان المفتي كيف يكتب التزير الشديد والتعزير راجع الى رأى الحاكم في الشدة والضعف
فجوابه وان كان لا يستحق جوابا لولا ما في جوابه من العوائد التي لا تخفى على ذي لب ان
الحكام والقضاة أمرى المفتين لغلبة الجهل عليهم وعدم معرفتهم ظواهر الاحكام فضلا عن
دقائنها وقد قال الاذري عن قضاة زمنه ولا يغتر بقضاة زمننا فاهم كفر بي عهد بالاسلام
هذا في قضاة زمنه فما بالك بغيرهم وقد أشار الى ذلك الفارقي أيضا في قضاة زمنه مع تقدمه على
زمن الاذري بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمننا بلغوا الى ما لم يبلغه غيرهم صنفنا
كتبا في قبائحهم وصدرته بأربعين حديثا فيه فريدهم والذم وتشديد الوعيد على أكثر القضاة
وسميته جمر الغضا لمن تولى القضاء ولئن سلمنا ان القضاة فيهم المفتون فله مفتي ان يكتب
التعزير شديد او غير شديد ولا مانع من ذلك عند من له ادنى بصيرة على ان لا يصحبنا وجهها
ان القاضى ليس له ان يفتي في الاحكام فعليه ما اراد المفتي من القضاة كغيره والاستدلال
للاعتراض المذكور بان التعزير راجع الى أمر الحاكم في الشدة والضعف ناشئ عن
الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم لانه ليس راجعا اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان
يفعل بالمعز ما يناسب معصيته من التغليظ والتخفيف وانما الراجع اليه تعيين
نوع من الأنواع التي يحصل بها ذلك فتأمله وتأمل هذا الابهام الذي أوقع المعارضين
في الاعتراض بذلك على ان المفتي ان يغلط في الجواب ولو بغير الواقع حيث لا مفسدة في
المجموع والرخصة وأصل المفتي ان يشدد في الجواب بلفظ متأول عنده زجرا أو تهديدا
في مواضع الحاجة زاد في الرخصة قلت المراد ما ذكره الأصمري وغيره قالوا اذا رأى المفتي
المصلحة ان يقول للعاصي ما فيه تغليظ وهو لا يعتد بظاهره وله فيه تأويل جاز زجرا كما روى
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن توبة القاتل فقال لا توبة له وسأله آخر فقال له

توبة ثم قال أما الأول فمأيت في عينية ارادة القتل فقتله والثاني فقام كينا قد قتل فلم أقطه
قال الصيرى وكذا ان سألته فقال ان قتلت عيدي هل على قصاص فواسع ان يقول ان قتلت
قتلتا فمن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قتل عبدا قتلناه ولان القتل له معنيان
وهذا كله اذا لم يترتب على الطلاق مفدة والله أعلم انتهى كلام الروضة وهو حري ان يتأمل
المعتضون ويفهموه فاهم بكان صحيحا ومن غيره من كلام الأئمة والامام صدرت منهم هذه
الخرافات وأما الاعتراض بان القاضى لا يفتى عليه فقد مر ما يكفل برده بل لا يصدر ذلك
الا ممن ترك الشريعة الغراء وراء ظهره يا ونياسيا لان القاضى امان ان يكون محقا
فالاتقاء يؤيده وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاض فان فرض انه قاضى ضرورية
ووجب رنعه الى مستنبيه ليقيم عليه الاحكام الشرعية فان فرض انه لا يفعل فوض الامر الى الله
تعالى حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين على ان القاضى في صورة السؤال خصم مدع على
آخر ما يتعاق بالوصاية التي ذكر انما افوضت اليه فليس متحا كما اليه حتى يكون له ادنى شبهة
في نوع من الشتم أو السب وانما الحامل له على ذلك استطالة على اعراض المسلمين وشتمهم
بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام وأما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا
لسؤال فكلام مهمل لا معنى له بوجه حتى يتسكّم عليه وهز يد المقت والغضب من الله سبحانه
يلجئ الشخص الى ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه نعوذ بالله من ذلك ونسأله العفو عما اقترفتنا من
انزلات والجهالات انه جواد كريم رؤوف رحيم واذ قد أنعمنا بكلام على هذه القضية فلننتقل
الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي توضع في الكفر عندنا وعند غيرنا اعتناءهم هذا
الباب لخطره وفي الحقيقة هذا هو المقصود بالسكاب وما مر كالمقدمة له والسبب الباعث عليه
فقتول هذا باب واسع وأكثر من اعتنى به الحنفية ثم أصحابنا كما ستعلمه (فن ذلك) العزم على
الكفر في زمن بعيد أو قريب أو تعليقه باللسان أو القلب على شيء ولو محالا عقليا فيما يظهر
فيكون ذلك كفرا في الحال كما نقله الشيخان عن التهمة وخزم به البغوي وغيره كالخلمي وصحبه
الرويان وقول الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام كالم يحرك به لسانه هو حديث النفس
الموضوع عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم فيه لانه محمول على الخطا الذي لا يستقر كما
حمل الأئمة الحديث عليه رقول ابى نصر القشيري عندنا لا يتصور العزم على الكفر الذي هو
الجهل بالله اذ لا يصح من العالم بالله ان يعزم على الجهل بحجاب عنه بان المراد بالكفر في هذا الباب
ما أشعر بالجهل وان كان قلب من صدر منه شيء مما ذكره يأتي بمثلنا ايمانا ألا ترى ان
الاستهزاء والهزل كغيرهما وكذلك الفعل الآتي فان أراد أبو نصر انه وان عزم لا يكون كافرا
فغير مسلم له ذلك بل لا وجه لكلامه حينئذ وان أراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل لا يتبع
حقيقة العلم قسم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق ذلك عزم القول على موافقة
كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدامة على العدالة

فأما أئمة شمر طاهرا وكان وحده ذلك أن الإيمان التصديق وهو مستغف مع العزم والعدالة
 اجتنب الكبر مع عدم غلبة المعاصي والنية لا تنافي ذلك وهو ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال
 البغوي لو قال الكافر آمن بالله أن شاء الله لم يكن إيمانا لأن الإيمان لا يتعلق بالشروط ولو قال
 المسلم كبرت أن شاء الله كفر في الحال انتهى ونقل الامام عن الأصوليين أن من نطق بكلمة
 الردة وزعم أنه أخبرت بقرينة كفر ظاهر أو باطنا وأقره سم على ذلك فتأمله يتفعل في كثير من
 المسائل وكأثر معنى قصده التورية باعتقاده لدول ذلك وقصدا يورى على السامع والافالحكم
 بالكفر باطنا فيه نظر ولو حصل له وسوسة ترد في الإيمان أو الصانع أو تعرض بقلبه لتقص
 أو سب وهو كاره لذلك كراهة شديدة ولم يقدّر على دفعه لم يكن عليه شيء ولا أثم بل هو من
 الشيطان فيستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه كما كرهه ذكره ابن عبد السلام وغيره
 ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وإن لم يظهر بقول أو فعل (ومها) كل قول أو فعل صدر عن
 تهمد واستهزاء بالدين صريح كالسجود لله أو الشمس سواء كان في دار الحرب أم دار
 الإسلام بشرط أنه تقوم قرينة على عدم استهزائه أو عذر له وما في الحلية عن القاضي عن
 النص أن المسلم لو سجد لله في دار الحرب حكم برده ضعيف وواضح أن الكلام في المختار
 واستشكل العز بن عبد السلام الفرق بين السجود لله وبين ما لو سجد للوالد على جهة
 التهظيم حيث لا يكفر والسجود للوالد كما يقصده التقرب إلى الله تعالى كذلك قد يقصد
 بالسجود لله كما قال تعالى ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله ربنا ولا يمكن أن يقال إن الله شرع
 ذلك في حق العلماء والآباء دون الأصنام قال القرطبي في قواعد كان الشيخ يستشكل هذا المقام
 ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال الزركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن أن يجاب
 عنه بأن الوالد وردت الشريعة به تهظيمة بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد كما في قوله تعالى
 وخر والله سجداً على أن المراد بالسجود طاهر وهو وضع الجبهة كما مشى عليه جمع وأجابوا
 بأنه كان شرعاً قبلنا ومشي آخرون على أن المراد به الانحناء وعلى كل فهذا الجنس قد ثبت
 للوالد ولو في زمن من الأزمان وشرعية من الشرائع فكان شبهة دائمة لا كفر فاعله بخلاف
 السجود لله أو الشمس فإنه لم يرد وهو لا ما يشابه في التهظيم في شرعية من الشرائع فلم
 يكر لفاعله ذلك شبهة لا ضعيفة ولا قوية فكان كافرا ولا نظر لقصد التقرب في عالم ترد الشريعة
 تهظيمة بخلاف من وردت تهظيمة فاندفع الاستشكال وتضع الجواب عنه كما لا يخفى
 وفي المواقف وشرعها من صدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك سجد للشمس كان
 غير مؤمن بالاجماع لأن سجدته إنما يدل بظاهرها على أنه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر
 فلهذا حكمنا بعدم إيمانه لأن عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الإيمان حتى لو علم أنه لم
 يسجد لها على سبيل التهظيم واعتقاد الإلهية بل سجد لها وتابها طمأن بالصدق لم يحكم بكفره
 وما بينه وبين الله وإن أجرى عليه حكم الكافر في الظاهر انتهى ثم ما اقتضاه كلامه أعني الشيخ

عز الدين من ان العلماء كالوالد في ذلك يدل عليه ما في الروضة آخر سجود التلاوة وعبارته
وسواء في هذا الخلاف وفي تحريم السجود ما يقتل به الصلاة وغيرها وليس من هذا ما يفعله
كثيرون من الجهلة الطالمين من السجود بين يدي المتأخرين فان ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء
اكان لقبله أو لغيرها وسواء قصد السجود لله أو غفل وفي بعض صور ما يقتضي الكفر عما نأ
الله تعالى من ذلك انتهى فانهم انه قد يكون كفراً بان قصد به عبادة مخلوق أو التقرب اليه وقد
يكون حراماً بالقصد به تعظيمه أو أطلق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرته من الجواب
عن الاشكال في الوالد لا يأتي في العلماء لانه لم يقتل صورة السجود لهم قلت بل يأتي فيهم لان
تعظيمهم ورد به الشرع على انه ثبت لجنسهم السجود كما في قوله تعالى واذقنا لللائكة اسجدوا
لآدم فسجدوا وادم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة
لللائكة عليهم السلام هو العالم الا كبرقت لجنس العلماء السجود فكان شبهة وان كان المراد
في الآية بالسجود الاحياء عند جماعة وان آدم لم يكن هو المسجود له وانما كان قبلة لسجودهم كما
ان السكينة قبلة لاهلنا (ومن المكفرات أيضاً) السحر الذي فيه عبادة الشمس وبحورها فان
خلا عن ذلك كان حراماً لا كفراً فهو بحجته لا يكون كفراً ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم
قال الماوردي مذهب الشافعي رضي الله عنه انه لا يكفر بالسحر ولا يجب به قتله وبأسأل عنه فان
اعترف معه بما يوجب كفره كان كافراً بجمعة فده لا بسحره وكذا الواعظ قد تأثر السحر كما كفر
باعتقاده لا بسحره فيقتل حينئذ انضم الي السحر لا بالسحر وهذا مذهبنا وأطلق مالك رضي
الله تعالى عنه وهو جماعة سواء الكفر على الساحر أو لا يجر كفر وان الساحر يقتل ولا
يستتاب سواء أسحر مسلماً أو ذمياً كالذي يوق قال بعض أشعة مذهب المالكية والصواب اننا
لا نقضي به هذا حتى يبين معقول السحر اذ هو يطلق على معان مختلفة وسيأتي بيانها في الحاشية
مع بيان ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من أصحاب مالك ومذهب أحمد
رضي الله تعالى عنه في الساحر أقرب الى مذهب مالك فيه وسيأتي في الحاشية أيضاً كلام أهل
مذهبنا في ذلك (ومها) القاء المصحف في القاذورات لغير عذر ولا قرينة تدل على عدم الاستهزاء
وان ضعفت والمراد بها النجاسات مطلقاً بل والقذر الطاهر أيضاً كما صرح به بعضهم قال
الرويانى وكالمصحف في ذلك أوراق العلوم الشرعية ويؤيده ما يأتي فيمن قال قصعة تريد خبير
من العلم وكتب الحديث وكل ورقة فيها اسم من أسماء الله تعالى أولى بذلك في كون القاء
في القذر مكفراً وهو مراد الرويانى بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير والفقه والآثار
كالخبر وغيره وان لم يكن فيها آثار السلف أو يختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر
الاطلاق وان كان بعيد المدرك في ورقة من كتاب كونه مثلاً ليس فيها اسم معلوم وعبارته
الزركشي في هذا المحل ما ذكره أي الرافعي في القاء المصحف في القاذورات لا يختص بالمصحف
بل كتب الحديث في معناه وقد ألحق الرويانى به أوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث

وما أشقل عليه من أسماء الله أعظم انتهى وفهم بعض المتأخرين من هذه العبارة أنها
تضعف لكلام الروياني وأنت خير إذا تأملت أن الأمر ليس كذلك وأنه اعتمد كذلك تقوية
لما ذكره من الحاق كتب الحديث بالصحف فكانه يقول هو أولى بالحكم مما ذكره الروياني
فتعين ذكرها كما ذكر الروياني أوراق بقية العلوم الشرعية وإن كانت داخلية في كلامه
ومن ذلك يعلم أن كل ورقة فيها اسم معظم من أسماء الأنبياء والملائكة يكون كذلك وإن
المراد بالصحف ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن أو الحديث أو نحوهما سواء أكتب القرآن
للدراسته أو غيرها وإن هذا المحل فارق فساد يبع ذلك من كافر والدخول به للخلاء لمنحش
ما هنا فإن قلت قد ينافي ما تقرر قولهم يحرم الاستنجاء بغيرها خاتم عليه اسم معظم ولم يجعلوه
كفرا قلت الفرق أن تلك حالة حاجبة وأيضا فالماء يمنع ملاقاته نجاسة للعظم فإن فرض أنه قصد
تضعفه بالنجاسة يأتى فيه ما هنا على أن الحرمة لا تنافي الكفر كما مر وكأقواء المصحف ونحوه
في القدر بل طيخ الكعبة أو غيرها من المساجد بنجس ولو قيل إن تلطيخ الكعبة بالقذر الطاهر
كذلك لم يبعد إلا أن كلامهم رجماء بأباه قال إمام الحرمين وفي بعض التعاليق عن شيخه أن
الفعل بمجرد لا يكون كفرا قال وهذا زال عظيم من المعاق ذكرته للتنبيه على غلطه انتهى
وأقره الشيخان على ذلك وهو جدير بالغلط وإن نقل عن الشيخ أبي محمد أيضا وعن غيره خلافا
لنظرية بذلك وقول الأذرع لم لا يؤول ويحتمل على محمل صحيح لا يخفى على الفقيه استخراج
كأنه يشير إلى أن حقيقة الفعل لا يمكن أن يكون كفرا وإنما الكفر ما استلزمه من التهاون
بالدين ونحوه وهذا أول صحيح وبه يدفع الغلط إلا أن المراد لا يدفع الإيراد (ومنها) القول الذي
هو كفر سواء أصدر عن اعتقاد أو عن ادّعاء واستهزاء فمن ذلك اعتقاد قدم العالم أو حدوث الصانع
أدنى ما هو ثابت للأقدم بالاجماع المعلوم من الدين بالضرورة كما كونه عالما أو قادرا أو كونه
يعلم الجزئيات أو اثبات ما هو متفهمه بالاجماع كذلك كالألوان أو اثبات الاتصال والانفصال
له فارق للمعتزلة تشكر الصفات السبعة أو الثمانية ولم يكفروهم قلت هم لا ينكرون
أصلها وانما ينكرون زيارتها على الذات حذرا من تعدد القدماء فيقولون أنه تعالى عالم
بذاته قادر بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة أن المحذور تعدد ذات قدماء لا تعدد
صفات قائمة بذات واحدة قديمة وكذا يقال في اختلاف الأشاعرة في نحو البقاء والقدم والوجه
والدين وبه إذا تأملته تعلم الجواب عن قول العزيم عبد السلام والعجب أن الأشعرية
اختلفوا في كثير من الصفات كالتقدم والبقاء والوجه والدين وفي الأحوال كالعالمية
والقدارية وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا واختلفوا في تكفير
تعدد الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا متكاملا فاتفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعاليه
بالصفاء المذكورة انتهى فأتخذ عدم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الأصح وإن جرى قول
بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الأئمة الأربعة أنهم لم يسألوا اعتقاد نقص في الذات بل

زعموا بذلك انهم الموحدون المعظمون دون غيرهم وأما القدم والبقاء فأما واعتبارية فلا
 يلزم على نفيها نقص أيضا وكذا نفي الوجه واليد ونحوهما فأتضح ما مشى عليه إلا أكثر
 وعدم تكفير بعض الأشعرية ببعض وقد أشار ابن الرقعة إلى مدرك القول بالكفر والقول
 بعدمه بما حاصله ان المخالفين لصفات الباري تعالى الذي هو متصف بهم انهم يحكم بكفرهم
 لأنهم يعترفون بآيات الربوبية لذات الله تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظري ان تغيير
 الصفات بما لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفر والآنهم لم يعبدوا الله
 سبحانه وتعالى المنزه عن النقص لأنهم عبدوا من صفته كذا وكذا والله سبحانه منزه عن ذلك
 فهم عابدون لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكي عن اختيار شيخ الاسلام ابن عبد السلام
 قدس الله وجهه انتهى وميل كلام ابن الرقعة إلى عدم التكفير وهو كذلك وان لم يلزم على
 هذا الاعتقاد نقص لان لازم المذهب غير مذهب كما يأتي ومن ثم قال الاسنوي الجسمنة
 ملزوم بالالوان والاتصال والانفصال مع اننا لا نكفرهم على المشهور كما دل عليه كلام
 الشرح والروضة في الشهادات انتهى وما أتى الجمع بين هذا وقول النووي عفا الله تعالى
 عنه في شرح المذهب بكفرهم فالخاصل ان من نفي أو أثبت ما هو صريح في النقص كفر أو ما هو
 ملزوم للنقص فلا ومعنى اثبات الاتصال والانفصال يرجع إلى قول من قال الباري
 تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال الغزالي معناه ان مصحح الاتصال
 والانفصال الجسمية والتحيز وهو محال فانفك عن الضدين كما ان الجماد لا هو عالم ولا جاهل لان
 مصحح العلم هو الحياة فاذا انتفت الحياة انتفى الضدان وهذا كما ترى ظاهري في تكفير القائلين
 بالجهة لكن مشي الغزالي في كتابه التفرقة بين الاسلام والزندقة والعز بن عبد السلام في
 فتاويه الموصلية وغيرهما على عدم كفرهم قال ابن عبد السلام لان علماء الاسلام لم يختر جوهرهم
 عن الاسلام بل حكموا بهم بالارث من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحريم دماهم وأموالهم
 قال الزركشي وهذا بناءه الشيخ على تفسير المنكلمين بالايمان بما علم انه من دين محمد صلى الله
 عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا العلم بكونه عالما بالعلم أو عالما بذاته أو كونه مرتباً أو غير مرتب
 ليس بداخل في معنى الايمان وكذلك كونه في جهة أو ليس في جهة انتهى وبه يتأيد ما قدمته
 في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه وتعالى يحل في شيء من آحاد
 الناس أو غيرهم فهو كافر لان الشرع انما عفا عن الجسمنة لغلبة التجسيم على الناس وانهم
 لا يفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه لا يعم الا بتلاعه ولا يخطر على قلب عاقل
 فلا يعني عنه انتهى وكالحلول الاتحاد كما يأتي والحاصل ان في كفر سائر الفرق خلافا بين
 أئمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفاء ومذهبنا انه لا يكفر الا نافي العلم
 بالجزئيات أو بالعدوم وزاعم قدم العالم أو بقائه أو الشك في ذلك ومنكر البعث أو شيء
 من متعلقاته كما يعلم مما يأتي عن الروضة عن القاضي عياض وزاعم الحلول أو الاتحاد

أو نحوهم كالأقائلين بالإنسان وغيرهم من الطوائف المذكورة في الشفاء وغيرهم وانما تركت ذكرهم لان كفرهم معلوم مما قرره في الكتاب (ومن ذلك) يجد جواز بعثة الرسل أو انكار نبوة نبي من الانبياء المتفق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم لا كالخضر وخالد بن سنان واتهمان وغيرهم وكانكار ذلك الشك فيه قال الخوارزمي في كافيته أو انكار رسالة واحد من الانبياء المعروفين انتهى وينبغي حمل قوله المعروفين على من أجمع المسلمون على رسالتهم وأراد في الرسالة على سائر الأقوال فإنه قد وقع خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك أيضا تكذيب نبي أو نسبة تعمده كذب اليه أو محاربه أو شبهة أو الاستخفاف به ومثل ذلك كما قاله الحلبي ما لوقتي في وقت نبي من الانبياء انه هو النبي دون ذلك النبي أو في زمن نبينا أو بعده ان لو كان نبيا أو انه صلى الله عليه وسلم لم تكن النبوة فيه فكفر في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق بين تنفي ذلك باللسان أو القلب ~~بما تنسبه~~ قضية قولهم أو تكذيب نبي انه لا فرق بين تكذيبه في أمر ديني أو غيره وهو ما يصريح به كلام العراقي شارح المذهب اسكن كلام غيره يزارع فيه وأصل ذلك انهم صرحوا بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بلا شهوة لان اعتبارهم لأمن الجمود وهو مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم ثم قالوا والمرأة لو كذبت لم يثبتتم الما وقال العراقي المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلام غيره عدم كفرها اسكن كلامه أوجه لأن تكذيبه ولو في الأمر الدنيوي صريح في عدم عصيته عن الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي ذلك ما وقع عن بعض حفاة الاعراب مما يقرب من ذلك لانهم كانوا معذورين لقرب اسلامهم وصريح كلامهم هتان كون الاستخفاف بالنبي كفر لا يختص بغيرنا صلى الله عليه وسلم ومنه يؤخذ شكال في عدداً مما بنا كون الاستخفاف به كفر من خصائصه وقد يحجب أخذ من استمراء كلامهم بأنهم كثيراً ما يعدون شيئاً من خصائصه ويكون المراد به ما يختص به عن عدداً الانبياء من بقية الأمم وقد عدوا من خصائصه أيضاً ان من زنا بحضرة كفر وظرفه في الروضة ويحجب بان هذا الظاهر في الاستخفاف فكان كفرًا ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكوران (ومن ذلك أيضاً) بعد آية أو حرف من القرآن يجمع عليه كالمؤذين بخلاف البسمة أو زيادة حرف فيه مع اعتقاد أنه منه فان قلت قد أنكر ابن مسعود كون المؤذين قرآناً فكيف يكفرنا فيهما قلت قال النووي في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه فان قلت فهل فيه جواب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه انه لم يستقر الاجماع عند انكاره على كونهما قرآناً وأما الآن فقد استقر وصارت قرآنيتهما معلومة من الدين بالضرورة فكفرنا فيهما ما عاينا كان أو لمعايناهما طائفة المسلمين على ان ما روى من انكاره انما هو انكار لرسميهما في مصحفه لا لكونهما قرآناً كما قالوا الشيخ أبو علي ابن أهريرة والقاضي أبو بكر الباقلاني لأنه كانت السنة عنده ان لا يثبت في المصحف الا ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبتته أو كتبه ولم يحده كتب ذلك ولا سمع أمره به وفي وجه حكاية القاضي حسين

في تعليفه انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه وسلم سب الشيخين وعنه ان وعلى رضى الله عنهم فقال
من سب الصحابة فسق ومن سب الشيخين أو الحسين يكفر أو يفسق وجهان كذا في النسخة
وصواب ما الختئين بمجوعة فقوية فتون يعني عثمان وعلي رضى الله تعالى عنهما وعبارة البغوى
من أنكر خلافة أبي بكر يبدع ولا يكفر ومن سب أحدا من الصحابة ولم يستحل يفسق واختلفا
في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي وينبغي ان يكون الخلاف اذا سبه لأمر خاص به
أما لو سبه لكونه صحابيا فينبغي القطع بسكفه لان ذلك استخفاف بحق الصحبة وفيه تعريض
بالنبي صلى الله عليه وسلم وقدر روى الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم رأى أبا بكر وعمر فقال هذان
السمع والبصر وهكذا القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه
قال يقول الله تعالى من آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب وفي رواية فقد استحل محارمى ولا شك اننا
نحقق ولاية العشرة فمن آذى واحدا منهم فقد آذى الله تعالى بالحاربة فلو قيل يجب عليه ما يجب
على المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من تحققت ولايته باخبار الصادق انتهى وما يحسنه
من القطع بالسكفه ظاهر نقلا ومعنى ومن الاطابق بالمحارب ظاهر دالا لا نقلا وسياق لذلك
بسط آخر (ومن ذلك) ان يستحل محرما بالاجماع كالظمروا الواطول وفي ثلوكه وان كان أبو حنيفة
لا يرى الحسد به لأن ما أخذ الحزمة عنده غير ما أخذه أو يحرم حلالا بالاجماع كالنكاح أو ينفي
وجوب مجمع على وجوبه كركعة من الصلوات الخمس أو يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع
كصلاة سادسة بأن يعتد بفرضيتها كقرضية الخمس ليخرج معتقدا وجوب الوثرو نحوه وكصوم
شوال هذا ما ذكره الرافعي زاد النووى في الروضة ان الصواب تقييده بما اذا جحد مجمعا عليه
يعلم من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه نص أم لا بخلاف ما لا يعلم كذلك بأن لم يعرفه كل
المسلمين فان جحد لا يكون كقرا انتهى وما زاده ظاهر وخرج بالجمع عليه الضرورى كاستحقاق
بنات الابن السادس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المتعة فلا يكفر جاحدهما كما بيته في شرح
الارشاد مع بيان أنه هل اكلام في جاحدهما جهلا أو عنادا ومع بيان رد قول البلقيني ان نكاح
المتعة معلوم من الدين بالضرورة وأنه قيد استحلال الله الماء والاموال بما لم ينشأ عن تأويل
ظني البطلان كتأويل البغاة وللضرورة رأى أمثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى (ومن ذلك)
أيضا ما لو أجمع أهل عصر على حادثة فانسكارها لا يكون كفرا ومحل هذا كله في غير من
قرب عهده بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة والا عرفت الصواب فان انكر بعد ذلك كفر فيما يظهر
لان انسكاره حينئذ فيه تضليل للامة وسبب يأتى عن الرونة عن القاضي عياض أن كل
ما كان فيه تضليل للامة يكون كفرا ثم ذكره الشيخان كالأصحاب في استحلال الخمر واستبعده
لامام بان لا يسكفر من رد أصل الاجماع ثم أوّل ما ذكره عا اذا صدق المجمعين على
ان التحريم ثابت في الشرع ثم حمله فانه يكور رد الشرع قال الرافعي وهذا ان صح فليجزم مثله أن
في سائر ما حصل الاجماع على اقتراسه أو تحريمه ونفاذه وأجاب عنه أبو القاسم الرنجاني بان ملخص

التكفير ليس مخالفة الاجماع بل استنباط ما لم يقرر من الدين ضرورة وله ان كان
 دقيق العبد مسائل الاجماع ان صح التواتر كاصالة كفر منكرها مخالفة التواتر لا مخالفة
 الاجماع وان لم يصحها التواتر فلا يكرها فيها وقرى الزركشي بين تكفير منكر الاجماع
 أى المجمع عليه وعدم تكفير المنكر أصل الاجماع بان منكر الحكم وافق على كون الاجماع
 حجة ثم أنكر أثره المترتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الأصل فإنه لم يوافق على شيء البتة
 انتهى وفي فرقه نظرا لا قنصية أنه من منكر الحكم لا بد أن يسبق منه اعتراف بحجية الاجماع
 وهو خلاف قضية الإطلاقهم وان من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وان لم يكن الحكم ضروريا
 واثبت كذلك فالذي يتجه هو ما أشار إليه الجواب الاول من أن ملخص التكفير انكار الضرورى
 سواء أسبق منه الاعتراف بحجية الاجماع أم لا فان قلت هل بقي من فرق آخر بين انكار
 أصل الاجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم المجمع عليه الضرورى حيث كان كفرا
 قلت نعم وتقدم قبله مقدمة وهى ان النظام وغيره انما انكروا كون الاجماع حجة زعمهم
 أنه لا يستحيل الخطأ على أهل الاجماع وأنه لا دليل على عصمتهم قطعا اذا ما استدلل به على
 ذلك يستعمل التأويل فالاجماع الذى أنكروه هو تطابق العلماء على تفرقهم وكفرهم على
 رأى نظرى وهذا ليس كانكار الضرورى الذى هو تطابقهم على الاخبار من محسوس على
 نقل التواتر وذلك قطعى لحصول العلم الضرورى به والقدح فيه يسرى الى ابطال الشرع
 أصلها قطابق العلماء على رأى واحد نظرى لا يوجب العلم القطعى الامن جهة الشرع فلم يكن
 انكار كونه من أصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بحجتيه مكفرا على الاصح
 بخلاف انكار الضرورى فإنه يجر الى انكار الشريعة بل الشرائع كلها فن ثم كان كفرا
 كما تقرره فأتضح الفرق بين انكار أصل الاجماع أو كونه حجة قطعية وبين انكار الضرورى
 وبما قررته يعلم رد تنظير الغير الى كفر جاحد المجمع عليه بان النظام انكر كون الاجماع حجة
 فيصير مختلفا فيه وجه رده ان النظام لا ينكر الحكم كما هو على التنزل فهو بهذا الانكار
 مبتدع ضال فلا نظر لانكاره ولا خلافة فان قلت نافي حكم الاجماع أخف حالا من جاحد المجمع
 عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالف بخلاف الثاني فان الجحد يقتضى سبق الاعتراف
 والاعتقاد قلت اذا تأملت ما سبق من التفسير علمت ان المحظ فى التكفير انما هو انكار
 الضرورى المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار الاجماع من أصله أو حجتيه أو المجمع عليه
 الغير الضرورى فانه لا يكون كفرا خلافا لما يوهمه كلام بعض المتأخرين وما يوضح هذا
 المقام ان من أنكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع انكاره الى انكار شريعة من الشرائع كانكار
 عزوة قبول أو وجود أي بكروهم وقتل عثمان وخلافة على وغير ذلك مما علم بالتوصل ضرورة
 وليس في انكاره حجة شرعية لا يكون انكاره ذلك كفرا اذ ليس فيه أكثر من الكذب
 والافتاد كانكاره شام وعباد وجمعة الجسم ومحاربة على من حالفه نعم ان اقترن بذلك اتهامه

لناقلين وهم المسلمون اجمع كقوله في الشفاء وغيره ليس بانه الى ابطال الشر يعمه وليس هذا
 كمنكر أصل الاجماع لانه لا يتم جميع المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم
 على شيء وان رجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين أو حكم من أحكامه كانكار
 انطوار بج حديث الرجم فان كان لانكارهم الرجم كفر والانه حكم من أحكام الشر يعمه مجمع
 عليه معلوم من الدين بالضرورة وان أنكره واواقعه واعترفوا بأن الرجم ثابت في هذه الشر يعمه
 بدليل آخر لم يكفروا ما لم يقرن بذلك اتهامهم لناقلين وهم المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا
 الذي قررته واستحضرت قواعدهم ظهر لك انه أحق بالاعتماد والتصويب مما ذكره بعض
 المتأخرين وغيرهم في هذا المحل وسأبقى لهذا البحث زيادة تحقيق وتصحيف في تعليق البغوي
 من أنكر السنن الراتبه أو صلاة العيدين يكفر والمراد انكار مشروعيةها لانها معلومة من
 الدين بالضرورة والمتكبر هيئة الصلاة معلومة منها لم ترد الا بمحتملة وهذه الصفات والشروط لم ترد
 بنص جلي موثر كقوله اجماعا كما يؤخذ من كلام الشافعي والعمولي (ومن ذلك) أي عهد
 الضروري أن يعتق في شيء من المكوس أنه حق قال ويحرم تسميتها بذلك انتهى وقضية ذلك
 أن مجرد تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهو ظاهر في نحو هذه المسألة مما فيه ضرب من
 التأويل وهو أخذ الامام له على نية الزكاة أما فيما لا تأويل فيه بوجه فينبغي ان يكون تسميته حقا
 كفرا (ومن المكورات أيضا) أن يرضى بالكفر ولو ضمنا كان يسأله كافر يريد الاسلام أن
 يلقيه كلمة الاسلام فلم يفعل أو يقول له اصبر حتى أفرغ من شغلي أو خطتي لو كان خطيبا أو كان
 يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيما يظهر وكلام الحلبي الآتي قرينا قديدا
 على أن اشارته عليه بان لا يسلم اذا كانت لكونه عدوه فيشير عليه بما يكفره وهو الكفر ويمنعه
 عما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظروا الذي يظهر انه يكفر بذلك وان قصد ما ذكرناه كان
 متسببا في بقاءه على الكفر وليس هذا كسألة الحلبي الآتية خلافا لمن توهمه لان تلك فيها مجرد
 تن فقط وهذه فيها تسبب الى البقاء على الكفر أو يشير على مسلم بان يرتد وان كان يريد الردة كما
 هو ظاهر أو يكفره على الكفر على الاصح أو يطلب منه أو من كافر الكفر كما صرح به اذ لم حيث
 قال في يهودي تنصرف في قول يطالب بالاسلام أو العود الى ما كان عليه والله مبرر عن هذا القول
 يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي أن يقال هو مطالب بالاسلام أو بالعود الى اليهود فان طلب الكفر
 كفر انتهى بخلاف ما لو قال اسلم سلمه الله الايمان أو اسكفر لا رزقه الله الايمان فانه لا يكون
 كفرا على الاصح لانه ليس رضى بالكفر وانما هو دعاء عليه بتشديد الامر أو العقوبة عليه هذا
 ما ذكره الشيخان وأنت خبير من قولهم لانه ليس رضى بالكفر الى آخره أن فعل ذلك ما اذا
 لم يذكر ذلك رضى بالكفر والا كفر قطعا والذي يظهر من فحوى كلامهم انه لو أطلق ولم يقله
 على وجه الرضا بالكفر ولا على جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر
 ولو رضى كافر بالاسلام أو أكره كافر آخر عليه أو عزم عليه في المستقبل لم يكفر بذلك مسلما

ويقر في عاصم في العزم على فعل كبيرة وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب
 معهم الخمر ويأكل لحوم الخنزير اذا ارتكاب كياتر المحرمات ليس كفرا ولا يفسل بها اسم
 الايمان بل اسم المدح كتنقي ودين وولي ومخلص وموفق على الاطلاق فاذا مات فاستقام يتقيد
 في النار فلا فالضوارج فانهم يحكمون بكفره وللعزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
 ولا كافر والفاسق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ومعا وصفه باسم مسدح عما ذكره مطاعا
 أو مقيدا **تنبية** ماذ كرفي مسألة عدم التلقين وفي الاشارة وما نقله الشيخان في الروضة
 وأصاها عن المتولي وأقراء وهو المعتصم دونه جزم البغوي وأما في باب الغسل من المجموع من
 ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعف بل الصواب الاول كما قاله الزركشي خلافا لقول
 الاذري والتصويب ظاهر فيما سوى اشارته بأن لا يسلم ومن جزم أيضا بالكفر في ذلك الفخر
 الرازي ونقل عن بعض العلماء أنه ينبغي له ان لا يطول المدة في كلمة لا يحصل الانتقال من الكفر
 الى الايمان على أسرع الوجوه وما ذكر في مسألة لارزقه الله الايمان استشكل بما اذا قال
 لمسلم يا كافر بلاتا ويل ويحيا بآن الكفر ثم انما جاء من تسمية الاسلام كفرا كما مروها وليس
 فيه ذلك وبمذاين يدانجس ما قدمته من انه لو طلب ذلك للرضى بالكفر كان كفرا ويؤيده
 أيضا ما دل عليه كلام الحلبي من انه لو تني مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما يتمنى الصديق
 لصدقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما يتمنى العدو لعدوه ما يستعظمه
 لم يكفر فاذا أسلم عدوه الكافر فخرن المسلم لذلك وتمنى انه لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لان
 استقباحه الكفر هو الذي يحمله على ان يتصناه له واستحسانه الاسلام هو الذي يحمله على ان
 يكرهه له وانما يكون تمنى الكفر على وجه الاستحسان له وقد تمنى موسى صلى الله على نبينا وعليه
 وسلم ان لا يؤمن فرعون وزاد على التمني فدعا الله بذلك بقوله ربنا اطعنا على أموالهم
 واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم فلم يضره ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا زجره
 عنه انتهى لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا ولانه يجوز ان موسى
 صلى نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين أفضل الصلاة والسلام لم يعدم ايمانهم
 فسأله الله او الكلام فيمن انطوت عاقبته وقد يحيا بأنه وان كان شرعا ان قبلنا الا انه لم يرد
 في شرعنا ما يخالفه فيكون حجة على الخلف وبأن الاسلام في السؤال طاب حصول ما ليس
 بحاصل فلا نظر للاحتمال المذكور على انه ورد في القصة ما يخالفه وهو أن الاجابة لم تقع
 الا بعد اربعين سنة من السؤال وأيضا قوله تعالى قد أجيبنا دعوتكما متان عليهما
 بالاجابة وما كان واقعا قبل الاجابة في علم السائل لا يجيبن عليه بأنه استجب له فيه فان قلت
 متقرر أولاف مسألة سلبه الايمان أو لارزقه الله الايمان ينافيه ما اقتضاه كلام الاحياء
 من انه لو لعن كافرا معينا في وقتنا كفر ولا يقال يلعن لسكونه كافر في الحال كما يقال للمسلم
 رحمه الله لسكونه مسلما في الحال وان كان يتصور انه يرتد لان معنى رحمه الله ثبتته الله على الاسلام

الذي هو سبب الرحمة ولا يقال ثبت الله الكافر على الكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال
 الكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال الكفر وهو في نفسه كفر انتهى قال الزركشي
 عقبه فتهنطن لهذه المسألة فانها غريبة وحكمها متجه وقدر في جملة ما انتهى قلت لا منافاة لما
 ضرورة ثانيا من التفصيل الذي ينبغي أن يجري مثله هنا كما أنه ينبغي أن يجري مثل هذا ثم يقول
 ان أراد بلعنه الله الله طاع عليه بتشديد الامر أو أطلق لم يكفروا ان أراد سؤال بقائه على الكفر
 أو الرضى بقائه عليه كفر وفي سلبه الله الايمان لمسلم ولا رزقه الله الايمان لكافران أراد
 سؤال الكفر للمسلم أو البقاء عليه لكافر أو رضى بذلك كفر وان أراد الدعاء بتشديد العقوبة
 أو أطلق فلا قدر ذلك حق التدبير فانه تفصيل متجه فثبت به كلماتهم واستشكل الفخر الرازي
 ما ذكر في ارتكاب الكبائر من انه ليس كفر بأعمال الاعمال عند الشافعي رضي الله تعالى عنه من
 الايمان فكيف لا ينتفي عند انتفاؤها الا بالجموع المركب من أمور اذا انتفى واحد منها لا بد
 وان ينتفي ذلك الجموع فاذا كان العمل داخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفائه في حق
 الفاسق وحاول ابن التلمساني الجواب فقال والظن بالشافعي انه لا يحكم على الفاسق بخروجه
 عن الايمان امكن لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه عن
 الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعدمه وان كان يلزم من قوله أن الايمان عبارة
 عن مجموع الأمور الثلاثة الحكم بالخروج لكن ضمننا لاصري حيا وأما المعتزلة فقد طردوا
 أصلهم لانه لما كان العمل عندهم داخلا في حقيقة الايمان قالوا الفاسق ليس بمؤمن ولا
 كافر قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله انتهى وأقول قد
 يسر الله تعالى حله بما هو جلي وهو أن يقال في جوابه ان الشافعي رضي الله تعالى عنه يقول ان
 الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها فان أريد الايمان الكامل كانت الاعمال داخلة
 في معناه ولزم انتفاؤه بانتفاؤها وانتفاء بعضها وصدق حينئذ على الفاسق انه ليس بمؤمن بهذا
 الاعتبار وان أريد الايمان المتكامل بالنجاة من النار المشار اليه بقوله تعالى أخرجوا
 من في قلبه منه قال حجة من الايمان فالاعمال ليست داخلة في معناه اذ هو التصديق بالقلب مع
 النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفاؤها انتفاؤه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من أهل
 الجنة تعلم أن مبنى الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الابهام وان الشافعي رضي الله تعالى
 عنه لم يقل بأن الايمان بسائر أنواعه عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة أعني التصديق بالقلب
 والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يوهمه كلام ابن التلمساني السابق وانه لا يلزم
 على كلامه رضي الله تعالى عنه ما ذكره ابن التلمساني لاننا ولا صريحا واعلم أن الشيخين
 قالوا في كتب أصحاب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه اعماء تام بتفصيل الاقوال والافعال
 المتعلقة بالكفر والكفر أو أكثرها مما يقتضي أصحابنا الموافقة عليه واعتزلهما الزركشي أخذا
 من كلام شيخه الاذرعى وغيره بأن أكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق أصل أبي حنيفة

فانه جمع عنه انه قال لا اكفر احد من اهل القبلة بذنب ولا يجوز الاقتناء بذلك لا على مذهب
 الشافعي رضى الله تعالى عنه اسكوت الرافعي عنه ولا على مذهب أبي حنيفة لان ذلك مخالف
 لعقيدته ومن قواعده أن معناه ملاحقة ما هو الايمان فلا ترفعه الا سفين مثله يضاد ومطالب
 هذه المسائل موجودة في كتب الفتاوى للحنفية يتناولونها عن مشايخهم وكان المتورعون من
 متأخرى الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لا نهم غير
 معروفين بالاجتهاد ثم لم يفرجوها على أصل أبي حنيفة لانه خلاف عقيدته وليتبه له هذا وليذكر
 من يبادر الى الكفر في هذه المسائل منها ومنهم فيخاف عليه أن يكفر لانه كفر مسلما وتضمن
 لا يكفر الا من شاق النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر ما دله علم بالضرر ورة من ثمرة الله منه من
 الدين انتهى ولا يخفى عليك أن الشيخين هما المصلحة وعلى ما قلناه المعول وان تشبا بمثل هذه
 الكامات والذهب من المتعقبين لذلك والقائلين لهذه الكامات حيث وافقوا الشيخين على
 أكثرها بل وقالوا في كثير مما قال النووي عفا الله تعالى عنه وحده أو مع الرافعي انه ليس بكفر
 أن الصواب انه كفر وستعلم ذلك جميعه ان صدق تأملك مما سألم به لك مما تقر به عينك ولا
 تجده في كتاب غير هذا الكتاب فان أكثر ما صروا بما يأتي لم أر أحد اعرض له والحمد لله والذهب
 القوي والقدر سبحانه عليه أثو كل واليه أنيب فحيث سكتنا على شيء من هذه المسائل حيث
 نسبته لمذهب الشافعي وجاز الاقتناء به ما لم يتفق المتأخرون على خلاف ما سكتنا عليه فحينئذ لا نفتي
 أن يفتي بما اتفقوا عليه وأما مذهب أبي حنيفة فكونه يقتضيه أولا فلا شغل لنا به فمن تلك
 المسائل ما لو سخر باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو بوعده أو وعيده كذا نقله عنهم
 وأقراه وهو ظاهر جلي الآن محل ما ذكر كما يعلم مما يلقي فيمن لا يخفى عليه نسبة ذلك اليه سبحانه
 وتعالى ولا سيما الاسماء المشتركة فيستغسر ويعمل بتفسيره (ومنها) لو قال لو أمرني
 الله بكذا لم أفعل أو لو سارت القبلة في هذه الجهة ماصليت اليها كذا نقله عنهم وأقراه
 وبحث الاذرعى انه يأتي فمما التفصيل الآتي في ان أعطاني الله الجنة وهو قريب وان أمكن
 الفرق (ومنها) لو قال لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها أقروهم الرافعي زاد في الروضة قلت مقتضى
 مذهبنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب انتهى وفصل غيره بين أن يقوله استخفافا
 أو ظهرا للعناد فيكفر والا فلا وهو متجه ويؤيده ما يأتي في مسألة قلم أنظفارك (ومنها) لو قال
 اغبره لا تترك الصلاة فان الله يؤاخذك فقال لو أخذني الله بما مع ما من المرض والشدة
 ظلمني أو قال المظلوم هذا تهديرا لله تعالى فقال الظالم أنا فعل بغير تقدير الله كقوله لو قال لو
 شهد عندي الملائكة والانبياء بكذا ما صدقتم كقوله كذا نقله عنهم وأقراه وهل لو قال الملائكة
 فقط أو الانبياء فقط يكفر أيضا الذي يظهر زعم لان ملحظ الكفر كالا يخفى نسبة الانبياء
 أو الملائكة الى الكذب فان قلت جرى خلاف في العصمة قلت أجمعوا على العصمة عن الكذب
 ونحوه والذي يظهر أيضا انه لو قال الرسل بدل الانبياء كان كذلك وهل قوله لو شهد عندي

جميع المسلمين ماصدقتهم كذلك أولا الذي يظهر زعمهم لما صرحوا من أن الشرع يدل على عصمتهم من الاتفاق على الكذب (ومنها) لو قيل له قلم أظفار لك فانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا أفعل وان كان سنة كفر أفرهم الرافعي زاد النووي عفا الله تعالى عنه في الروضة المختار انه لا يكفر به هذا إلا أن يقصد به تهراؤا انتهى وما اختاره متعين وكقص الاظفار خلق الرأس كما صرح به الرافعي عنهم وأقره ~~له~~ كان في نسله والافلا لا اختلاف العلماء في كراهته (ومنها) قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال فلان في عيني كاليهودي والنصراني في عين الله أو بين يدي الله تعالى فمنهم من قال هو ككفرهم ومنهم من قال ان أراد الحاجة كقروا الافلا قالوا ولو قال ان الله تعالى جلس للانصاف أو قام للانصاف فهو كفر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه وقد أراد الخصم أن يحلف بالله تعالى فقال لا أريد الحلف بالله تعالى انما أريد الحلف بالطلاق والعناق والصحيح انه لا يكفر واختلفوا فيمن ينادي رجلا اسمه عبدا لله وأدخل في آخره السكاف التي تدخل للتصغير بالجممية فتقبل يكفر وقيل ان تعدد التصغير كفروا ان كان جاهلا لا يرى ما يقول أو لم يكن له قصد لا يكفر واختلفوا فيمن قال رؤيتي اياك كرؤيتي ملك الموت والاكثر على انه لا يكفر انتهى كلام الشيخين رحمه الله تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون أن الجسمة لا يكفرون لكن أطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حمل الاول على ما اذا قالوا اجسم لا كاجسام والثاني على ما اذا قالوا اجسم كاجسام لان التفصيص لا يلزم على الاول قد لا ياتزمونه ومما لا ريب فيه المذهب غير مذهب بخلاف الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والاتصال فيكون كفرا لانه أثبت للتدريج ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من الدين بالضرورة انتفاؤه عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك وبذلك يعلم انه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني الى آخره ومسألة القيام والجلوس المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة التصغير هو الذي يتجه والوجه ما قاله أكثرهم في مسألة رؤيتي ملك الموت (ومنها) قال الرافعي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن على ضرب الدف والقضيب أو قيل له تلم الغيب فقال نعم فهو كفر واختلفوا فيمن خرج لسفر فصاح العتق فرجع هل يكفر انتهى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل الثلاث انتهى واعتبر تصويبه في الثانية لتضمن قوله نعم تكذيب النص وهو قوله تعالى وعند مفتح الغيب لا يعلمها الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارتضى من رسول ولم يستئن الله خيرا الرسول ويحيى بأن قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه بكونه يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده لغيرهم من الصديقين على أن في الآية الثانية قولان الاستثناء منقطع فتكون الرسل كغيرهم وعلى كل فالخواص يجوز أن يعلموا الغيب في قضية أو قضايها كواقع كثيرهم واشتهر والذي اختص تعالى به انما هو علم الجميع وعلم مفتح الغيب المشار إليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث

الآتي ويتضح من هذا التقرير أن من ادعى علم الغيب في قضية أو قضايا لا يكفر وهو محل ما في
 الروضة ومن ادعى علمه في سائر القضايا ككفر وهو محل ما في أسماها إلا أن عبارته لما
 كانت مطلقة تشمل هذا وغيره ساغ للنزوي الاعتراض عليه فإن أطلق فلم يرد شيئا فالأوجه
 ما اقتضاه كلام النزوي من عدم الكفر ثم رأيت الأذرعى قال والظاهر عدم كفره عند الإطلاق
 في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب انتهى ومراده بجميع الصور مسألة الطالب له من
 خصمه وما بعدها وما ذكره في الإطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل الأوجه ما قدمته
 من عدم الكفر (ومنها) قوله لو كان فلان نبيا ما آمنت به وقوله إن كان ما قاله الانبياء صدقا
 فنجونا فكفر كذا أقراه قال الأسنوي الذي شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما التافيه
 قبلها وهو كذلك في بعض نسخ الرافعي وفي بعضها ما آمنت بإثبات ما وهو الصواب انتهى وما
 ذكرناه الصواب ظاهرا ويمرّق بينهما بان الأول فيه تعليق بالإيمان به على تعليق كونه نبيا وهو
 تعليق صحيح لما فيه من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق بعدم الإيمان به على كونه نبيا ففيه
 تنقيص لمرتبة النبوة حيث أرادت كذبيها على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه
 والذي يظهر أنه لو قال إن كان ما قاله النبي الفلاني صدقا فنجوت أو كفر مكنه أو نحو ذلك يكون
 كفرا أيضا ولا يستترط ذكر جميع الانبياء ولا أن يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بأنه عن وحي
 فإن قلت للانبياء الاجتهاد وجرى قوله في أنه يجوز عليهم الخطأ في الاجتهاد فادّعى ذلك في شيء
 يحتمل كونه ناشئا عن اجتهاد لا وحي كيف يكفر به قلت القول بعدم الكفر حينئذ
 وإن كان له نوع من الظهور لكن القول بالكفر أظهر لأن الاتيان بان التي هي للشك
 والتردد في هذا المقام تشعر بتردده في طرق الكذب إلى ذلك النبي وهذا كفر على أن القول
 بجواز الخطأ عليهم في اجتهادهم قول بعيد مهجور فلا يلتفت إليه وعلى التنزل فقوله إن كان صدقا
 يدل كاتقرر على تردده في الكذب وهو غير الخطأ لأن الخطأ هو ذلك بخلاف الواقع مع عدم
 التعمد بخلاف المكذب فإنه يدل شرعا على الاخبار بخلاف الواقع تعمد افتح الكفر بذلك
 وإن قلنا بهذا أقول البعيد المهجور لأن قوله إن كان صدقا لا يتأتى بتأوه عليه لما تقرر
 واتضح والله الحمد (ومنها) قوله لا أدري أكان النبي صلى الله عليه وسلم انسيا أم جنيا
 أو قال أنه جن أو مغرض أو من أعدائه على طريق الإهانة كذا أقراه واعتراضا بان الحلبي
 صرح بخلاف ذلك في الأولى حيث قال من آمن به عليه الصلاة والسلام وقال لا أدري أكان
 بشرا أم ملكا أم جنيا لم يضره ذلك إن كان ممن لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم
 سوى أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لم يعلم أنه كان شابا أو شيخا مكيا أو عراقيا عربيا
 أو عجميا لأن شيئا من ذلك لا ينافي الرسالة لا مكان اجتماعهم بخلاف من قال آمنت بالله ولا
 أدري أهو جسم أم لا لأن الجسم لا يمكن أن يكون الها انتهى وفي أمالي الشيخ عز الدين عن
 أبي حنيفة إن من قال أو من بالنبي صلى الله عليه وسلم وأشك في أنه المدفون بالمدينة

وأنه الذي نشأ بمكة أو أومن بالحج إلى البيت واشتد في إيمانه للبيت الذي بمكة لا يكون كافرا في
 جميع ذلك قال الشيخ والحق انهم سئلوا فكفروا في البيت دون ما عداه وذلك لأنه لا يكون
 كافرا إلا بما علم أنه من الدين بالضرورة لا بما علم سواء أكان من الدين أولا وكون
 النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأ بمكة أم لم يولد بالضرورة ولا كونه ليس من الدين
 لأنهم لم يعبدوه فيكون جاحدا كجراحه عند دفنهم صرفا لا يكون كاذبا لا كافرا أو أما البيت فإن
 الأمة أجمعت على التكليف بعين هذا البيت وتعاقدت من الدين لأنه إما شرط في الحج أو ركن
 فيه وإما ما كان من الدين فخا حده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا انتهى
 وسيأتي عن الروضة عن القاضي عياض ما يرد كلامه كما ستعلم وجزم بعض المتأخرين بتكفير من
 اعتز به وجوب الحج ولكن قال لا أدري أين مكة ولا أين الكعبة ولا أين البلد الذي يستقبله
 الناس ويحجونه هل هي البلدة التي جهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصف الله تعالى
 في كتابه لأنه مكذب إلا أن يكون هذا الشخص قريبا العهد بالسلام ولم يتواتر به دعيته قال
 واستأنس كفره لأنكاره التواتر فإنه لو أنكر بعض غزوات النبي صلى الله عليه وسلم أو نكاحه
 بنت سيدنا حمرا أو وجود أبي بكر وخلافته لم يلزم منه كفر لأنه ليس مكذبا بأصل من أصول الدين
 يجب التصديق به بخلاف الحج والصلاة وأركان الإسلام انتهى وأدت خبر من قول الحلبي
 أن كان لم يسمع شيئا من أخباره صلى الله عليه وسلم ومما يأتي ثم من قول هذا المتأخر إلا أن
 يكون هذا الشخص قريبا العهد بالسلام ولم يتواتر به دعيته عنده أن محل ما قاله الشيخان من
 تكفير من قال لا أدري أكان النبي أنسيا أو جنيا فمن هو مخاطب للمسلمين لأن قوله ذلك
 يفتي عن تكذيبه لا يفتي عن تردده في شيء مما مر ولا بانكاره كما يؤخذ مما يأتي عن الروضة عن القاضي
 عياض أعذره وهو قول المخاطب للمسلمين لا أدري أكان شيئا أو شابا أم كيا أو عرافيا عرييا
 أو مجنونا أو أنه الذي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة يتأتى فيه التفصيل أولا يكفر به مطلقا للظن فيه
 محال وقضية كلام الحلبي الأول وقضية كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجه بان التردد
 في ذلك لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه أنسيا أم جنيا فإن قلت يناه
 ذلك ما سيأتي عن الروضة عن القاضي عياض أن من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسود
 أو توفي قبل أن يلقى أو قال ليس به نبي كفر لأنه وصفه بغير صفة ففيه تكذيب له قلت
 يمكن الذوق بأنه هنا لم يجزم بذلك وانما تردد فيه بخلافه ثم فاته جزم بذلك وجزمه يستلزم التكذيب
 لمن هو غير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بمصادره هذا كان كراهيا على
 ذلك لكن سببه لم مما يأتي ثم إن الأوجه أنه حيث كان مخاطبا للمسلمين حتى ظن به علم ذلك كفر
 بانه كاذب بالتردد فيه (ومنها) قال الشيخان عنهم واختلفوا فيه لو قال كان أي النبي صلى الله
 عليه وسلم طويل الظفر واحتافوا فيه صلى بغير وضوء متعمدا أو مع ثوب نجس أو إلى غير

الجمة زاد في الروضة قلت مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفر أن لم يستحبه انتهى
 الأسنوى وغيره بأنه لا ينبغي أن يكفر وإن استحل ذلك لم ينقله في المجموع عن جمع من
 المجتهدين أن إزالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة ولا اعتراض متجه للخلاف المذكور بل ذلك
 قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال
 الأذري وينبغي أن يستثنى أيضا صلاة الجنائز فقد ذهب الشعبي وغيره من السلف إلى جوازها
 بغير وضوء ونسب للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وإن كان غلطاً ولم يتعرض الشيخان
 ولا غيرهما في ما رأيت للراجح في المسئلة الأولى أعني قوله طور بل الظفر والذي يظهر أنه إن قال
 ذلك احتقاراً للصلى الله عليه وسلم واستهزاء به أو على جهة نسبة النقص إليه كفر ولا فلا بد من
 التعزير الشديد (ومنها) لو تنازع اثنان فقال أحدهما لا حول ولا قوة إلا بالله فقال لا حول
 لا يغني من جوع كفر ولو سمع اثنان المؤمن فقال أنه يكذب كفر أو قال وهو يتعاطى قدح
 الخمر أو يقدم على الزنا باسم الله استخفافاً باسم الله تعالى كفر كذا أقراه واعتراضاً بأن أبا حنيفة
 صح عنه أنه قال لا أكفر أحداً من أهل القبلة بدين وهذا الاعتراض في غاية القوط أما
 أولاً فلا نأوان سلمنا أن أبا حنيفة وإن صرح بكونه غير كفر كنا لا ننظر إليه لأن الشيخين وكفى
 بهما حجة رضياه وأما ثانياً فإن كلام أبي حنيفة لا ينافي ذلك لما مر من أن الاستخفاف بنحو
 أمره تعالى أو تصغير اسمه كفر عندهم فأولى الاستخفاف باسمه على أن قول أبي حنيفة
 المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبه إذ ذلك أيضاً والتكفير هذا لم يأت من حيث ارتكاب
 الذنب بل من حيث استخفافه باسم الله المسبب لتلزم للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف أحد
 في التكفير به (ومنها) لو قال لا أخاف القيامة كفر كذا أقراه ومحلّه أن قصد الاستهزاء أما إذا
 أطلق أو ألح سعة عفو الله تعالى ورحمته وقوة رجائه فلا يكفر (ومنها) قالوا عنهم واختلافوا فيما
 لو وضع متاعه في موضع وقال سلمته إلى الله تعالى فقال له آخر سلمته إلى من لا يتبع السارق
 إذا سرق ولم يرجع والذي يظهر أنه إن قال ذلك على جهة نسبة الجحيم سبحانه وتعالى كفر
 وإن أراد سعة حلمه تعالى على السارق أو أطلق لم يكفر ثم رأيت الأذري قال الظاهر أنه
 لا يكفر عند الإطلاق وقوله لا يتبع السارق أي استهزأ به ونحو ذلك نعم إن ظهرت منه قرينة
 استخفاف فالكفر ظاهر انتهى (ومنها) لو حضر جماعة وجلس أحدهم على مكان رفيع
 تشبهاً بالمدكرين فسألوا المسائل وهم يضحكون ثم يضر بوجهه بالمجرف أو تشبهاً بالمعلمين فأخذ
 خشبة وجلس القوم حوله كالصبيان فضحكوا واستهزؤا أو قال قصعة من ثريد حير من العلم
 كفر زاد في الروضة قلت الصواب أنه لا يكفر في مسئلتى التشبيه انتهى ولا يغتر بذلك وإن
 فعله أكثر الناس حتى من له نسبة إلى العلم فإنه يصير متداعياً على قول جماعة وكفى بهذا خساراً
 وتفريطاً وظاهراً كلام النووي رحمه الله تعالى ورضي الله تعالى عنه التقرير على المسئلة
 الثالثة ولا يبعد أن يقيد بما إذا قصد الاستهزاء بالعلم بسائر أنواعه أو أراد أنها خير من كل علم

لشعوله العلم بالله وصفاته وأحكامه أما لو أراد العلم التي لا تتعلق بالله وصفاته وبأحكامه
 فلا ينبغي أن يكون ذلك كفرا لأنه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف ما إذا
 أطلق أو أراد العلم المتعلق بالله وصفاته أو بأحكامه لأن ذلك نص في الاستهزاء بالعلم والدين
 فكان كفرا (ومنها) ما لو دام مرضه واشتد فقال إن شئت توفي كفرا وكذا لو ابتلى
 بمصائب فقال أخذت مالي وأخذت ولدي وكذا وكذا ففعل أيضا أو ماذا بقي لم تفعله ووجه
 الأول ما مر من أن معنى الكفر والرضى به كفر ووجه الثاني نسبة الله سبحانه إلى الجور (ومنها)
 لو غضب على غلامه أو ولده فضر به ضررًا شديداً فقال له رجل لست بمسلم فقال لا متعمدا
 كفر ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك كفر زاد التوروي عفا تعالى عنه قلت في هذا
 نظر إذا لم ينو شيئا انتهى والنظر واضح فالوجه أنه إن نوى إجابته أو أطلق لم يكفر وإن قال ذلك
 على جهة الرضا بنسبه إليه كفر ثم رأيت الأذري قال والظاهر أنه لا يكفر إذا لم ينو غير إجابة
 المدعى ولا يراد المدعى بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصدر من العاصي على سبيل السب
 والشتيم للمدعو وبريد المدعو إجابة دعائه بلبس طلب إرضائه انتهى (ومنها) لو أسلم كافر
 فأعطاه الناس أموالا فقال مسلم ليتني كنت كافرا فأسلم فاعطى قال بعض المشايخ يكفر زاد
 التوروي عفا الله عنه قلت في هذا نظرا لأنه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في
 أحاديث صحيحة في قصة أسامة رضي الله عنه حين قتل من نطق بالشهادة فقال له صلى الله عليه
 وسلم كيف تصنع بلاه إلا الله إذا جاءك يوم القيامة قال حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل يومئذ
 ويمكن الفرق بينهما وما أشار إليه أخيرا من الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد أن ما هنا
 فيه تصريح بمنى الكفر للدين وأما أسامة رضي الله عنه فلم يشعنه وإنما أراد أنه لم يكن أسلم
 إلا ذلك اليوم حتى أنه لم يكن يقتله لأنه لم يكن خريفا عليه أو أن الاسلام يجب ما قبله فيسلم من تلك
 المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر ولا تمنية فيما مضى البتة لأن سبب وده ما تقرر
 وكأنه استصغرا كان منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك في جنب ما ارتكبه من تلك
 الخبايا لما حصل في نفسه من شدة انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه (ومنها) قال الشيخان
 نقل عنهم لو تمنى أن لا يحرم الله الخمر وإن لا يحرم المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر ولو تمنى
 أن لا يحرم الله تعدى الظلم أو الرنا وقتل النفس بغير حق كفر والضابط أن ما كان حلالا
 في زمان فتى حله لا يكفر ولو شد الزنار على وسطه كفر واحتلفوا في موضع قلنسوة الجوس على
 رأسه والعجيب أنه لا يكفر ولو شد على وسطه حبلا فسل عنه فقال هذا زنار فالاكثر ون على أنه
 لا يكفر ولو شد على وسطه زنار ودخل دار الحرب للتجارة كفر وإن دخل لتخليص الأسرى لم يكفر
 زاد في الروضة قلت الصواب أنه لا يكفر في مسألة التمني وما بعدها إذا لم تكن نية أنه انتهى أي خفيث
 لم ينو بتمنيه ذلك جميعه سواء كان حلالا في مله أم لا ما يجر إلى الكفر من نسبة الله سبحانه إلى
 الجور وعدم العدل أو نحو ذلك بخبر به ذلك علينا لم يكفروا ولا كفر وتمنى تغيير الأحكام

حرم من كان عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامم وحيث ابصر نبي الكفار سوا عدوهم
 دار الحرب أم لأبنية الرضا بدینهم أو الميسل اليه أو تهاونا بالاسلام كفر والا فلا واعترض
 ما ذكره النووي في مسألة ترى الكفار بان اقامي حسين نقل عن الشافعي رضي الله تعالى
 عنه أنه لو وجد اصم في دار الحرب لم يحكم برده وان ابصر نبي الكفار في دار الاسلام حكم برده
 ونقل في المطالب عن القاضي الارتداد في المسألة لان الظاهر أنه لا يفعله الا عن عسيدة
 ويحجب بحمل هذا الاطلاق على التفصيل الذي أشار اليه النووي وقد بينته وقول في نفسه
 أو تهاونا بالاسلام هو ماصر ح به الخوارزمي في كافيته حيث قال لو وضع على رأسه غيار أهل
 الذمة تهاونا بالاسلام صار كافرا انتهى وفهم ابن الرفعة من قول الرافعي السابق والصحیح انه
 إشارة الى وجه في القاسوة وليس كما فهم فان الرافعي انما حكى الخلاف فيه عن الحنفية وهذه
 الفروع كلها من كتبهم ولم ينقل منها شيئا عن الاصحاب قال الاذري واعلم ان أكثر العامة
 يسمون ما يشبهه الانسان وسطه من حبل ونحوه زنارا ولا يتخيل في الطلاق هذا منهم كفرا انتهى
 (ومنها) قال الشيخان عنهم لو قال معلم الصبيان اليهود خيرون المسامين بكثير لانهم يقضون
 حقوق معلمي صبيهم كفرا قالوا ولو قال النصرانية خير من المجوسية كفرا ولو قال المجوسية شر
 من النصرانية لا يكفر زاد النووي قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية خير من المجوسية
 الا ان يريد انما حق اليوم انتهى وظاهر كلامه تقرير الرافعي على تقريره لهم في كفر المعلم
 لذكر ينبغي ان يحل ما اذا قصد انحرية المطلقة فان أراد انحرية في الاحسان للمعلم ومراعاته
 لم يكفروا وان أطلق فهو محمل نظر والا قرب عدم الكفر (ومنها) قال عنهم قالوا لو عطس
 السلطان فقال له رجل يرحمك الله فقال له آخر لا تقل للسلطان هذا كفر الآخر زاد
 النووي فما الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا انتهى ووجهه انه انما أنكر عليه
 من حيث تعظيمه للسلطان بل هذا هو الظاهر فان الانكار من حيث ان السلطان غنى عن
 الرحمة أو نحو ذلك كان كفرا كما لا يخفى (ومنها) قالوا لو سقى فاسق ولده خمر افتقر باؤه
 الدراهم والسكر كفر وقال قلت الصواب انهم لا يكفرون (ومنها) لو قيل لعبد صل فقال
 لأسي فان الثواب لمولاي كفر أقرهم الرافعي وفيه نظر ولا بعد أن الصواب أنه لا يكفر الا ان
 قصد ذلك الذي اعتقده نسبة الله الى الجور أو نحو ذلك (ومنها) قال عنهم قالوا لو قال كفر
 لم أعرض على الاسلام فقال حتى أرى أو اصبر الى الغد أو طلب عرض الاسلام من واعظ
 فقال اجلس الى آخر المجلس كفر وقد حكينا نظيره عن المتولي قالوا لو قال لعبدوه لو كان
 نبيا لم أؤمن به أو قل لم يكن أبو بكر الصديق رضي الله عنه من الصحابة كفر قالوا لو قيل لرجل
 ما لا يبار فقال لا ادري كفر ولو قال لزوجه أنت أحب الى من الله تعالى كفر وهذه
 الصور تتبعها الافاظ الواقعة في كلام الناس وأجابوا فيها اتعاقا واختلافا فاجاز ذكر
 ومذهبا يفتي موافقتهم في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض الاستهزاء انتهى

كلام الشيخ وقد قدمنا ما يحتاج الى التنبيه عليه حكاه وتصيبه لا ونقد اوردا وانما قالوا اختلافا
في جميع المسائل السابقة ولله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الاخيرة فاما مسألة تأخير
عرض الايمان فتقدم تحقيقها عند ذكر كلام المتولي واما مسألة لو كان نبيا لم يؤمن به فقد
مرت أيضا وانكارها فيها واضح لانه رضى بتكذيب النبي واما ما قالوه في انكار صحابة أبي بكر
رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم حيث ينقل عنهم قطب بل نص عليه
الشافعي رضي الله تعالى عنه كما حكاه العبادي وحكاه أيضا الخوارزمي في كافيته وعبارته لو أنكر
كون أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صحابيا كان كافرا نص عليه الشافعي لان الله تعالى
قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن ومن معك كلامهم ان انكار صحبة غير أبي بكر لا يكون كافرا لكن
اختار بعضهم ان انكار صحبة غيره المجمع عليهم المأثورة من الدين بالضرورة كفر ويوجب
بأن شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يرجع الى تكذيب أمر يتعلق بالشرع كما في انكار
صحة بخلاف انكار ما لا يتعلق بذلك كما مر ذلك مستوفي وانكار صحبة غير أبي بكر لا يتعلق بذلك
بخلاف انكار صحبة أبي بكر لان فيما اتكذبه القرآن وقد مر ما يؤيد ذلك ويأتي ما يؤيده أيضا
قال في السكاكي أيضا ولو قد عاش رضي الله تعالى عنه بالزنا صار كافرا بخلاف غيرهما من
الزواني لان القرآن العظيم نزل ببراءتها انتهى واما ما قالوه فيمن قال له الايمان الى آخره
فاعترض بان الصواب بخالفاتهم فيمن قال كثير من العوام جبلت فطرتهم على الايمان ولا ينفذ
لهم عبارة عنه وقد قال الغزالي في كتابه التفرقة ذهبت طائفة الى تكفير عوام المسلمين لعدم
معرفة اصول العقائد بادلها وهو بعيد من العقل وليس الايمان عبارة عما اصططح عليه
النظار بل يورقده الله تعالى في القلب لا يمكن التعبير عنه كما قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه
يشرح صدره للاسلام وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم النبي بأنه من تسكاهم بلفظ التوحيد
اجرى عليه أحكام المسلمين فثبت أن ما أخذ التكفير من الشرع لامن العلة لان الحكم بالباحة
الدم والخلود في النار شرعي لا عقل خلافا لما طنه بعض الناس وبقي في الرافعي فر وع أخرى
عما نقله عن الحنفية حذفوا من الروضة لانها بالمارسية وقد نقل القموني تعريها عن بعض
فقهاء الامام فند كبر تعريها محققين كلامها بما يقيد أو يوضحه (ومنها) لو قال عمل الله
في حق كل خير وعمل الشر في كفر ونظر فيه الرافعي بقوله وما أصابك من سيئة فمن نفسك
والنظر واضح حيث أطلق أو قصد انه يخلق أفعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة اما ان أراد
استدلاله بالخلق فلا شك في كفره (ومنها) لو قال لزوجته أنت ماتوذين حق الجارية قالت لا
فقال أنت ماتوذين حق الله فقالت لا كفرت انتهى والوجه خلافه الا ان أرادت بذلك جحد سائر
الواجبات (ومنها) لو قال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل لحس
أسامه هذا غير أدب كفر وقد يوجه بأن هذا انكار لسنة لعق الاصاب ورغبة عنها فيأتي فيه
ما مر فحين قيل له قص أطفالك فقال لا أفعل ورغبة عن السنة (ومنها) لو قال جوابا لمن قال فلان

بين يدي الله يد الله طويلة فقبل يكفر وقيل ان أراد الجارحة كفر والافلا وقد مر الكلام في
 الجسمة فبأق هنا ان أراد الجارحة أمالوا أطلق أو لم يرد هاهنا لا يكفر (ومنها) لوقال الله في السماء
 فقبل يكفر وقيل لا وقد مر ان القائلين بالجهة لا يكفرون على الصحيح نعم ان اعتقدوا لازم قواهم
 من الحدود أو غيره كفروا اجماعا ومنها لوقال الله ينظر من السماء أو من العرش أو الله يظلمنا
 كما ظلمتني كان حكمه كسابقه أما في غير الآخرة فواضح لانه مجسم أو جهوى وأما في الآخرة
 فالكفر فيها واضح نعم ان أول تأويل اقربا احتمل أن يقال بعدم كفره وممن لوقال الله يعلم افي
 دائما اذ كرك بالدهاء أو افي بحر ذلك وفرحك مثل ما أنا بحزني وفرحني أو قال لمن قال له ألا تقرأ
 القرآن أو ألا تصلي افي شيعت من القرآن أو من فعل الصلاة أو الى متى أعجل هذا أو العجائز
 به لكون عنا أو الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى أن مذاق قلبي أو قال لمن قال له
 صل حتى تتجدد الصلاة صل أنت حتى تتجدد حلاوة ترك الصلاة وفي الحكم بالكفر في جميع
 هذه المسائل نظروا لوجه خلافه لم يرد بقوله العجائز به لكون عنا أو بقوله المعمولة وغير المعمولة
 واحد عدم وجوبها عليه لما مر ان انكار الصلاة أو تحوّل سجدتها كفر ولو أراد الاستخفاف
 بشئ مما قاله في المسائل كلها كفر (ومنها) لوقال المحفل لا حول أي شئ يكون أو أي شئ يعمل
 كفروا الكفر له وجه قياسا على ما مر في لا حول لا يغني من جوع الا ان يفرق بأن تلك أقبح (ومنها)
 لوقال سامع المؤذن هذا صوت الجرس كفر وفيه نظروا لوجه خلافه الا ان أراد تشبيه الأذان
 بنا قوس الكفر (ومنها) لوقال ظالم لمن قال له اصبر الى المحشر أي شئ في المحشر وهو ظاهر ان أراد
 به الاستخفاف (ومنها) لوقالت لزوجها وقد رجعت من مجلس العلم لعنة الله على كل عالم وفيه نظر
 والوجه خلافه لم ترد الاستغراق الشامل لأحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
 (ومنها) لو ألقى فتوى أعطاها له صاحبه خصمه وقال أي شئ هذا الشرع وهو ظاهر ان أراد
 الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قريته ربما تبدل على الاستخفاف (ومنها) ما لوقالت لزوجها
 وقد قال لي يا كافرة أنا كما قلت وهو ظاهر ولا يتأتى فيه التفصيل فيمن أجاب من ناداه بيايهودي
 كما هو ظاهر (ومنها) لوقال لمن قال له وهو يرتكب الصغائر تب الى الله تعالى أي شئ عملت حتى
 أتوب وفيه نظروا لوجه خلافه (ومنها) لوقال فلان كافروا كفروا كفروا كفروا كفروا كفروا
 بالكفر على نفسه (ومنها) لوقال المحفل لا حول لا يسير في الزبدي أو العلم لا يسير فهم يريد
 أو قال ان أمره بحضور مجلس العلم أي شئ أعجل بمجلس العلم أو قال اذهب اعجل بالعلم في
 الزبدي أو قال في حق فقيه هـ هذا هو في المطلق الكفر بجميع ذلك نظروا لوجه انه لا كفر
 عند الاطلاق وبعدها أن كملت هذا التأليف رأيت كتابا مؤلفا في هذا الباب لبعض الحنفية
 ساق فيه جميع ما مر عن الحنفية وزيادات كثيرة فأحببت ذكرها في هذا المحل تقيما للفائدة فاما
 اشتملت على غرائب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس في كفر المصنفات وفي هذا
 التأليف تسامح فانه جعله ثلاث فصول فصلا في الاطلاق المتفق على انها كفر وفصلا في الفاظ

يختلف فيها وفصلا في ألفاظ يحتمل على من تكلم به الكفر وحكي في الفصل الاول كثير من
 المسائل التي صرنا الحنفية اختلفوا في انها كفر او لا وفي الفصل الثاني ما أجمع على أنه كفر وفي
 الثالث ما هو ظاهر في الكفر على قواعدهم وسنذكر ما في كل ذلك من سياق لغالب ما فيه
 وانهم بعضه متعقبا كلام من مسائله بمسايد ما فيه وان قواعدنا توافقها أو تخالفها في مسائل
 الفصل الاول المعقود للتعق على انه كفر في زعمه ان من تلفظ بالفظ الكفر بكفر وان لم
 يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من فحش عليه أو استحسنته أو رضى به بكفرا انتهى
 وإطلائه الكفر حقيقته في الجهل وعدم العذر به بعيد وعندنا اذا كان بعيد الدار عن المسلمين
 بحيث لا ينسب اليه كفر في تركه الحجى على دراهم لانه لم يكن قريبا العهد بالاسلام يعذر بحمله
 فيعرف الصواب فان رجع الى ما قاله بعد ذلك كمر وكذا يقال فيمن استحسن ذلك أو رضى به قال
 ومن أتى بالفظ الكفر حبط عمله وتقع الفرة بين الزوجين ويحسد النكاح برضا الزوجة ان كان
 الكفر من الزوج واحد من الزوجة يحبر عن النكاح وهذا بعيد بعيد الايمان والتبري من لفظ
 الكفر حتى اراد من أتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطؤه زنا
 وولده ولد زنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لو مات على الكفر حبط عمله ولو قدم وحسد
 الايمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو لم يصل صلاة الوقت ثم أسلم لم يتقضها وعندنا في بعضها
 وكذا الحج فلا أتى بكلمة فخرى على لسانه كلمة الكفر بقوله لا يكفر انتهى وما ذكره من
 الخلاف في احباط العمل عندنا وعندهم محله في قضاء ما سبق زمن الردة وعندهم يجب رعدنا
 لا يجب لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فیهت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا
 والآخرة فقيدهم الاحباط بالموت على الردة وبه يتقيد احباط العمل بالردة في الآية الاخرى وهي
 قوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين للقاعدة الأصولية
 ان المطاق يحتمل على المقيد لا يقيس التقييد بالموت على الردة في الآية الاولى انما هو لأجل قوله
 وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون لأننا نقول كونه قيد في احباط العمل محقق واما جعله قيد
 لما رده فهو محتمل بأخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على ان الآية الثانية فيها التصريح بالموت من
 جهة انه حكم على من كفر بالايمان بأنه حبط عمله وبأنه في الآخرة من الخاسرين وهذا مستلزم
 لموته على الكفر اذ لو أسلم ومات مسلما لم يبق في حقه انه في الآخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك
 لا كافر فقط كما يشهد له استقرار النصوص ومن ادعى خلافا فعليه البيان اما بالنسبة لثواب أعماله
 التي سبقت الردة فانه يحبط اتفاقا منا ومنهم اما عندهم فوافع لانه اذا وجب القضاء عارضت
 تلك العبادات كأنها لم تقبل واما عندنا فكذا ذلك كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه في الام
 ويترق على طريقته بين عدم وجوب القضاء واحباط التواب بأن ملحظ وجوبه عدم الفعل
 بالكلية أو وقوعه مع عدم الاجزاء ولا شيء من هذين هذا الان الغرض انه حال اسلامه فعل
 الواجبات بشرطها فوقع مجزئة فلا يجب قضاؤها الا بنص صحيح في ذلك وقد علمت

ان الآية المقيدة خاصة هل خلافة واما لحظا التواب فهو القبول بمعنى الاثابة وبالردة يعني
ان لا قبول لانه وجدت منه الآن حالة تنافي تأمله لثواب من كل وجه فسد طحيثئذ وبعد سقوطه
الاصل عدم عودته حتى يدل دليل على عودته بالاسلام فتأمل هذا الفرق فانه دقيق ولم أر من حارم
حوله ولا بأدنى إشارة ومحل الخلاف أيضا فيما قبل الردة كما مر فخاصة هي عليه فيها يلزم ما عادت
قطعا وما ذكره في الفرق بين الزوجين عند نافية تذهب بل غير تفصيلهم وهو الوطئ وان كانت
بعده وقف على انتضاء العدة فان جمعها بالاسلام قبل انقضائها فالنكاح صحيح والابان انفسه
من حين الردة به قاله في تجديد الايمان من انه لا يكفي مجرد انفاظ الشهادتين بل لا بد منه من التبري
بما كفر به ظاهر موافق لمذهبنا فينبغي التنبه لهذه المسئلة فانها مهمة وكثيرا ما يغفل عنها ويظن
ان من وقع في مكفر عاصر أو يأتي برافع حكمه عنه بمجرد تلفظه بالشهادتين وليس كذلك بل
لا بد مما ذكر وما ذكره من ان من سبق لاسانه لكفر لا يكفر ظاهرا موافق لمذهبنا أيضا ومحل ذلك
بالنسبة للباطن أما بالهبة للظاهر فظاهر ما ذكره أعنتنا في باب الطلاق أنه لا يصدق في ذلك الا
بقريته قال ومن وصف الله بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه تعالى أو بأمر من أوامره
أو نهي من نواهيه أو أنكر أمره أو نهيه ووعد به أو وعده أو وعده أو وعده أو وعده أو وعده أو وعده
أو قال يد الله وعني الجارحة أو قال الله تعالى في السماء أو على العرش وعني به المكان
أو ليس له نية أو قال يظننا ويصرنا من العرش أو قال هو في السماء أو على الأرض أو قال
لا يحلونه منه مكان أو قال الله فوق وأنت تحته أو قال أنه ف الله ينصفك يوم القيامة أو قال الله ظم
أو نزل أو جاس لانصاف انتهى وما ذكره أولا الى قوله ووعد به أو وعده أو وعده أو وعده أو وعده أو وعده
قال فلان في عيني الحق من انه كفر اتفاقا نظر بل لا يصح وكذا في الطلاق الكفر لانه بما يأتي بناء على
تكفير الجسم والجوهية ومر ما فيه من الخلاف والتفصيل وما ذكره في ليس له نية في الكفر نظر
فضلا عن كونه متفعا عليه لان النية قصد وقد ذكرنا في معنى الله عنه في شرح المذهب انه
يقال قصد الله كذا يعني أراد فيقال ليس له نية أي قصد فان أراد انه ليس له قصد كقصدنا
فواضح وكذا ان أطلق أو أراد انه لا ارادة له أصلا فان أراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر
أيضا أو أراد ما مطلقا لا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في أنه ف الله ينصفك يوم
القيامة من انه كفر فيه نظر ظاهر لانه أراد به انك ان أطعته أثابت لك فواضح انه غير كفر وان أراد
حقيقة الانصاف المشعرة بالاحتياج اتجه الكفر لان من اعتقه ان الله يحتاج الى أحد من
خلقه فلا شك في كفره وان أطلق ترددا الظرفية والظاهر انه غير كفر لان الانصاف لا يستلزم
ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصد ذلك اللازم كما علم مما مر في الجسمة قال أو قال يارب
ا كفار أسأبرأس أو قال أنا كافر أو بري من الله أو من النبي أو من القرآن أو من حدود الله
تعالى أو من الشرائع أو من الاسلام ولم يعلق بشئ أو قال يمينك والضراط سواء أو قال له
خصمه أو حاكك بحكم الله تعالى فقال لا أعرف الحكم أو ما يجري الحكم هنا أو ليس

هذا حكم ما هنا الا ديوس أي شيء يعمل الحكم انتهى وما ذكره في ياربنا كفرا رأسا برأس
في كونه كفرا مطلقا نظر فضلا عن كونه متعلقا عليه فقد نقل عن الشيخ الامام أبي محمد الجويني
والدامم الحريز الذي قيل في ترجمته لوجاز ان يرسل الله نبيا في زمن أبي محمد الجويني لسكان هو
أبا محمد الجويني أنه كان يحكي الابل ثم يقول عند الكفر وسواء أي لا شيء لي ولا شيء
علي ولت أن تهرق بين هذا المأخوذوا كفرا رأسا برأس بأر ذكر الكفاية يستدعي ابل كما
تسكيننا انك فيك فيه اشعار باحتياج الله سبحانه وتعالى فسكان الحنفية نظر والذالك ومع
ذلك في اطلاق الكفر نظر بل يدعي التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان
يريد كفرا سواء بسواء أي لا شيء لنا غير طلب الكفاية كما لا شيء علينا فلا كفرو وكذا ان أطلق
لان اللفظ ليس أصافي المعنى الاول بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهرا وقد مر
ما يوافق وما ذكره في يمينك والضراط سواء انما يتجه ان أراد باليمين القسم به الذي هو اسم من
أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته أو ما لا أسم نحو طلاق أو عتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان
أقسم بالاول وأراد بيمينه فعله الذي هو حلفه دون المحلوف به ويرتد الى نظرنا فيما لو أطلق
وقد أقسم بالاول ويظهره لا كفر بل لا حرج ان اليمين مترددة بين العمل والمحلوف به وتبادرها الى
المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند الاطلاق ما علمت انما مع ذلك تحتل احتمالا
غير بعيد وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتجه الكفر وكذا اسم في اليمين
كذكر اسم الله تعالى فيما ذكره فيه من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف بها
لمعنى آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في الأعراف الحكم وما بعده انما يتجه الكفر فيه عندنا ان
أراد الاستهزاء بحكم الله تعالى أو استخفافه قال أو قال أنت أحب الى من الله تعالى أو من
النبي أو من الدين أو قال لو كنت اها أخذت ظلمي منك أو قال ظلمني الله أو هو ظالم أو قال الله
تعالى جعل الاحسان في حق جميع الخلق والسوء في حق أو قال أنا كلاله أو الله في ست
جهات أو يوجد في كل مكان أو أنكر الله أو شك فيه أو في آياته أو يخرج بها انتهى وما ذكره في
أنت أحب الى من الله أو النبي محمداً وكذا من الدين ان أراد تنقيصه بذلك بخلاف ما لو أطلق
أو أراد الاخبار عن قبحه لوق نه من ان مبالها الى ما يضرها أكثر منه الى ما ينفعها وما
ذكره من الكفر في بقية الصور واضح وقد مر بعضه نعم مذكره في الله في ست جهات
أو يوجد في كل مكان مر انه لا يأتي الا على الضعيف من اطلاق كفر الجسد قال أو قال ذهب
بجلدي قل هو الله أو قال أخذت بريق ألم أو قال يا أقصر من انا أعطيت نالك الكوثر انتهى
وهذا ما رأيته في النسخة التي اطاعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون لا معنى له والله تحريف
من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول اشارة الى ان من قال وقص بجلدي أي فكري مثل سورة
قل هو الله أحد ككاهرا ولا شيء في ذلك لانه اذا جوزه على نه أنه يأتي بمثل تلك السورة أبط
اعجازا نقرأ وانكارا يجازد كفر وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر بعض

شذاه الله بالص من ريق محبوه فقصف الحروف المقطعية أول الأولى بالم وأول الثانية
 بالم مصدري مص وهذا تهود فاحش ومع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيد الفين قال ان
 هذا من تلك الحروف لانه حينئذ كذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى انه
 من ادعى ان الاعجاز وقع بانصر من سورة انا اعطينا لك الكوثر وزعم ان هذا كفر ليس
 في محله فقد قال بعض الأئمة ان الاعجاز وقع بآية وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور
 لقول بانه كفر بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قال أو قرأ القرآن على
 ضرب بدف أو ضرب مارا وغيره انتهى ومصر عن الروضة انه يجب عدم الكسر قال أو قال
 من يقرأ عند المريض يس لا يصح أو قال لا تقرأ لا تقرأ عنده يس أو قال لمن يقرأ القرآن
 بالاستهزاء والتفت الساق بالساق أو ملاقدا فقال كاساها قافرا وفرغ ثم افاض
 فكانت سرايا أو قال بالاستهزاء عند الوزن أو الكيل وإذا كالوهم أو وزوهم يخسرون
 أو رأى جمعا فقرأ بالاستخفاف وحشرناهم فلم يغادر منهم أحدا أو قال اجعل بيتنا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها أو دعى الى الصلاة فقال أنا لله وحدي ان الصلاة تنهى عن
 الفحشاء والمنكر أو قال كل التفتلة لتذهب الريح قال الله تعالى فتفشلوا ويذهب بكم
 انتهى وفي الكفر في سورة يس وما ذكره في العور بعد ما من الكفر بظاهر بقية الذي
 ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف أو الاستهزاء بخلاف
 استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا تبع حرمة وليس كالتضمن كما هو ظاهر على ان جما
 قالوا بحرمة التضمن أيضا كما بينت ذلك بقوائد فقيسة لا يستغنى عنها في شرح العباب في باب
 الفصل قال أو قال المحصف آفة الفساد والاهواء ولم يقر بكتاب الله تعالى أو قال القرآن حكايات
 جبريل وينكر وحى الرب الجليل أو شتم ملك الموت أو لم يقر بالانبياء والملائكة أو اغتاب
 نبيا أو صغراسمه أو لم يرض بسنته أو قال لو كان فلان نبيا لا أو من به أو قال لو أمرني الله بكذا
 لم أفعل أو قال لو سارت هذه القبلة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المحصف
 والقرآن ظاهر جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيد يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
 أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة
 والسلام وكاغتياب النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
 صلى الله عليه وسلم مرة بيده بما اذا قصد به احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان أراد به نبينا
 صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا أو غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق الكفر نظر لان الايمان انما يجب ببقية الانبياء
 اجمالا فقط فلا يوجب انه لا يكفر الا ان اراد بسنته طر يفته لان عدم الرضا بطريقته يشمل

عدم الرضا بنبوته وإيضافاً لانيبائهم متفقون في أصل التوحيد والعقائد وانما الخلاف بين
شرائعهم في الفروع فقط لأن مدارها على المفاسد والمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة
والامكنة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم يختلفوا فيها وحينئذ فعدم
الرضا بطريقه واحد منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين اما علمت ان طريق كل
واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبياً والمستلثين بعده
من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجع به قال أو قال لا أعرف النبي أنسياً أو جنياً أو قال
استخفافاً النبي طويل الظفر خلق الثياب جائع البطن كثير النسيان ولو قيل له قص شاربك
فانه سئمة فقال بالانكار لا أفعل أو كان النبي يحب القرع أو الخلل فقال لم أرهما أولاً أرى
بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ما تغني أو ما تنفع
أو ايش تعمل بها أو لا تغني من جوع ولا عطش أو لا تؤمن من خوف أو لا تتردى في قصعة انتهى
والمسئلة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقصيدها بالاستخفاف حسن ولا يشترط الجمع
بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحد منها أو من غيرهما مع الاستخفاف كفر وما ذكره
في قص الشارب مر مثله في نحو قوله لا طمأنينة في قلبه وما ذكره في القرع أي الدباء والخل فيه
نظروا ويحجه انه لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو اطلق بخلاف ما لو أراد عدم محبته لهما
أو لاحدهما عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يحب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
صلى الله عليه وسلم واحتقار له صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره مر بقيدته لكن
هنا زيادة صور واطرافها الذي جرى عليه هذا الحنفى ظاهراً وكذا اذا قال عند التسليم
أو التلليل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
الله عند اكل حرام أو شربه أو سماع الغناء فقال هذا ذكر الله أو سماع الاذان فقال هذا صوت
الحمار أو الجرس انما أحبه أو سماع حديث بين قبري ومنبري رخصة من رباح الجنة فقال
كذب أو أعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال من هذه الكلمات
أقول لا اله الا الله أو قيل لفاعل ذنب قل استغفر الله فقال استخفاف فقلت أو ايش قلت
حقى أقول استغفر الله انتهى وقوله غضباً راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر حينئذ واضح
لان قوله سمعت هذا كثيراً مع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريب منه على الاستخفاف
بالذكر ولا شك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر بشرط الكفر بالبسملة عند الحرام
ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر وبقوله في الغناء هذا ذكر ان يقصد انه مثله من كل
وجه استخفافاً بالذكر فان اطلق او قصد ان بينهما مشابهة ما لم ينجم الكفر ومسئلة سماع المؤذن
مرت بما فيها ~~ال~~ في هذه زيادة ان لا أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
مطلقاً بل لا بد أن يقصد انه لا يحبه من حيث هو ذكر فينبذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
الحديث كذب ان أعاد الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو أعاده على

الجليلي المشهورين من انه يريهم محبوبا شفاء أول سورة طه سورة باول سورته
 شفاء المسه بالارض من ريق محبوبه فحذف الحروف المقطعة أول الاولي بالمو أول الثانية
 بالارض مصدر محض وهذا تمود فاحش ومع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيدا فيمن قال بان
 هذا من شئ تلك الحروف لانه حينئذ مكذب بمحض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى انه
 من ادعى ان الاله بار وقم بانصر من سورة انا اعطيتك الكوثر وزعم ان هذا كفر ليس
 في محله فقد قال بعض الأئمة ان الاله بار وقم بانصر هو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور
 لقول بانه كفر بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قال أو قرأ القرآن على
 ضرب يد أو ضرب راس أو غيره انتهى وممن من الروضة تصريب عدم الكفر قال أو قال
 من يقرأ عند المريض يس لا يصح أو قال للقاري لا تقرأ عنده يس أو قال لمن يقرأ القرآن
 بالاستهزاء والتفت الساق بالساق أو ملاً قد حاق قال كاسادهما فأفرغ شرابا فقال
 فكانت سرايا أو قال بالاستهزاء عند الوزن أو السكيل وإذا كانوا هم أو وزفهم يحسرون
 أو رأى جمعا فقرأ بالاستهزاء وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا أو قال اجعل بيننا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها أودعي الى الصلاة فقال أنا ألهي وحسدي ان الصلاة تنهي عن
 الفحشاء والمنكر أو قال كل النفث لتذهب الريح قال الله تعالى فتفشلوا وتذهب جهنم
 انتهى وفي الكفر في سورة يس نظرا فضلا عن كونه متفقا عليه بل الصواب انه لا كفر الا ان
 أراد بذلك الاستهزاء بسورة يس وما ذكره في الصور بعد ما من الكفر ظاهر بقيد الذي
 ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستهزاء أو الاستهزاء بخلاف
 استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا تبعده حرمة وليس كالتضمن كما هو ظاهر على ان جمعا
 قالوا بحرمة التضمن أيضا كما بينت ذلك بقوائد فيس لا يستغنى عنها في شرح العباب في باب
 الغسل قال أو قال المحصف آلة لفساد الله وأولم يقر بكتاب الله تعالى أو قال القرآن حكايات
 جبريل وينكر وحى الرب الجليل أو شتم ملك الموت أو لم يقر بالانبياء والملائكة أو اغتاب
 نبيا أو صغرا سمه أو لم يرض بسنته أو قال لو كان فلان نبيا لا أو من به أو قال لو أمرني اشكرك
 لم أفعل أو قال لو صارت هذه القبلة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المحصف
 والقمر ان ظاهر جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيدو يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
 أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة
 والسلام وكاغتياب النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
 صلى الله عليه وسلم من تقييده بما اذا قصد به احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان أراد به نبينا
 صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا أو غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصح حبه كلامه في اطلاق السلف نظر لان الايمان انما يجب ببقية الانبياء
 اجمالا فقط ولدي نتجه انه لا يكفر الا ان أراد بسنته طريقتة لا عدم الرضا بطريقتة يشمل

عدم الرضا بنبوته وأيضاً قالوا نبياً متفقون في أصل التوحيد والعقائد وإنما الخلاف بين
 شرائعهم في القروع فقط لأن مدارها على المفسد والمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة
 والامكانة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم يختلفوا فيها وحيث قد عدم
 الرضا بطريقه واحدة منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين لما علمت ان طريق كل
 واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبياً والمستلكن بعده
 من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجع به قال أو قال لا أعرف النبي أنسياً أو جنباً أو قال
 استخفاً النبي طويل الظفر خلق الثياب جائع البطن كثير النسيان ولو قيل له قص شاربك
 فانه سئة فقال بالا نكار لا أفعل أو كان النبي يحب القرع أو الخل فقال لم أرهما أولاً أرى
 بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ما تغني أو ما تنفع
 أو ايش تعمل بها أو لا تغني من جوع ولا عطش أو لا تؤمن من خوف أو لا تشر في قصعة انتهى
 والمسئلة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقييدها بالاستخفاف حسن ولا يشترط الجمع
 بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحد منها أو من غيرهما مع الاستخفاف كفر وما ذكره
 في قص الشارب مر مثله في نحو قوله لا طهار بجماديه وما ذكره في القرع أي الدباء والخل فيه
 نظرو ويتجه به لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو الملق بخلاف ما لو أراد عدم محبة لهما
 أو لاحدهما عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كما يجب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
 صلى الله عليه وسلم واحتقار له صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره من تقييده لكن
 هنا زيادة صور والحاقيها بما الذي جرى عليه هذا الحنفى ظاهر وكذا اذا قال عند التسبيح
 أو التأميل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
 الله عند كل حرام أو شربه أو سماع الغناء فقال هذا ذكر الله أو سماع الاذان فقال هذا صوت
 الجمار أو الجرس أنا أحبه أو سماع حديث بين قبري ومبري روضة من رياض الجنة فقال
 كذب أو اعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال ايش من هذه الكلمات
 أقول لا اله الا الله أو قيل لغافل ذنب قل استغفر الله فقال استخفاً ما ايش فعلت أو ايش قلت
 حتى أقول استغفر الله انتهى وقوله غضباً راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر حينئذ واضح
 لان قوله سمعت هذا كثير امع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريب منه على الاستخفاف
 بالذكر ولا شك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكركم وشرط الكفر بالسمة عند الحرام
 ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر وبقوله في الغناء هذا ذكر ان قصدانه مثله من كل
 وجه استخفاً فبالذكر فان اطلق او قصد ان بينهما مشابهة ما لم يتجه الكفر ومسئلة سماع المؤذن
 مرت بما فيها ~~ال~~ في هذه زيادة أنا أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
 مطلقاً بل لا بد أن يقصد انه لا يحبه من حيث هو ذكركم فينبذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
 الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو أعاده على

وحيثما وجد بيت جليلي لم يأتوا أحدا الضمير على التثنية أو على الجمع
 على وجه الابتداء فلهذا العذوبه فانه لا يكفر ووقع قريبا ان أمير ابي يتناظر ما قد خضع
 بالخارجين من أهل مكة فقال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد ولنا أقول
 وتشد الرجال الى هذا البيت أيضا وقد سئلت عن ذلك والذي يتجه ويشر فيه انه بالنسبة لقواعد
 الخفية والمساكنية وتشديداتهم يكفر بذلك عند هم مطلقا وأما بالنسبة لقواعدنا وما عرف
 من كلام أئمتنا السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ انه استدراك على حصره صلى الله عليه
 وسلم وانه ماخر به وانه شرع ماخر غير مباشره نبينا صلى الله عليه وسلم وانه ألحق هذا
 البيت بتلك المساجد الثلاث في الاختصاص من بقية المساجد بهم هذه المنزلة العظيمة التي
 هي التقرب الى الله تعالى بشد الرجال اليها وكل واحد من هذه القاصد الاربعه التي دل
 عليها هذا اللفظ الصحيح الشنيع كفر بلا مرتبة فتقصد أحدهما فلا نزاع في كفره وان اطلق
 فالذي يتجه الكفر أيضا لما علمت ان اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه لا يحتاج
 الى نية كما علم من فروع كثيرة صرت وتأتى وان أقول بأنه لم يرد الا ان هذا البيت لا يكونه
 المحبوبة في بلد يكونه ذلك سيدنا يحيى والناس اني رؤيتهم كان عظمة تلك المساجد اقتضت
 شد الرجال اليها قبل منه ذلك ومع ذلك فيعزى القدر بالبيع بالضرب والحبس وغيرهما
 بحسب ما يراه الحاكم بل لو رأى انشاء التعزير الى القتل كما سياتى من أي يوسف لأراح
 الناس من شره ومجازفته فانه باع فيه ما الغاية القصوى تاب الله عليه او عليه آمين وما ذكره من
 كفر من قيل له قل لا اله الا الله فقال ما صراغما يتضح ان نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف
 نظير ما قاله بعده فحين قيل له قل استغفر الله قال أو سخر بالشرية أو بحكم من أحكامها أو قال
 بعد فراغ صلاة حلت مخرة أي من التسخير في الاحمال الشاقة ظلمنا أولى زمان ما علمت
 مخرة أو قال اكون قوادا ان صليت وطوات الامر على نفسي أو قال من يتدبر ان يتم هذا
 الامر أو قال العاقل لا يشرع في أمر لا يقدر ان يتمه أو قال الناس يعملون الصلاة لاجل
 أو قال غلبت رأسي من الصلاة أو قال أعطيتم الزراعة حتى يزرعوها أو قال أو خرجتني يحيى
 رمضان أصلي جيعا أو قال كم صليت ما أصبت خيرا أو قال أي وأمي يعيش ان فلما صليت
 ما أو قال الصلاة لا تصلح لي اذا صليت هلك مالي أو قال ان صليت أو لم أصل سواء أو قال لا أصلي
 حتى نجيد حلاوة الايمان أو قال كم هذه الصلاة أصلي قلبي نقر منها أو قال بالاستهزاء في
 رمضان هذه صلوات كثيرة وزيادة أو قال صلاة ليست بشيء لو بقيت تحمض أو تتفن أو لا
 يتغير عجينها أو قال هذه فعل الكسلان أو فعل أحد غيرك أو قال ليست رمضان لم يكن
 فرضا آخر أو قال هذا الصوم نقر قلبي منه أو ضيف ثقيل انتهى وما ذكره من كفر من سخر
 بالشرية أو حكم منها انفسا قاطاهر بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة والصوم فان
 اطلاق الحكم بكفر قائل واحدة من تلك الصور لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متفقاً عليه بل

كثير منها لا وجه للحكم بكفر قائله الابنوع تسكيب وتفسير فالذي يتجه فحين قال عن الصلاة
أو غيرها من الطاعات انها مخيرة انه يكفر سواء أراد حقيقة السخرة السابقة أم أطلق أما الاول
فواقع لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم وأما الثاني فلان ذلك هو وضع السخرة فلم يحتاج الى
تصديده بخلاف ما لو صدق انه لعدم خشوعه من الاثبات في ملاته فاشبهت السخرة حيث ذفاته
لا يبعد قول تأويله وفي مسئلة القيادة وما بعدها لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف
أو الاستهزاء بالصلاة أو الصيام أو استحل ترك أحدهما لغير عذر أو ان الصلاة يتساهل بها من
سبب كونها صلاة فحينئذ يكفر بخلاف ما لو أطلق أو قصد منه في آخر ومر عن الرافعي مسائل
من ذلك منهم مع تعقها فلا يغيب عنك استحضارها قال أوقيل لم تأمر بالمعروف ولا تنه عن
المعكر فقال أيش حمل في أو ما يجب أو قال هذا افتراء وهذا يان على وجه الانكار أو قال أيش
فجوزي أنا أوقيل له كل حلال فقال الحرام أحب الى أو قال هات آكل الحلال اسجد له أو قال
يجوز لي الحرام أو قال ليت الرنأ واللوأ أو الظلم حلال أو دفع لثقة بغير حرام من مال مسلم
أو ذمي وهو يعلمور جاتوا به أو دعاء الفقير أو قال لم ثبت حرمة الخمر في القرآن أو أيش اعلم
بالشريعة وعندى الديوس أو قال ~~أشوق~~ قد أخذوا هم بقونه حين أخذت الدراهم
أن كانت الشريعة والقاضي أو أنا أريد الذهب والفضة أيش أعلم هذه الاحكام أو صدق
كلام أهل الاهواء أو قال عندى كلامهم كلام معنوى أو معناه صحيح أو حسن رسوم الكفار
أو قال بارك الله في كذبك أو قيل له لا تسكذب فقال قلت من كلمة الانسلاص انتهى
وما ذكره قبل مسئلة القنى في اطلاق الكفر به نظر ظاهر والذي يتجه في مسائل الامر
بالمعروف انه لا كفر فيه الا ان قال شيأ من ذلك على وجه الاستهزاء كما مر ان من سخر بحكم من
أحكام الشريعة كفر ولا شئ ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حكم شرعي فمن قال
فيه شيأ من ذلك استهزاء أو سخرية ~~يكفر~~ ولا فلا وان قال ما يجب لانه غير معلوم من الدين
بالضرورة والذي يتجه أيضا في الحرام أحب الى انه لا يكفر الا ان أراد انه يجب سائر أنواع
الحرام دون سائر أنواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب والوجه انه لا كفر أيضا
بها آكل الحلال اسجد له لان نفس السجود لا انسان آخر لا يكون كفرًا مطلقا بل في بعض صور
كما مر حبه الأثمة ومضى في ذلك من يذهب وتفصيل فاذا كان هذا في السجود فبالفعل فما ظنك
بالعزم عليه على ان ذلك انما يراد به الدلالة على استبعاد وجود شخص لا يأكل الا الحلال
الصرف أو على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه أيضا انه لا يكفر من قال يجوز لي
الحرام الا ان نوى العدم أو الحرام المعلوم من الدين بالضرورة وأما مسئلة التمنى فقد مر
الكلام فيها مستوفى ورجاء الثواب على الحرام انما يتجه كونه كفرًا ان اعتقد أنه يثاب على
الحرام من حيث كونه حراما لانه مكذب للنصوص حينئذ بخلاف ما لو نوى أن الثواب من
جهة أخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذا لم يفتقروا على ان الصلاة في الدار

المقصود به أو الثوب المقصود أو الحرير أو نحو ذلك فيها الثواب وان كانت حراما لا تنكح
أجله وما ذكره في رجاء دعاء الفقيه بعد بل لا وجه له فالصواب أنه لا كفر به وكفر زاعم أنه
لا نص في القرآن على تحريم الخمر ظاهرا ولا نه مستلزم لتكذيب القرآن الناص في غير ما آية
على تحريم الخمر فإن قلت غاية ما فيه أنه كذب وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لأنه كذب
يستلزم إنكار النص المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة ومن ثم يتجه أنه لو قال الخمر حرام
وليس في القرآن نص على تحريمه لم يكفر لأنه الآن محض كذب وهو لا كفر به وما ذكره من
الكفر في مسألة الشرع والاعتقادي والأحكام المذكورة ظاهر أن قال ذلك استهزاء
أو استخفافا وكذا إن أطلق على احتمال فيه لأن اللفظ ظاهر في الاستخفاف أو الاستهزاء
وما ذكره من الكفر في تصديق أهل الأهواء إنما يتجه إن أرادهم ما يعي من تكفيرهم ببدعتهم
أما من لا تكفيرهم فتصديقه غير كفر وما ذكره من الكفر في برك الله في كذبه لا يظفر له
وجه إلا أن أراد أن الكذب من حيث هو كذب قرينة بسائر اعتباراته تطلب البركة فيها من الله
تعالى وما ذكره في المسئلة الأخيرة ظاهرا أن مقاله الموصوف بالكذب من أجزاء كلمة الإخلاص
بخلاف ما إذا أطلق لأن اللفظ ليس ظاهرا في الأول ~~المراد~~ الرقعة على من نسبته للكذب بأن
ما يقوله حق كما أن سورة الإخلاص - قفاته لا كفر بذلك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
احتمالا قريبا قال أو قال العلم الذي يتعلمونه أساطير وحكايات أو هذيان أو هباء أو ترويرا وقال
أيش مجلس الوعظ أو العلم لا يثرد أو وعظ على سبيل الاستهزاء أو فحشك على وعظ العلم أو قال
رجل صالح كن ساكتا حتى لا تقع الأوراء الجنة أو قال أيش هذا القبيح الذي خفت شاربت
أو قال بشما أخرجت السنة أو قال الكفر والایمان واحد أو لا أرضى بالإيمان أولا أدري
أين يصير الكافر أو أهل الأهواء أو قال سخي الكفار أو أهل الأهواء يدخل الجنة أو رأى
سلطانا فقال له عظيم أو قال بالفارسية خدای بزرگ وهو يعلم انتهى وما ذكره من الكفر بتلك
الأوصاف التي لا علم ظاهرا لتمكن أن أراد العلم من حيث هو أو خصوص علم أصول الدين أو علم
التفسير أو الحديث أو الفقه وما ذكره في أيش مجلس الوعظ الخ إنما يتجه إن أراد الاستهزاء
وكذا إن أطلق على احتمال قوي فيه لظهور هذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم
وقد مر في تصفة ثريد خبر من العلم كلام استخضره هنا وما ذكره في الوعظ استهزاء إنما يتجه
إن أراد الاستهزاء بالوعظ وكذا بالوعظ من حيث هو وعظا لو أراد الاستهزاء بالوعظ
أو بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر حينئذ وكذا يقال في الضحك على الوعظ
وما ذكره في كن ساكتا الخ إنما يتجه أيضا إن أراد الاستهزاء بالجنة أو بالعمل المقرب إليها
والأفلا وجه لا طلاق الكفر فيه فضلا عن كونه متفقا عليه كسابقه ولا حقه وما ذكره من
الفرق في مسألة الشارب لا يظهر أيضا إلا أن أراد عيب السنة أو نحوه نظير ما مر في قص
الظهارك وما ذكره من طلاق الكفر في: بشما أخرجت السنة والمسائل بعد هذه إلى قولي

انتهى ظاهرا لانه صريح في الاستهزاء بالدين نعم ما ذكره في اهل الاهواء انما يصح ان أراد
بهم الكفرة وما يعدهم نظير ما صرنا المسلمين منهم والظاهر انه لا يقبل تأويله في كل هذه المسائل
لان افظها يا باه نعم ان قال لم أرد بقولي اله عظيم أو خد أي بزرك أي الله كبير الآن معطى
هذا الملك اهذا الرجل اله عظيم أو الله الكبير قبل منه لان الغرض أنه لم يقل هذا اله عظيم ولا هذا
خد أي بزرك وحيث لم يقل ذلك تقبل ارادته ما ذكر بل ولو قيل لا ينبغي أن يكفر الا ان قصد أن
قوله اله عظيم أو خد أي بزرك وصف للسلطان الذي رآه لم يعدد قال أو قال له كافر أعرض
على الاسلام فقال لا أدري صفة الايمان أو قال اذهب الى فلان اتقيه أو أسلم كافر فأت
أبوه فقال ليتني لم أسلم لأجل الميراث أو نادى مناد يا كافر فقال ليبت أو قال أنا كافر ايش
عليك أو قال عمتي عملا حتى كفرت أو علم الارتداد للطلقة بالثلاث لتحل لزوجهها بلا محلل
ارتد ولو رضيت هي ارتدت ولم تحل لزوجه او كذا الواردت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشتراها
مطلقة ثلاثا لم يطأها الا بالتحليل من مسلم بعد اسلامها عند أهل السنة خلافا للروافض
والفلاسفة أو قال لمن أسلم أي ضرر لحقت في دينك حتى انتقلت عنه الى دين الاسلام أو قال
هذا زمان الكفر ما بقي زمان الاسلام أو قال لولده ولد الكافر أو شذفي وسطه الزنار باختياره
أو دخل دار الحرب ولبس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل التحليص الأسرى وبخلاف ما لو لبس
السواد في الدارين لان لبس السواد حلال واللباس أفضل انتهى وما ذكره في المسئلةين
الاولتين هو المعتمد كما قدمته بما فيه مما صرنا أنه متضمن للرضا ببقائه على الكفر ولو لحظت والرضا
بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر مرت ايضا بما فيها وكذا مسئلة الاجابة بلبسك مرت بما
فيها فراجع ذلك والكفر في قوله أنا كافر واضح وكذا فيما بعدها الى الفلاسفة وكفر من قال
من أسلم ما ذكرنا ظاهرا ان أراد الرضا ببقائه على الكفر لا مطلقا كما علم مما صرنا والطلاق الكفر
فحين قال هذا زمان الكفر الى آخره لا يظهر الا ان اراد تسمية الاسلام كفرا أو نحو ذلك بخلاف
امالو أطلق او اراد أنه غلب على اهل الكفر فان الوجه أنه لا يكفر بذلك وقوله لولده ولد الكافر
لا يتجه الطلاق الكفر فيه أيضا بل لا بد أن ينوي بالكفر نفسه فان أطلق فالكفر بعيد وار
راد أنه يشبهه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شذ الزنار قد تمت ايضا بما فيها أو قال ان
أعطاني الله الجنة لا أريد هادونك أولا أدخلها دونك أو قال ان أمرني الله بدخول الجنة معك
لا ادخاها أو قال ان أعطاني الله الجنة لأجلك أولا أجل هذا العمل لا أريد هادونك أو انكر اقامة
أو الصراط أو الميزان أو الحساب أو الكتاب أو الجنة أو النار أو المعصية أو الواح أو القلم
أو قال الله لا يرى أو لا يراه أحد أو شبهه بشي أو وصفه بالمسكا أو الجهات أو قال الله تعالى
لا يخلق فعل العبد أو انكر رؤيته الله بالعين في الجنة أو شذ في رسالة المرسلين أو شذ في ثبوت
وعده أو وعيده أو وصف محدثاته أو أسمائه أو قال لا يضر المسلم ذنب أو رأى خلوه المسلم
المذنب في النار أو شذ في فرائضه أو أحب ما أبغضه الله تعالى أو رسول الله صلى الله عليه وسلم

اربا ~~ال~~ كس أو آيس من الثواب أو آمن من العقاب أو أنكر الحرام والحلال أو أعتد قدوم
 الزمان والروح والافلاك انتهى ومما تامل دخول الجنة من الروضة الله مقرب عدم الكفر
 في بعضها ويقاس به الباقي ومما أيضا نال وجهه في ذلك تفصيل فراجعوه وما ذكره من الكفر
 بانكار القيامة واضح كانكار حشر الاجساد أو انكار الصراط والميزان ونحوهما مما تقول
 المعتزلة قبحهم الله تعالى بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم وسائر المبتدعة لا يكفرون
 وانكار الجنة والنار الآن لا كفر به لان المعتزلة ينكرونهما الآن وأما انكار وجودهما
 يوم القيامة فانكار كفر به ظاهر لانه تكذيب لانه وص التواترة القطعية وانكار المحقق بمعنى
 القرآن كفر اجماعا بخلاف انكار محقق الاعمال وما ذكره في انكار اللوح والقلم وروية
 الله عز وجل مطلقا أو في الجنة فيه نظر فان المعتزلة قائلون بذلك ولم يكفروا به وتشبه الله تعالى
 بحدوث أو وصفه بما يستلزم الجهة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت لازم ذلك له تعالى من الحدوث
 ونحوه وزعم ان الله تعالى لا يخلق فعل العبد لا كفر به أيضا لانه مذهب المعتزلة نظير ما
 والاشك في رسالة المرسلين صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهم أجمعين بل أو رسالة من عات
 رسالته منهم ضرورة كفر بلا نزاع بخلاف الشك في ثبوت وعدة أو وعيدده فان في المطلق
 كونه كفر انظر الا ان جوز شرعا دخول كافر الجنة او تجليده مسلم مطيع في النار ووصف
 محدد بما يستلزم قدمه انما يتضح كونه كفرا ان اعتقد ذلك اللازم كما امر أن الاصح ان لازم
 المذهب ليس بمذهب لان القائل بالضرورة قد لا يخطر له القول بل لازمه وزعم انه لا يضرب المذنب
 ذنب أو انه يخلد في النار لا كفر به لان الاقل مذهب المرجئة والثاني مذهب المعتزلة وقد
 صرحهم لا يكفرون والاشك في الفرائض الكفر به واضح لانه يستلزم الشك في الضروريات
 المعنوية من الدين وهو كفر كنكارها بخلاف محبة ما أغضه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه
 وسلم أو عكسه فانه لا يتجه فيه ~~الكفر~~ الا ان احب ذلك من حيث كون الشارع يبغضه
 أو أبغضه من حيث كون الشارع يحبه بخلاف ما لو أحبه أو أبغضه لذاته مع قطع النظر عن تلك
 الحينية فانه لا وجه لاطلاق الكفر حينئذ وجرى هذا الخنفي في الملاقاة الكفر بالباس والامن
 المذكورين على الملاقاة الحديث للكفر عليهم ما كن قال أئمة ما وغيرهم المراد به كفر النعمة
 أو ان استحل وانكار الحرام والحلال الكفر به ظاهر ولا خصوصية لهما بذلك بل من أنكر
 حكم من الاحكام الخمسة الواجب او الحرام او المباح او المنسوب او المنكروه من حيث هو
 كان أنكارا لو جوب من حيث هو أو التحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا واعتقاد
 عدم العالم أو بعض اجزائه كفر كما صرحوا به قال أبو ربيع له دع الدنيا تنال الآخرة فقال اترك
 دنياك سنة أو قبل له أعلم الغيب قال نعم أو قال أن أعلم بما كذب وما لم يكن أو قال فلان مات
 وسار روحه اليك أو كان ادثر عني الفساد لنعين حتى يطيب ونعيش طيبا أو قال اني
 أحب ندمي من رضاءهم فقلت نعم كل يوم من ثبات من الطيب أو قال أريد حيرا أو راعيا في

الدنيا وأدع ما يكون في الآخرة أبش ما يكون أو قال له انصرفي بالحق فسال انصرفك بالحق وانصيري
 الحق انتهي وأطاعه الكفرو المسئلة الأولى فيه نظر والذي يتجه انه لا كفر بذلك الا ان
 اراد الاستمراء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرت بمسافهم امر الخلاف والتفصيل والطلاق الكفر
 في بقية المسائل كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد بقوله فلان مات الخ
 ما يقوله أهل التماسخ فان القول به كفر والا ان اراد بقوله تعالى حتى يطيب الي آخره استباحة
 القمار المجمع عليه المسلمون من الذين بالضرورة بقوله أحب الخمر استباحتها من حيث هي
 سائر اعتبارات ما وبه قوله افعل ذلك من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى الإيجاد وبه قوله
 أريد خيرا الخ الاستخفاف بالآخرة وبه قوله انصرفك بغير الحق استحلال ذلك من حيث هو قال كفر
 في جميع هذه الصور عند ارادة ما ذكرناه أو نحوه واضح بخلافه عند الأولى بمعنى صحيح وكذا
 عند الإطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك قال (الفصل الثاني في الاختلاف) لو قال
 أنا بريء من الله ان فعلت كذا ثم فعل حدث ولا يكفر وكذا الوقال ان فعلت كذا فأنا كافر ففعله
 وقيل ان كان عالما لا يكفروا ان كان جاهلا لا يكفر في الماضي والمستهقبل ولو رضى بكفر غيره
 قال بعضهم هم يكفروا وكذا الوقال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني أو قال يعلم الله أني لم فعل كذا وهو قد
 فعله أو قال لخصمه لا أريد بيمينه بالله بل أريد بالطلاق وقيل له احسن كما أحسن الله اليك فتسال
 ماذا أعطاني أو قال المؤمنان ليس تمان القرآن أو قال شمر النبي صلى الله عليه وسلم شعيرا أو قال
 لولم يأكل آدم الحطة الواقعة في هذا البلاء أو ادعى النبوة فطلب آخريه منجزة أو رد حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم أو قال بعداً كل الحرام أو شر به الحمد لله أو قيل له قل لا اله الا الله
 فقال لا أقول أو قيل له صل قال لا أصلي أو أصلي بغير طهارة أو قيل له آذاني كاه فقال لا أؤذي
 أو قال الصوم يضرك أو قال الفقيه وجهائمه ما قال هذا الذي قالت عمل السفهاء ارقالت المرأة
 لزوجها يا كافر فقال لم صحبتني او ان كنت هكذا لا تسكني معي أو وضع على رأسه قلنسوة المجوسى
 بلا ضرورة أو قال المجوسى خير من النصراني أو النصراني خير من المجوسى وغيره أو قال آخذ
 حتى يوم المحشر فقال أبش شغلي مع المحشر أو قال أين تجدين في ذلك المجمع أو قال اعطيتني حتى
 والا آخذ منك يوم القيامة عشرين أو قال عند الميابة الكفر حري بما يفعل أو قال أطيب
 الحلال أب لا أصلي أو اسجد للساطان أو غيره أو قيل الارض قيل وهو تراب من السجود أو قال
 مادام هذا المذهب هي ما يعود لي رزقي فني هذه المسائل قيل يكفروا وقيل لا يكفروا انتهى
 ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافران اراده التعليق كفر حلالاً أو تبيينه كفره لم يكفر
 وكذا ان أطلق ويس له أن يستغفر الله تعالى وأرى قول لا اله الا الله محمد رسول الله خروجاً
 من خلاف من قال بـ كفر بذلك وما ذكره في الرضا بكفر الغير من اختلاف فيه يسافيه خرمه
 بالكفر فيما لو قال له كفر أعرض على الاسلام فقال اذهب الى فلان السقي وليس علة الكفر
 تم الارضا بمقتضى عاينه تلك المدة فالصواب ان الرضا بكفر الغير كفر وكذا ما ذكره من الخلاف

في الله تعالى يظلمك كما ظلمني يسافيه ما قدمه من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله الآن
 يفرق بأن هذا يحتمل انهم من باب المشاكلة نكرو ومكروا ومكرا لله والذي يتجه أنه ان نوى هذا
 به ظلمك الله يخلص حتى مثلت وانما سماء ظلمك المشاكلة لا يكفر وكذا ان أطلق لاقرينة بخلاف
 ما اذا أراد حقيقة الظلم لاستحالة على الله تعالى اذ هو اعمجما وزه الحدا وتصرف في ملك الغير
 وكل منهما محال أما الاول فلأنه تعالى ليس فوقه من يبدله شيئا وأما الثاني فلأن العالم كله
 ملكه تعالى وادخاله الاملاك الى غيره انما هو بطريق الصورة دون الحقيقة ثم رأيتي فيما
 سبق ذكرت في هذه ما يقتضي الكفر عند الاطلاق واعلم ما هنا أقرب ومراعاة الراجح في حكمي
 عنهم كفر من قال الله يعلم اني دائما اذ كرك بالدعاء وهو صريح في كفر من قال الله يعلم اني
 ما فعلت كذا وقد فعله لانه نسب الله تعالى الى الجهل لانه نسب اليه انه يعلم الشيء على خلاف
 الواقع ومراعاة الصحيح فيمن قال لا أريد عينية بالله بل بالطلاق انه لا يكفر نعم ان أراد بذلك
 الاستخفاف باسم الله تعالى كفر كما هو واضح والذي يتجه فيما اذا أعطاني انه لا يكفر به الا ان
 قاله استخفافا بالنعم من حيث نسبتها الى الله تعالى وانكار المعوذتين وتصغير نحو شعرة الى
 الله عليه وسلم من الكلام عليه فيهما والذي يتجه في لولم يأكل آدم صلى الله عليه وسلم الخ انه
 لا يكون كفرا الا ان قصده بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم وواضح تكفيره مدعي النبوة
 ويظهر كفر من طلب منه معجزة لانه يطلبه لها منه مجوزا صدقه مع استخفافه بالمعجزة من الدين
 بالضرورة نعم ان اراد بذلك تسفيهه وبيان كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم ان كان
 من حيث المسند فلا كفر به مطلقا او من حيث زعمه له صلى الله عليه وسلم كفره مطلقا كما هو
 ظاهرا في ما وقوله الحمد لله بعد تناول الحرام يأتي فيه مسمى التسمية على نحو غير محتمل
 الفرق وتجه في لا أقول ولا أصلي ولا أزكي ولا أصوم او الصوم يضمر ولا أجمع أنه لا كفر فيها
 الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة أو بالصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج وحكم الصلاة
 بلا طهر مسمى بتخصيله ويظهر في هذا الذي قلت من السفيه أنه لا كفر به الا ان اراد
 الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكما شرعيا وفي قول الزوج ان كنت الخ أنه
 لا كفر به ايضا الا ان قصده التعليل او قال ذلك رضا بوصفه له بكفر ووضع قلنسوة المجوسى
 من حكمه وما فيه وكذا المجوسى خير من التصراي وما بعده من حكمه ايضا ويظهر أنه لا كفر
 بأيش شيء على مع الحشر الا ان قصده الاستخفاف به ولا يابن تجديف الخ الا ان الله لا يقصد على أن
 يجمع به في ذلك اليوم بخلاف ما اذا اراد أن له ذنوب يذهب به بسببها الى النار ابتداء فلا يجمع به
 والقول بالكفر في أعطى حتى والا آخذ من الخ لا وجه له ومن قال الكفر خير مما به من ان
 اراد به ان في الكفر خيرا ولو بوجه ما كان كافرا ولا فلا ومن قال أطيب الحلال أن لا أصلي
 انظروا أء يكفر به لانه جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل أطيبه وهذا كفر
 بالانزعاع فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة للخمس وذلك كفر والعجود للسلطان

أو غيره من حكمه وما فيه وعجيب من هذا المصنف حيث حكى فيه أموراً لا تنافي على كفر من
قال هات آكل الحلال أسجد له وحكى الخلاف في السجود نفسه للسلطان أو غيره مع أن هذا
فيه العجود الحقيقي بخلاف ذلك والوجه أنه لا يكفر بتقبيل الأرض ولا بما بعده قال
(الفصل الثالث فيما يحشى عليه الكفر) إذا شتم رجلاً من أسماء النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا ابن الزانية وهوذا كرا النبي صلى الله عليه وسلم أو قال له قفيه وجهاً شرعياً فقال هذا
عمل الفقهاء أو يعمل معي عمل السقهاء أو يفض عالماً من غير سبب ظاهر أو يسمع الأذان أو القرآن
فكلام بكلام الدنيا أو قال لا كفراً هؤلاء كانوا الربا أو قال لأصالح وجهه عندي كوجه الخنزير
أو قال أريد المال سواء كان من حلال أو حرام أو قال أحب أيهما أسرع وصولاً أو قال ما نقص
الله من عمر فلا نزاده الله في عمرك أو قال من ليس له درهم لا يسوى درهمه ما في هذه المسائل
يحشى عليه الكفر انتهى ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور أن كلامها يحتمل احتمالاً
بعيداً فربما لم يحاط به إلى ذلك الاحتمال فيكون حديثه ككفر أو وجهه هذا يعلم أن ما في هذه
الصور من كل ما يحتمل الكفر احتمالاً بعيداً يكون مثلاً فيمنعني شجب اللفظ بجميع ذلك
أي يندب تارة كتجنب كلام الدنيا عند سماع القرآن أو الأذان ويوجب أخرى كالكفر
الصوري بالباينة قال (فصل آخر في الخطأ) لو قال الله بطلع من السماء أم من العرش أو قال
بين يدي الله أو قال يا رب لا يرضى هذا الظلم أو قال هل أن قضاء سوء أو قال أعطيت واحداً وأخذته
من واحد أو قال يأخذ من له واحداً ولا يأخذ من له عشرة أو قال الف قرشاً أو هذه المسائل
خطأ لا يكفر بها والله الهادي إلى الصواب انتهى ووجه ما في الفصل الثالث مما يحشى منه
الكفر دون ما في هذا الفصل فيه نظرفان هذه الصور التي في الرابع أقرب إلى احتمال
الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها أقرب على أنه قد تم في الفصل الأول
المعقود لما هو كفر اتصافاً بحسب زعمه كفر من قال الله ينظر إلينا ويصبرنا من العرش وهذه
مثل الله بطلع من السماء أو من العرش فجعله في تلك كفر اتفاقاً وهذه غير كفر اتفاقاً كما فهمه
صديقه فان لم يجعلها في الفصل الثاني المعقود لبيان ما اختلف في أنه كفر وطاهران المسائلتين
حكمهما واحداً والفرقة بينهما التي زعمها هذا المصنف عجيبه وإذا انتهى الكلام على ما في
كتابه هذا فلنرجع إلى سوف نقيه كلام الروضة الذي انفرد به عن الرافعي فتقول في الروضة
فروع زائدة نقلها عن السماء فسوقها بلاء ظها ثم نتكلم على ما فيها وعبارته قلت قد ذكر القاضي
الامام الحافظ أبو الفضل عياض رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفاء بتعريف حقوق نبينا
المصطفى صلوات الله وسلامه عليه جملة من الألفاظ المكفرة غير ما سبق نقلها عن الأئمة
أكثرها يجمع عليه وصرح بتبطل الإجماع فيه فنها ان مريضاً شفي ثم قال آية في مرضي هذا
ما لوقت أيا بكر وعمر رضي الله عنهما لم استوجبه فقال بعض العلماء يكفرون بقتل لانه
يتضمن النسبة إلى الجور وقال آخرون لا يتحتم قتله ويستتاب ويعزر رواه لوقال كان النبي

صلى الله عليه وسلم أسود أو توفي قبل أن يلتحق أو قال ليس بقرشي فهو كافر لانه وصفه بغير صفته
 فقبسه تكذيباً وان من ادعى ان النبوة مكتسبة أو انه يبلغ صفاء القلب الى مرتبتها أو ادعى
 انه نوحى اليه وان لم يدع النبوة أو ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويهاق الخورقة هو
 كافر بالاجماع قطعا وان من دافع نص الكتاب أو السنة المقطوع بها المحمول على ظاهره فهو
 كافر بالاجماع وان من لم يكفر من دان بغير الاسلام كالتصاري أو شك في تكفيرهم أو صحح
 مذهبهم فهو كافر وان أظهر مع ذلك الاسلام واعتقده وكذا يقطع بتسكين كل قائل قولاً يتوصل
 به الى تضليل الأمة أو تكفير اصحابه وكذا من فعل فعلاً أجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من
 كافر وان كان صاحبه مصرحاً بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب أو النار أو المشي الى
 الكنائس مع أهله بزيمهم من الزناير وغيرها وكذا من أنكر مكة والبيت أو المسجد الحرام
 أو صفة الحج وانه ليس هذه الهبة المعروفة أو قال لا أدري ان هذه المسماة بمكة هي مكة أو غيرها
 فكل هذا وشبهه لا شك في تكفير قائله ان كان ممن يظن به علم ذلك وطالت محبته للمسلمين
 فان كان قريب عهد بالاسلام أو مخالطة المسلمين عرفناه بذلك ولا يعذر بعد التعريف وكذا
 من غير شيئا من القرآن أو قل ليس بمجزأ قال ليس في خالق السموات والارض دلالة على الله
 أو أنكر الجنة أو النار أو البعث أو الحساب أو اعترف بذلك ولكن قال المراد بالجنة والنار
 والبعث والنشور والثواب والعقاب غير مانيها أو قال الأئمة أفضل من الانبياء والله تعالى
 انتهى كلام الروضة المنقول عن الشافعي المعنى من محال من عدة والا فصاحب الشافعي لم يسمه
 كذلك وهو كلام نذير مشتمل على فوائد تأملها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يرجع النوري
 عما الله تعالى عنه شيء من الخلاف في المسألة الاولى أعني مسألة المريض اذا شفي والذي رحمه
 المحب انظري انه لا يكفر والذي عندي أن بفصل فيقال ان أراد بذلك ان الله شدد عليه لذنوب
 سلفت له أو نحو ذلك لم يكفر وان أريد انه لم يفعل معه الاصلح في حقه فان كان مع اعتقاده ان
 ما فعله معه جور كفر أو انه تعالى لا يجب عليه الاصلح أو أطلق لم يكفر وفي الشافعي عن ابن أبي
 فيد قبل هذه المسألة لو اعن رجلا واعن الله عز وجل وقال انما أردت أن أعن الشيطان فزل
 ليس في قتل بظاهر كفره ولا يقبر عذره وقضية مذهبهنا قبوله ومقاله في المسألة الثانية متجه أيضا
 لكن محلله كما لم من آخر كلامه فيمن طالت محبته للمسلمين حتى ظن به علم ذلك وبه يعلم
 رد مر عن ابن عبد السلام عن أبي حنيفة وقواه من أن من قال أو من بالشيء وأشك في انه
 المدفون بالمدينة أو الذي نشأ بمكة لا يكره لانه وان كان معلوما بالضرورة الا أنه ليس من الذين
 لا نالم تعبد به فيكون جاحده كجاحد بعد ادومصر انتهى ووجه رده ان الشك في ذلك من المخاط
 بمسلمين يستلزم تضليل الأمة وغير ذلك من انما ظن في الدين وظاهر كلام النووي عما الله تعالى
 عنه وانما في رحمه الله تعالى أن مجرد التكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته المعلومة
 بتبنا يكون كفرا ويشبه ما مر من أن اسكارها يتضمن التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين

كلام القاضى يوهم أن مجرد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته كفر يوجب
القتل وليس كذلك بل لابد من ضمنية ما يشعر بنقص في ذلك كقافي مسألتنا هذه لان الأسود
لون مفضل انتهى واذا تأملت ما علل به القاضى الذى نقله عنه النووى عفا الله تعالى عنه
وأقره علمت أن الوجه انه لا فرق على أن اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم لا تكون الا مشعرة
بنقص لان صفاته لا يتصور أكمل منها بل كلما أثبت له غيرها كان نقصا بالنسبة لها فالاعتراض
حينئذ ليس في محله وذكر القاضى أن انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان بهما يكون كفرا ثم
نقل عن بعض أئمة مذهبه أن تبديل صفة وموضع كفر وهذا يشمل انكار المجزأة وكونه كان
أولا بمكة وآخر بالمدينة وغير ذلك مما يشا كنه وهو متجه ومحملى ما قاله في المسألة الثالثة ما اذا زعم
انه يوحى اليه بنزول ملك عليه والافالذى ينبغي ان لا يكفر والظاهر أن ما زعمه من دخول الجنة
ماضيا أو حالا أو مستقبلا قبل موته مرة أو أكثر سواء أضمر الى ذلك الاكل والامانة المذكورين
أم لا يكون كفرا وان كان رجمائهم متوهم من كلام الروضة عن القاضى خلاف ذلك
والظاهر أيضا أن معنى قوله المحمول على ظاهره أى بالاجماع وقديسة فاذ ذلك من كلام الروضة
بجعل قوله بالاجماع متعلقا به أيضا وقوله وان لم يكفر الى آخره ذكر فيه الاجماع وجعله
حجة على كفر من ذهب الى أنه لا حجة لله تعالى على كثير من العامة والنساء والبله ومقلدة
النصارى واليهود وغيرهم اذ لم يكن اهم طباع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد نحا الغزالى
قربان هذا المسمى في كتابه التفرقة انتهى وما نسبته للغزالى صرح الغزالى في كتابه
الاقصا بعبارة وعبارته التى أشار اليها القاضى على تقدير كونها عبارته والاف قد دس
عليه في كتابه عبارات حسدا لا يقيد ما فهمه القاضى ولا تقرب مما ذكره وعبارته وصنف
بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم مبعثه ولا صفة بل سمعوا أن كذا يابى حال له فلان
أدعى النبوة فهو لا عذر من الصنف الاول أى من الذين لم يسمعوا اسمه اصلا فانهم لم يسمعوا
ما يحرك داعية التطرأتى فانظر كلامه سبحانه انما عذرهم لعدم بلوغ دعوته صلى الله عليه
وسلم لهم وهذا لا ينحو منحى ما ذكره القاضى وقد قال ابن السبكي وغيره لا ينقص الغزالى الا
حاسدا وزنديقا واعلم أن ابن التمرى ذكر في روضه أن من لم يكفر طائفة ابن عربى كان كمن لم
يكفر اليهود والنصارى وهذا من قدح فى ابن عربى وطائفته كابن الفارض وغيره ورعى لهم
بالكفر ولعقدهم بل ولم يكفرهم بالكفر ونقد بانغ فى ذلك بما لا دليل له عليه ولا مستند
يرجع اليه وقد رد عليه ما قاله شيخنا خاتمة المتأخرين زكر بالانصارى فى شرحه للروض
ورددت عليه ما قاله بأبسط مما ذكره شيخنا فى افتاء طوى بل سطرته فى الفتاوى وبينت فيه أنهم
أئمة علماء عارفين بالله وبأحكامه لكن اغتر كثير من الجهلة ببعض كلماتهم فضلوا ضلالا مبيها
واعمل ابن المقرئ أشار الى هؤلاء بقوله طائفة ابن عربى ولم يقل ابن عربى لكن فى عبارته من القبح
ما لا يخفى ويؤخذ من كلام الروضة وكذا يقطع بتكفير كل قائل قول لا يتوصل به الى تضليل الامة

أو تكفير الحسابة رد ما وقع في الامالى المنسوبة الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام من أن من كفر
أبا بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم لا يكفر وإن كان اسلامهم معلوما بالضرورة
لان جاحد الضرورة لا يكفر على الإطلاق والالتفات من جهة دلائل انتهى ووجهه رده أن
تكفير هؤلاء الأئمة يستلزم تضليل الأمة ووجوب ما يستلزم أيضا انكار صحة أبي بكر وقد مر أن
انكارها كفر فزعم كرهه رضي الله تعالى عنه يكون كفرا بالاولى ومن ثم قال الزركشي
والظاهر أن هذا مكذوب به على الشيخ انتهى وقد يجاب عنه بأن الذي يفهم من كلامهم أن
تكفير جميع الحسابة كفر لانه صريح في انكار جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن
غيرها بخلاف تكفير طائفة منهم كما صرح به ما صرح من ثم صرح مسلم من أن المذهب الصحيح
المختار الذي قاله الاكثر والمحققون عدم تكفير الخوارج المكفرين للؤمنين ومما يصرح به
أيضا كلام السبكي في فتاويه فانه اختار أن مكفر أبي بكر أو أحد من الذين شهداهم النبي صلى
الله عليه وسلم بالجنة كافر وإن ذلك اختيار له أخذ من رواية عن مالك في كفر الخوارج
لتمكيدهم للؤمنين ونزع النووي عفا الله تعالى عنه فيما صرح به وأطال فيه بما به سلم من فتواه
انه اختيار له خارج عن مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد سقطت حاشي كلامه هذا في
كتابي المصواع المحرقة وبيئت ما فيه وبهذا كلامه يتأيد رد كلام الشيخ عز الدين بن عبد السلام
فانهم ذلك فانه هم وحذف من الروضة قول القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الاجماع على تكفير
كل من دافع نص الكتاب أو خص حديثا مجمعا على نقله مقطوعا به مجمعا على حمله على ظاهره
كتكفير الخوارج بإبطال الرجم لأنه لما قدمته فيه من التفصيل بين أبي بكر وأحدية
ويعرفونه أو ينكروه من أصله وظاهر كلام القاضي هذا انهم ينكرونه من أصله وحينئذ
فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود للصليب ونحوه من في السجود للصليب ونحوه ما يوافق وما
ذكره في المشي الى الكنائس من قد يخالفه فيمن شد الزنار على وسطه الا أن يفرق بين
الهيئة الاجتماعية من التزيين بهم والمشي معهم الى كنائسهم قاضية برضاة بكفرهم أو نحوها
يدن الاسلام أو بأنه معهم على دينهم وكل ذلك كفر كما مر بسوطا وما ذكره في انكار مكة الى
آخرة ظاهر وقد مر ما يؤيده ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم ذلك الخ ظاهر
متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما صرح من المكفرات وقوله أو قال ليس بجحز بذاته وانما
هو ان يكون الله تعالى صرف القوى عن معارضته كفر والتصريح بكفره مشي عليه الحنابلة
وكلام القاضي هذا الذي أقره النووي عفا الله تعالى عنه قد يؤيده والذي يظهر لي عدم كره
لان هذا لا يترتب عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضروري من ضرورياته بخلاف منكر الاعجاز
من أصله ثم رأيت بعض المتكلمين على الشفاء حكى ذلك قولاً في معنى الاعجاز وحينئذ فتكفير
قائل ذلك جيد ووقع ثمان مائة سنة أربع وثمانين وسبعمائة أن رجلاً قال لا آخر أنا دولة
وعدو نبينا فقتله مجلس فافتي بعض المالكية بأنه مرئد وأخذ كفره من قوله تعالى من كان

عدوا لله الآية وأفتى بعضهم بأن كفره كفر تنقيص فلا يستتاب وأخذ ذلك محمدا في الشفاء من أن
 امرأة سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدوتي فقتلت ومن ككون خالد رضي
 الله عنه قتل من قال له من النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افتاء ابن عتاب بقتل من قال
 ان سألت أوجهلت فقد سألت وجهل نبيك واعترضه بعض أئمتهم من مال إلى الأول أن الأول
 نص في أن كل سب عدو ولا شك فيه وانما الكلام في عكس هذه القضية وهي لا تنعكس
 به سها بل قوله أنا عدوك وعدو نبيك بما أشعر بترفع المقول له ذلك لانا نجد الوضع اعوجج لكون
 لنفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم أنا عدو الأمير والأمير عدو لي وقصده به رفع نفسه لانه في
 نسبة من يعادي الأمير وبأن قتل خالد من ذكره ذهب صحابي على أن عمر رضي الله تعالى عنه
 ودي القتل من بيت المال ورأى أب قتله غير صواب وبأن افتاء ابن عتاب انما هو لان ما ذكر
 في نصه صريح في التنقيص فالتحقق أن قاتل ما صرح به لا تنقص هذا كله على قواعدهم من
 التفرقة بينهم ما أماعلى قواعدنا فالذي يظهر انه ردة وفي الشفاء أيضا يكفر من ذهب إلى أن في
 كل جنس من الحيوان نذيرا أو نبيا من القردة أو الخنازير والدواب وغيرها ويحتج بقوله
 تعالى واذ من أمة الا خلا في انذير اذ ذلك يؤدي إلى أن توصف انبياء هذه الاجناس بهما تم
 المذمومة وفيه من الازراء على هذا المذهب اثبت ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه وتكذيب
 قابله ويكفر أيضا من قال ليس في محجزاته صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشئ مما صرح
 في القرآن من حكم أو خبر أو أثبت ما نفاه أو نفي ما أثبتته على علم منه بذلك أو شك في شئ من ذلك
 أو بحد التوراة والانجيل وكتب الله المنزلة أو كفر بها أو انها أو سمها أو استخفها ومن تودى
 فأجاب بلبيك اللهم امين فان اعتمد تنزيل المنادى منزلة الرب كعروا الا فلا وفيه أيضا مسائل
 أخرى حسنة تركها التووي عفا الله تعالى عنه للعلم بها مما امر الكن لا كان في أخذها من ذلك
 نوع خفاء أحببت ذكرها لتتصير واضحة بيينة مع زيادة فوائد أخرى لا تعلم مما مر في ذلك أن من
 سب نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام ويحقوق به في جميع ما يذكره من الانبياء المتفق على
 نبوتهم أو عابه أو الحق به نقصا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلته من خصاله أو عرض به أو شبهه
 شئ على طريق السب والازراء أو التصغير بشأنه أو العرض منه أو العيب له أو لعنه أو دعا عليه
 أو تقي له مضرة أو نسب اليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم أو عيب في جهة العز بربس خف
 من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور أو غيره بشئ مما جرى من البلاء والمحنة عليه
 أو غصه ببعض العوارض البشرية الجائرة والمهودة لديه كان كافرا بالاجماع كما حكاه جماعة
 وحكاية ابن خرم الحلاف فيه لا معقول علمها سواء أصدره منه جميع ذلك أو بعضه فيقتل ولا تقبل
 توبته عند أكثر العلماء وعليه جماعة من أصحابنا بل ادعى فيه الشيخ أبو بكر الفارسي الاجماع
 وسيأتي بسط الكلام فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف في اسلام أبيه كما
 لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعنده هذه

السكامة تقيمه صلى الله عليه وسلم ويدل لما قدمته من الخلق سائر الانبياء صلى الله عليه وسلم
 وسلم في ذلك ما في الشفاء أجمع العلماء على ان من دعا على نبي من الانبياء بالويل أو بشئ من
 المكروه انه يقتل بلا ستناية وقد ذكر ذلك آخره فقال وحكم من سب سائر انبياء الله تعالى
 وملائكته واستخف بهم أو كذبهم فيما أتوا به أو أنكرهم أو جحدهم حكم نبينا صلى الله عليه
 وسلم على سياق ما قدمناه وفيه عن مالك من قال رداء النبي صلى الله عليه وسلم أو مترد وخو أو أراد
 به عيبه قتل أو يؤخذ منه أنه لو أطلق ذلك أو قصد الأخبار عن تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في
 ارادة التواضع ويحتمل عند الإطلاق لانه ليس من يحاكي النقص وإذا قلنا بعدم الكفر وظاهر
 انه يعزرا لانه تزيير البليغ لذكركه ما يوجب نقضا وفيه عن القاسمي من قال فيه صلى الله عليه وسلم
 الحمال يقيم أي طالب قتل والظاهر ان مذهبا لا يأتي ذلك لما في عبارته من الدلالة على الانزاه
 فان ذكره بين طالب قتل لم يذكر من يحاكي ذلك فيما يظهر من ان كان السياق يدل على الانزاه
 كان كل واحد من النقطتين وفيه عن ابن أبي زيد من قال صفة صلى الله عليه وسلم كصفة رجل
 قبيح الوجه والهيئة قتل ومذهبا قاض بذلك وفيه عن صاحب حنون في رجل قيل له ولا وحق
 رسول الله فقال فعل الله رسول الله كذا وكذا ود كذا ما قبيحا ثم قال أردت برسول الله
 المعرب انه لا يقبل دعواه التأويل ومذهبا لا يأتي ذلك وعن ابن عتاب في عشار قال رجل أد
 واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان سألت أوجهلت فقد جهل وسأل انه يقتل ومذهبا
 قاض بذلك أيضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله أد واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم بقصد عدم
 المبالاة كفر أيضا وعن فقهاء الاندلس ائمة ائمة يقتل من سب ما صلى الله عليه وسلم يتيما
 وختن حيدرة وزعم ان زهده لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات أكاه ومذهبا لا يأتي ذلك
 بل زعمه ما ذكر في الزهد ينبغي ان يكون كافيا في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص اليه صلى الله
 عليه وسلم وعن أبي المرباط من قال انه صلى الله عليه وسلم هزم يستتاب فان تاب والا قتل لانه
 تنقيص اذ لا يجوز عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على قصد التنقيص لانه
 ليس من يحاكيه لان الهزيمة قد تكون من الجبيلات الشرية فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل يعز
 اتم عزير الشديد قال القاضي على عياض بعد ذكر ما تقدم وغيره وكذلك أقول حكم من غصه
 أو غيره برعاية الغنم أو بالسهم أو بالنسيان أو بالبحر أو ما أصابه من جرح أو هزيمة بعض
 جوشة أو اذى من عدوه أو شدة في زمته أو بالليل الى نساءه في حكم هذا كله من قصد به نقصه
 القتل انتهى وما ذكره ظاهر لقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للسب له
 ولا معتقده في حقته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من اعنه أو سبه أو تكذبه أو اضافة
 ما لا يجوز عليه أو في ما يجب له مما هو في حقته صلى الله عليه وسلم فقيصة مثل ان ينسب اليه
 ان كان كذبة أو مداهنة في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس أو نقص في مرتبة أو شرف
 نسبه أو فوجاهة أو زهده أو يكذب ما شتهر به من أسور أخبر بها عليه افضل الصلاة والسلام

وقوات الخبر بمأثمته من قصد لدخيله أو يأتي بسفه من القول ونوع من السب في جهته وان
 ظهر بدايل حاله انه لم يتعهد ذمه ولم يقصد سبه اما الجاهالة حملته على ما قاله أو لضجراً وسكر
 اضطره اليه أو قلة مراقبة وضبط للسانه فحكمه القتل دون تلثم اذ لا يعذر أحد في الكفر
 بالجهالة ولا بدعوى زلل اللسان ولا شيء مما ذكرناه اذا كان عقله في فطرته سليماً الا من أكره
 وقلبه مطمئن بالإيمان وبهذا افق الاندلسيون على من نفى الزهد عنه صلى الله عليه وسلم
 كما مر انتهى وما ذكره ظاهره موافق لقواعده مذهبنا اذ المدار في الحكم بالكفر على
 الظواهر ولا نظر للقصود والنيات ولا نظر لقرائن حاله نعم يعذر مدعي الجهل ان عذراً قرب
 عهده بالاسلام أو بعده عن العلماء كما يعلم بمناقضته عنه في الرخصة ويعذر أيضاً فيما يظهر
 بدعوى سبق اللسان بالنسبة لحد القتل عنه وان لم يعذرفيه بالنسبة لوقوع طلاقه وعقده
 والفرق ان ذلك حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين ولو قال فعزل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الرأى فان أراد الرأى المحرم الذي هو كبيرة فقد ذكره القاضي
 أو أطلق أو أراد به الظاهر خلاف ما يظن لم يكفر كما هو ظاهر اسكتنه يعزرا التعزير بالبليغ وقوله
 وقوات الخبر بمأثمته أي افظاوه وهو موجود خلاف ما نزع من نفيه أو بمعنى ولا نظري في ذلك خلاف ما نزع
 زعمه ولو كان في ضيق من حبس أو فقر أو صد باللائمة بكفر عما مر أو غيره ان يفتل ليستريح
 لاحقيقة الكفر فهل هو كافر باطناً أو نقول هذه قرية تنفي الكفر عنه باطناً كل محتمل واهل
 الثاني أقرب وحكى عن أئمتهم مذهبهم خلاف فهم أغضب غريمه فقال له صل على النبي محمد فقال
 لا صلى الله على من صلى عليه فقبل ليس بكفر لانه انما شتم الناس وليس ثم قرية تصرف الشتم
 له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة الذين يصلون عليه وقيل كفر والاتق بقواعدها
 الاول لان اللفظ ليس صريحاً في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة وانما هو ظاهر في شتم
 نفسه ان صلى أو غيره من الناس ومع عدم الكفر يعزرا التعزير بالبليغ وعن القابسي توفيقاً
 فيمن قال كل صاحب فندق أي خان قرنان ولو كان نبياً مرسل قال فيستهفهم هل أراد صاحب
 الفندق الآن فليس فيه من نبي مرسل فيكون أمراً أخف واسكن ظاهر لفظه العموم انتهى
 والا وجه ان لفظه ليس صريحاً في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزرا
 التعزير الشديد وعن ابن أبي زيد ان من قال لعن الله العرب أو بني اسرائيل أو بني آدم وقال
 لم أرد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزرا وكذلك لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم أعلم من
 حرمه وكذا لو ان حديث لا يبيع حاضر لباد وان من جاء به وكان ممن يعذر بالجهل وعدم معرفة
 السن لانه لم يقصد بظاهر حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله وانما لعن من حرمه من الناس
 انتهى وهو ظاهر ولا بد من تقييد لا عن محرم المسكر بان يكون ممن يعجز ذلك أيضاً ويعذر
 بالجهل به بان يكون قريب عهد بالاسلام ولم يكن مخالطاً للمسلمين ولا فصح به مع لوم من
 الدين بالضرورة كما مر ولو كان لعنه من جاء بالحديث المذكور بعد قول أحده هذا قاله النبي

صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله لم أرد به لان لفظه ظاهر
في تكذيبه فليتب والافاقيل وذ كرفين قال لا خير يا ابن آف خنزيراته لا يكفر وان شمل هذا
اللائظ بجاهة من الانبياء لم يعلم انه قصد منهم وما ذكره فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ
المبالغة في سب الخاطب دون غيره لكن يهزروا بالغ في تهزيره وظاهر كلامه ان من قال
اهاشمى لعن الله بنى هاشم وقال أردت الظالمين منهم أو قال ابن يعلم انه من ذريته صلى الله عليه
وسلم قولاً فجاء في آياته أو من نسله أو ولده لا يقبل تخصيصه بإرادة غير النبي صلى الله عليه
وسلم من غير قرينة وهو محتمل لعدم لفظه لكن الاقرب الى قواعدنا قوله مطلقا لان
اللائظ بوضعه لا ينافي تلك الارادة لكن يبالغ في تهزيره وحكى عن بعض أئمة فقهين قال لا خير
لعن الله الى آدم انه يقتل وقضية قواعدنا خلافا لما قدمته من ان لفظه ليس مريحا في سب نبي
لاحتماله الى ان يلقى آدم في الضامة بل لو قال لعن الله آباءه الى آدم كان عدم التكفير اقرب أيضا
ان ادعى ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم مريح يدل على خلافه ولا يقال كلامه
يتناول آدم للخلاف المشهور في دخول الغاية وعن مشايخه خلافا فحين قال لشاهد عليه بشئ
قال له تهمة في الانبياء تهمة من فكيف أنت فقيل يقتل لبساعة لفظه وقيل لاحتمال ان يكون خبرا
عن اتهمهم من الكفار وهذا الثاني هو الواجب وعن شيخه انه عزير من سب رجلا ثم قصد كلها
فضر به برجله وقال تم يا محمد وما دل عليه كلامه من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه
رحمة الله تعالى بل مريحه عدم الكفر في مسائل ليس فيها قصد نص ولا ذكر عيب اسكن
ثم اذ كر بعض أوصافه واستشهد ببعض أحواله عليه الصلاة والسلام الجائرة عاياه على شبه
ضرب المثل والحقه لنفسه أو لغيره أو على التشبيه به أو عند مظلمة تاتته أو تنقيص حصل له فمن
كأن المسائر ان يقول ان قيل في سوءة قد قيل في النبي وان كذبت فقد كذب الانبياء أو ان
أذنت فقد أذنبوا أو أنا سلم من الاسلام لم يسلموا أو صبرت كما صبر أولوا العزم أو كصبر أيوب
وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر انه ان قصد به الترفع وانه شاركهم في أصل هذه الفضائل
كان حراما شديدا التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق المبالغة بمعنى أنه لا نسب على
آباءهم وقد وقع لهم ذلك فوقعه في أولى لم يكن حراما وعلى هذا يعمل ما وقع لبعض الاكابر
من استشهادهم على ما حصل لهم بنحو هذه الكلمات في خطب كتبهم وغيرها نعم قوله ان أذنت
قد أذنبوا شديدا التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال ومنها ما يقع في أشعار المتبحرين في
القول المتساهلين في الكلام كقول المتنبي

ان في أمة تداركها الله غريب كصالح في ثمود

وكلامه محتمل قصد تشبيه حاله في الغربة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون من قصد
الترفع أو تشبيه حاله من وفهم بحال ثمود من المشقة وعدم الطواعية له فيكون مستلزا للترفع
ومريحا في سبهم بمعنى كل فخر غير كانوا ونحو قول ابن ابي

في حسن يوسف الا انه ملك * فلا يباع بخس النقد ممدود

ومها قول أبي العلاء

كنت موسى واقته بنت شعيب * غير ان ليس فيكم من فقير
ولا يستسرك كلامه هذا الهال على الازراء والتحقيق لموسى صلى الله وسلم على نبينا وعليه فانه كان
زديقا كافرا وقد أتى في كثير من شعره بصراح الكفر وقد سخا نحوه في زيادة القبح
والتصريح بالكفر في شعره بن هاني الاندلسي ومن كلام أبي العلاء الذي ليس من يحاكي
الكفر قوله

لولا انقطاع الوحي بعد محمد * قلنا محمد من آية بديل

هو مثله في الفضل الا انه * لم يأت برسالة جبريل

وانما لم يكن كفرا لأن ظاهر قوله الا الى آخره ان المدوح نقص لثقة ذلك فان اراد انه استغنى
عن ذلك فلا يحتاج اليه في المماثلة كان أقرب الى الكفر بل كفرا ونحوه في التبع قول الآخر
واذا ما رفعت رايته * صفت بين جناحي جبرئيل

ونحوه أيضا قول حسان الاندلسي في محمد بن عباد المعتد وزيه أبي بكر بن زيدون

كان أبا بكر أبو بكر الرضي * وحسان حسان وأنت محمد

ولمجد الشاعر وغيره من ارتكاب هذه ألقاب الشديدة الوزر العظيمة الاثم فانهم ارجوا
جرت الى الكفر فعوذ بالله من ذلك ولم يزل المتقدمون والمتأخرون يذكرون مثل هذا ممن وقع منه
فما أنكر على أبي نواس قوله

فان يلك باقي سحر فرعون فيكم * فان عصا موسى بكف خصيب

ووجه الانكار عليه ان عصا موسى اعمت تنصرف لحقيقةها من الاضافة اليه صلى الله عليه وآله
وعليه وسلم وان كان انما أراد بها انجساما معروفا فانه اسم له وكف الخصيب بالجمجمة قيل
وبالله اسم لنجم أيضا واما كفر به قوله في محمد الامين وتسميه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم
تأزعا لاجدان الشبه فاشتمها * خلقا وخلقا كما قد التما كان

وهو وان كان في غاية القبح الا انه لا يكرب كفرا على قضية مذهبه الا ان قصد المشابهة المطلقة واما
أنكر عليه أيضا قوله كيف لا يدريك من أهل * من رسول الله من نقره

لان من واجب تعظيمه صلى الله عليه وسلم ان يضاف اليه ولا يضافه ومنها ما نقله عن مالك من
تأديب من غير المقر فقال قدر عي النبي صلى الله عليه وسلم الغنم لانه عرض يذكركم صلى الله
عليه وسلم في غير موضعه قال مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب اذا عوقبوا ان يقولوا قد أخطأت
الانبياء قبانا ونقل عن حنبل لا ينبغي ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند التعجب الا على
طريق الثواب والا احتساب تعظيمه كما أمرنا الله وهدانا لنقله عن القاسمي فيمن قال تعجب
كأنه موجه منكبر والرسول كانه وجهه مالك الفضل ان لم يذكر ان لا تعجب فيه بسبب الملك واما

السب فيه لما طبع بل يعاقب العقاب الشديد فان قصد ذم الملائكة قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ
من كلامه ان ذم بعض الملائكة وتنقيصه كذم الانبياء وتنقيصهم وهو ظاهر ثم رأيت مخرج
بذلك في آخر الكتاب وقد قدمته عنه ثم قال وهذا كله من تكلم فيهم بما قلناه على حجة الملائكة
والنبيين وعلى ما عمن حققنا كونه من الملائكة والنبيين من ذكره الله في كتابه أو حققنا
علمه بانطباع المتواتر والشهور المتفق عليه بالاجماع اذ لم يلحق كعبيل وميكائيل ومالك ونزلة
الجنة وجهه ثم الزبانية وحجة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة ومن سمي فيهم من
الانبياء وكهزرائيل واسرافيل ورشوان والحفظة ومنكرو وتكبير من الملائكة المتفق على قبول
التكبيرهم فاما من لم يقب الاخبار بتعيينه ولا وقع الاجماع على كونه من الملائكة والانبياء
كهاروت وماروت وفي الملائكة والخضر وقهمان وذو القرنين ومريم وآسية وخالد بن سنان
فليس الحكم في شأنهم والكافرين بهم كالحكم فيهم قدمناه اذ لم يثبت لهم تلك الحرمة واكن يزجر
من ينقصهم انتهى كلامه وهو ظاهر جلي وبه يعلم خطأ من قال ان ما يحكيه المفسرون في قصة
هاروت وماروت في آية ما في سورة البقرة كفر وليس كما زعموا وقد وقع بذلك في ورطة عظيمة
وان كان جليلا فقد حكي هذه القصة كابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
 وغيرهما ومن ثم اتهم بعض المتأخرين من المحدثين وخرج هذه القصة بأسانيد صحيحة
وردد على من خالف في ذلك فزاه الله على ذلك خيرا وقد قال القاضي من أنكر نبوة أحد من
ذكره ومن أهل العلم لم لا خرج عليه لاختلاف العلماء في ذلك وعن الغابسي أيضا ما ساء
عرف بالخبر قال لمن قال له انك أمي أليس كان النبي صلى الله عليه وسلم أميا لم يكفر بذلك وان اخطأ
في الاستشهاد لا رامة شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره ومنها ما نقله عن شيخه فحين
قال لمن ينقصه انما تريد نقصي بقولك وانما بشر جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي صلى الله
عليه وسلم انه لا يكفر خلا فالن أفتى بقتله لانه لم يقصد السب والقاضي رحمه الله تعالى تفصيل
حسن في ما كى السب ونحوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف بقائه والانكار عليه
فقد يجب وقد يندب وقد أجمع السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمحدثين في
كثرتهم وبجالتهم لبيانها وردّها وان كان على وجه الحكايات والاسماء والطرف وأحاديث
الناس وما لا تتم في الغث والسمين وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلالات حسنا وقبحا اذ
الغث الهزيل وفواد السجدة والخوض في قيل وقال وما لا يعني فكل هذا ممنوع منه وبعضه
أشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سألت رجلا مالا كما من يقول القرآن مخلوق فقال مالك
كافر اقلوه فقال انما حكيت عن غيري فقال مالك انما سمعنا منك وهذا منه رحمه الله تعالى
على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتياده أو أظهر استحسانه أو كان مواعا بمثل حفظه
ودراية وأطلب اليه برواية أشعار هجوه عليه الصلاة والسلام وسببه هو كالسب ولا ينفعه
نسبة الى غيره فيقبادر به قلة وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام حفظه شطر بيت مما هجى به

صلى الله عليه وسلم كفر وأجمعوا على تحريم رواية ما هجي به صلى الله عليه وسلم وكتابته وقراءته
 انتهى وما ذكره من المبادرة بقوله أي أن لم يتب ومن الكفر ظاهره عند الرضا بذلك
 واستحسانه لا أن قصده به غير ذلك وما ذكره من الإجماع محله في روايته لغير غرض مسوغ لذلك
 ثم ذكر تفصيلاً آخر فبين ذلك كما يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أو يختلف في جوازه عليه وما
 يلحقه من الآداب البشرية ويمكن إضافتها إليه أو ما يمكن به وصبر عليه أو ما يعرف به ابتداء
 حاله وسيرته وما لقيه من قومه وهو أن ذلك كان على طريق الرواية وهذا كرامة العلم ومعرفة
 ما حست منه العصاة للأنبياء وما يجوز عليهم فلا حرج فيه بل يكون حسناً أن كان من أهل العلم
 وفهماء طلبة الدين يحق لهم مقاصده ويتجنب ذلك من عساه لا ينفعه أو يخشى به فتنة فقد كره
 بعض السلف تعليم النساء سورة يوسف وإن كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوفته مقصده لحق
 ما تقدم من السب ونحوه وكذلك ما ورد من أخباره وأخبار سائر الأنبياء عليهم أفضل الصلاة
 والسلام مما ظاهره مشكل لا اقتضائه أموراً لا تليق بهم بحال ولا يتحدث بها إلا بالصحيح وانه
 كره مالك رضي الله تعالى عنه التحدث بها إذا كثرت لا يحل تحتها وانما أوردناها صلى الله عليه
 وسلم لقوم عرب يفهمون كلام العرب على وجه حقيقة ومجاز واستعارة وغيرها وانما أشكت
 على قوم جاؤا بذلك غلبت عليهم الجمجمة انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما سأل العوام
 ظاهراً ظناً بقريته حاله ثم تولد فتنة لهم منه أو استخفاف أو نحوه وما والا ماذي ينبغي
 الكراهة هذا وفي الأنوار من كتب أئمتنا المتأخرين مسائل أخرى غير ما مر فلنذكرها وإن
 كان في ضمنها ما علم مما مر وهو أن إلقاء المحف في المسك القذر كإقامته في القاذورات
 وإن سب الملك كالنبي وإن من استخف بالمحف أو التوراة أو الإنجيل أو الزبور كفر وإنه لو
 قال ليست المعوذتان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم إن كان عامياً كفر أو عالماً فلا
 وإنه لا كفر بالاقامة في بيعة أو كنيسة وإنه يكفر من قال أن الولي أفضل من النبي أو المرسل إليه
 أفضل من الرسول أو أعز أو أعلام مرتبة وإنه لو أهدى السنن الراتب أو صلاة العبد ككفر
 وإنه لو استحل أذى أحد من الصحابة أو نفي علم الله بالعدوم أو بالجزئيات كفر واستحلال أذى
 غير الصحابة مكفر أيضاً كما هو ظاهر مما مر وإن من أنكر خلافة الصديق مبتدع لا كافر ومن
 سب الصحابة أو استناعتهم رضي الله تعالى عنهم أو عن أيها من غير استحلال فاسق واختلقوا
 فمن سب أبي بكر وعمر قال غيره وفي كفر من سب الحسنين رضي الله تعالى عنهم وجهان وإنه
 لو قال الروح قد يم أو قال إذا ظهرت الروح بية رأت العبودية وعنى بذلك رفع الأحكام أو قال
 أنه فني من صفات الانسوتية إلى اللاهوتية أو قال أن صفاته تبدلت بصفات الحق أو قال أنه يرى
 الله عياناً في الدنيا أو يكلمه شفهاها أو أن الله يحل في الصور الحسان أو قال أن الحق يطعمه
 ويسقيه وأسقط عنه التمييز بين الحلال والحرام وإنه يأكل من الغيب ويأخذ منه أو قال أنا الله
 أو هو أنا أو قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقراءة وأعمال البر الشأن في عمل الأمر أو قال

سمع الغزاة من الدين وأنه أنفع للقلوب من القرآن أو قال العبد يصل إلى الله تعالى من طريق
 طريقة اليهودية أو قال وصلت إلى رتبة ثلث على التكليف أو قال الروح من نور الله فإذا
 اتصل التور بالتور اتحد كفر في جميع هذه المسائر بخلاف ما لو قال وصلت إلى رتبة خلصت
 من رتبة النفس وعنت منها فانه لا يكفر لكنه مبتدع معروف وكذا أنا أعش الله أو يشقى
 والعبارة الصحيحة أحبه ويحبني أو قال يلهمي ما احتاج اليه من أمر ديني فلا احتاج إلى العلم
 والعلماء بل هو مبتدع كذاب ومن أظهر السكر والوجد ولا يستقيم طاهره ولا تفيد جوارحه
 بالورع فهو مغرور به من الله ومن تغلى واعتزل وترك الجماعات بلا هدر شرعي فبتدع لا يقبل
 الله منه الزهد ومن ادعى الكرامات لنفسه بلا عرض ديني فكاذب يلهيه الشيطان
 ومن قال في غير الغلبات ما بقي أسوى الحق في موضع فهو بهيد من الله تعالى مبتدع انتهى
 حاصل ما في الأقوال والوجه كفر من كرامات المؤمنين إذا كان مخالفاً للمسلمين لأن ذلك لا يتحقق
 على أحد منهم والذي يجب أيضاً كفر من أنكر معتدلة بمجدها على معلومة من الدين
 بالضرورة كما يدل له قوله أو صلاة العبد ~~لكن~~ أنكر أحد ههما كذلك خلافاً لما
 يوهمه قوله السفن الراتبية وقوله المعيسدين بل يكفي في الكفر أنكار سنة واحدة بالشروط
 المذكورة وإن محل تكفير المستحل إذا كان محاسباً لم يكن عن تأويل ولو خطأ لأنه ظني فله شبهة مما
 تمنع الكفر وأنه لا يشترط الكفر في كفر من زعم أنه يرى الله عياناً في الدنيا أو يكلمه شهاده
 اجتماع هذين خلافاً لما توهمه عبارة الأقوال بل يكفر زاعم أحدهما ثم رأيت الكواشي
 صرح في تفسيره بكفر معتقد الرؤية بآل عين وهو مرجح فيماد كبرية لكن عندى في الطلاق ذلك
 ظاهر والذي يجب حمله على رؤية أو كلام متضمن للاحاطة بذاته تعالى لما مراراً الاصح أنا لا تكفر
 الجهرية ولا المجسمة لأن صرحوا بآباء عقاد لا وازم قواهم كالحديث أو ما هو نص فيه كاللون
 وانتر كيب والاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم إسقاط التمييز عنه بين الحلال والحرام
 وإن الله يطعمه أو بسقيه أو أه يأكل من الغيب أو يأخذ منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة
 خلافاً لما يوهمه كلام الأقوال أيضاً وكذا القائل دع الصلاة إلى آخر ما رفيه لا يشترط في
 تكفيره بذلك جمع بين تلك الأمور بل يكفي دع الصلاة إلى آخر ما رفيه لا يشترط في
 اجتماع الغزاة من الدين وأنه أنفع من القرآن لا يشترط في تكفيره جمعه بين هذين بل يكفي
 أحدهما وهذا الذي ذهبته به جميعه لم أر من نبه على شيء منه لكنه ظاهر للتأمل فليتنبه لذلك
 ووقع للرافعي كلمات بالجمجمة ترجيحاً لبعض فقهاء الأماجم ومما جلة وحاصلها وإن كثير
 مما أن من قال عمل الله في حق كل خير وعمل السم من كفر ونظريته الرافعي بقوله تعالى وما
 أصابكم من سيئة فمن نفسان والظن راضع فالصواب عدم الكفر وهذا من بعض اعتقادات
 المنبرية وهم لا كفرون على الصحيح وإن من قال أ الله على سبيل بازاح كفروا أنه لو قال قائل كان
 رسول الله من الله عليه وسلم إذا أكل لحين أصابعه فقال آخر هذا غير أدب كفروا من قال يد

الله طويلا فقل لا يكفر وقيل ان أراد الجارحة كفر انتهى وسر الخلاف في كفر المجردة
وانهم اختلفوا في كفر من قال لغيره الله يظلمك كما ظلمتني أو الله يعلم اني دائما اذ كرك بالدعاء
أو اني أخزن لحزنك وأفرح لفرحك مثل ما أخزن لحزن نفسي وأفرح بفرحها انتهى والذي
يتجه ترجحه في الاولى أنه ان أراد نسبة حقيقة الظلم الى الله ~~كفر~~ والا فلا وفي الاخرتين ان
أراد حقيقة الدوام في اولاهما وحقيقة الممانلة في ثانيتهما كفر لانه نسب الى علم الله غير الواقع
ومن اعتقده انه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو عليه فلا شك في كفره لان هذا العلم عين الجهل
ونسبة الجهل الى الله تعالى كفر اتخافوا ما اذا أراد بذلك المبالغة فانه لا كفر به وانه لو قيل له
الا تقرأ القرآن أو ألا تصل فقال شعت من القرآن أو من الصلاة كفر انتهى والذي يتجه ان
عمل الكفر هنا ان أراد الاستخفاف بالقرآن أو الصلاة والا فلا كفر لان ذلك قد يعبر به عن
وقوع ملل في النفس وإيائها عن تحمل ثقل الطاعات من غير استخفاف بها وانه لو قيل له صل
فقال المجترى يصلون عنا أو الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى ان ضاق قلبي أو
قيل له صل حتى تشجد حلاوة الصلاة فقال لا تصل أنت حتى تشجد حلاوة ترك الصلاة أو قيل لعبد
صل فقال لا أسلي فان الثواب لمولاي كفر الجيب بما ذكر في الجمع انتهى وله وجه في غير
الاخيرة وقد ذلك ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء بالصلاة والفرق بين قوله فيما مر شعت
وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشيع من الشيء لا يستلزم ذمه بوجه بل يستلزم مدحه
اذ لا يشبع الامر الحسن غالباً بخلاف ضيق القلب فانه انما يعبر به عن الصبر فانه غاية الذم
والاستخفاف وأما الاخرية أعني قول العبد ما مر فلا دلالة فيما قاله على استخفاف ولا استهزاء
ومن ثم صرح في الانوار بعدم الكفر فيها وهو لا وجه وانه لو سمع خصمه يقول لا حول ولا قوة
الا بالله فقال ايش يكون لا حول أو ايش يعمل أو نحو ذلك كفر انتهى قلت وكذا وجهه ان
هذا فيه استخفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى الى العجز وهو ظاهر في عرف معاني
لا حول ولا قوة الا بالله ثم قائل ذلك اما جاهل لا يعرف معنى هذه الكلمة فيعبر عنه فيه ان لا يطلق
اقول بكفر بل يعرف معناها فان عاد لمسا قاله كفر والا فلا وانه لو سمع مؤذنا فقال هذا صوت
الجرس كفر انتهى وفي المطلق الكفر هنا نظروا الذي يتجه انه لا يكفر الا ان قصد بذلك
الاستخفاف أو الاستهزاء بالاذان نفسه وانه لو قيل انما اصاب حتى المحشر فقال ايش في المحشر
كفر وانه لو قيل له فلان يأكل ~~لا~~ فقال أحضروه حتى أستجد له كفر انتهى وفي المطلق
الكفر هنا انظر اذ غاية العزم على السجود لانسان انه كالسجود له بالنعس وقد صرح حوا بأن
سجود جهلة الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صورته يقتضي الكفر فليس كلامهم
ان السجود بين يدي الغير منساها وكثروا من مساها وحرام غير كفر فالكفر ان يقصد السجود
للمخلوق والحرام ان يقصد لله مظهرا به ذلك المخلوق من غير ان يقصد له أو لا يكون له قصد وانه
لو رجع من مجلس عالم فمات له زوجه لانه الله عني كل عالم كثر انتهى ويتجه ان محله

فمن أراد حقيقة المعلوم الشامل للأنبياء أو أطلقته بخلاف من أراد توغاضير ذلك وأنه لو
أمره آخر بحضور مجلس العلم فقال أي شيء أحل مجلس العلم كفر انتهى وفي إطلاق الكفر
هنا نظروا ويجه ان محله فيمن أراد الاستخفاف أو الاستهزاء لان اللفظ يحتمل غيرها وليس
ظاهرا فيها وأنه لو قيل لفقير هذا موثني كفر انتهى وفيه نظر اللهم الا أن يستخف أو يهزأ به
من حيث الفقه الذي هو متلبس به فلا شك في كفره حيث ذواته لو أعطى خصمه فتوى علم
فأقامها بالارض وقال أي شيء هذا الشرع كفروا له لو قال لزوجه يا كفرة أو يا يهودية قتلت
أنا كما قلت كفرت وأنه لو قيل لمركب الصغار ترب إلى الله تعالى فمالي أي شيء عملت حتى
أتوب كفر انتهى وفي إطلاق الكفر في هذه الأخيرة نظر لاحتمال ان يريد انهما كفر
باجتناب الكافر كما قال به جماعة بل هو الاصح ونكفرها بذلك لا ينافي وجوب التوبة منها
كما هو ظاهر لان التكفير من أمور الآخرة التي لا تظهر فائدتها الا ثم بخلاف وجوب التوبة فانه
من أمور الدنيا ويرتبط به أحكام دينوية فاختلفا فائدة وأحكاما فلا يلزم من التكفير سقوط
وجوب التوبة وإذا احتمل اللفظ ما ذكرنا احتمالا ظاهرا لم يحسن الإطلاق القول بالكفر
فالذي يجه انه لا يكفر الا ان أراد انه لم يعمل به من أصاها الماسم ان انكار المجمع عليه
المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كان أو صغيرة وأنه لو قال فلان كافر وهو كافر مني كان
كافرا اقرارا بالكفر انتهى حاصل ما وقع في العزيز بالجهمية وترجم عنه بما مر سمعنا ما في
أكثره من النظر وترجيح خلاف الإطلاق فتمام ذلك واعتن به فهمنا وحفظا فانه مهم والعجب من
من القوم ولغيره حيث نقلوا ذلك ولم يعترضوه بشيء مع ظهور ما قدمته (فرع) قال بعض المالكية
أيضا من قال ان كان قيل في حق أو حق فلان أو ان جرى له كذا فقد قيل في حق الانبياء أو جرى
لهم حرم عليه إطلاق ذلك لان ما انتقص به يضيفه للانبياء فيؤدب وفهم بعضهم من كلام الشفاء
السايق انه يكفر بذلك وليس كافرا وقد قال الغزالي أول منها جهر ردا على من تكلم في كلامه
وأي كلام أفصح من كلام رب العالمين وقد قالوا أساطير الأولين وقد قال الامام الكبير امام
أصحابنا أبو منصور البغدادي انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضي الله تعالى عنه بأنه
لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الرابع من القولين له وليس الشافعي أجمل من رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد توقف في قذف الرجل زوجته حتى نزلت آية اللعان وقال الشيخ أبو إسحاق ردا
على من طعن على الأشعري وأصحابه وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع مجزأته لم يخل من
عدو منافق وحاسد فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فغيره أولى وأحرى ان لا يسلم من ذلك ولما حكى
الشافعي ما مر قال وليس في مذهبنا ما يوافق القول بالتكفير لا تصر يحاول ولا يتلو يحاول ليس لمن قال
به دليل واهلية بأن التصديق التشبيه والاتقاص فاسد اذا لا يقصد ذلك من في قلبه استلام بل
المراد كيف لا يتكلم في حق غيره مني وقد تكلم في الأكبر قال بعض المتأخرين بل الإطلاق
التي يرمي ذلك بحسب مذهبنا من منظور فيه انتهى والوجه عدم التحريم حيث كان المراد

ما قاله اليافعي أو أطلق واذا قد علمت أكثر المكفرات عند الحقيقة والمالكية فلنذكر لك
 طرفاً من المكفرات عند الحنابلة سواء وافقوا ما هم أو خالفوه وحاصل عبارة الفروع أن مما
 يكون كفراً بحد صفة له تعالى اتفاق على اثباتها أو بعض كتبها أو رسوله أو سببه أو رسوله أو ادعاء
 النبوة أو بغض الرسول أو ما جاء به وترك أنكار كل منكر بقلبه وبحد حكم ظاهره يكفر جاحداً
 تحريم التبريد وكل مسكر ومن ذلك أن يجعل بينه وبين الله تعالى وسائط يقول كل علمهم
 ويدعوهم ويسألهم قالوا اجتمعوا يسجدوا نحو شمس أو يأتوا بفعل أو قول صريح في الاستهزاء
 أو توهم أن من الصحابة أو التابعين أو تابعهم من قاتل مع الكفار أو أجاز ذلك قتل أو كذب على نبي
 أو أمر في دارنا على خروج خنزير غير متحل ولا كفر بحسب قياس اتفاقاً بل بسنة راتبة وخالف
 فيه جماعة من التابعين والعراقيين ومن أظهر الإسلام وأسر الكفر فنافق كافر كابن أبي سلول
 وإن أظهر أنه قائم بالواجب وفي قلبه لا يفعل فنافق كقوله تعالى في ثعلبية ومنهم من عاهد الله
 لئن آتانا من فضله الآية وفي كفره وجهان والراجح أن ما كان من النفاق في الأفعال لا كفر به
 كالرياء للناس ومنهم من كفر بالحجاج لاجتماعها وانتهى كره الله وحرم رسوله فأورد عليه يزيد
 ويحويه ومن ثم كان الراجح مانص عليه الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وأصحابه من عدم
 الكفر وحرمة الأعراف لابن الجوزي منهم وغيره ولا يكون حاكياً كفر سمعه من غير اعتقاده
 وإليه إجماع وفي الانتصار من تزيين كفار من ليس غياراً وشذوذاً وتعايق صليب بصدوره
 حرام ولم يكفر وميل كلام بعضهم إلى الكفر وفي الأصول أن شهد عليه أنه كان يعظم
 الصليب مثلاً يقبله ويتقرب بقربات أهل الكفر ويكثر من بيعهم ويوت عباداتهم احتمال
 انهردة وهو الأرجح لأن المستمزي بالكفر ككفره ولا الظاهر أنه يفعل ذلك عن اعتقاد وجزم
 ابن عقيل بأن من آمن القرآن أو محضه أو طلب أن يناقضه أو ادعى أنه مختلف فيه أو مختلف
 أو مقدور على مثله ولا يكره الله منع قدرتهم كهر بل هو مجزئ بنفسه والعجز شمول الخلق انتهى
 حاصل كلام الفروع وبأنه يعلم أنه موافق لما قدمناه من مذهبننا وغيره في أكثر ما ذكر
 وعندهم أن ترك الصلاة كفران دهي اليها وامتنع دون غيرها من العبادات واعلم أن الدعاء
 يقسم إلى كفرو حرام وغيرهما فمما هو كفران يسأل في ما دل السمع القاطع على ثبوته كاللهم
 لا تعذب من كفر بك أو اغفر له أو لا تخلف فلان الكافر في النار لأن ذلك طلب لتسكين الله
 تعالى فيما أخبر به وهو كفرو كان يسأل الله تعالى أن يرجمه من البعث حتى يستريح من
 أهوال يوم القيامة ما ذكر قبله ومنه أن يطلب ثبوت ما دل السمع القطعي على نفيه كاللهم خلد
 فلان المسلم عدوى في النار ولم يرد سوء الحسامة أو يطلب أن الله يحياه أبداً حتى يسلم من كرات
 الموت أو أن الله يجعل أبداً من محبته وناسخاً لابي آدم أبداً لا يدين ودهر الدهرين حتى يقل
 القصاد والكفر بجميع ما ذكر ذكره الشرافي ولك أن تقول لعنه مبني على أن لازم القول
 قول وقد مر أن لازم المذهب ليس بمذهب عليه لا كفر بجرح هذه الأقوال إلا أن أراد مع ذلك

عدم حقيقة ما دل على الوقوع أو عدمه أو أنه يتطرق إليه الكذب أو شك في ذلك إما أنه لا يمكن له
 قسداً أو أراد أن الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي أن يكون كقرا ثم رأيت بعض أئمة مذهب القرا في
 قال عقب كلامه المذکور ذلك أن تقول هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث أنه لم يحصل
 ذلك ولا كفر يلزم منهم ما يلزم الزام الكفر بأولى من الزام طلب العبث بل الزام هذا أولى
 استعجاباً للايمان المعلوم منه بأشياء كثيرة وبالصريح انتهى وهو وحسن وعماً يكون من الدعاء
 كفر أيضاً أن يطلب الداعي نفي ما دل العقل القطعي على ثبوته مما يحل بالجلال الربوبية كان
 يسأل الله طلب علمه حتى يستتر العبد في قباضه أو سابع ربه حتى يأمن المؤاخذه أو ثبوت ما دل
 القاطع القطعي على زعمه مما يحل بالجلال الربوبية كان به مقام شوق الداعي إلى ربه فسأله أن
 يحل في شيء من مخلوقاته حتى يجتمع به أو أن يجعل التصرف في العالم بما أراد قال القرا في وقد
 وقع هذا الجمل ما عسى من جهة الصوفية ويقولون فلان أعطى كلمة كن ويألون أن يعطوا كلمة
 كن التي في قوله تعالى إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه
 الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى إعطائهم أن يصح أنما أعطيت ومقتضى هذا الطلب
 الشرك في الملك وهو كفر والحلول كفر وإن لم يجعل بينه وبينه نسباً يشرف به على العالم لأنه
 طلب استيلاؤه وهو كفر وذكروه في هذه الأنواع صحيح لما مر أن من شك في سلب صفات
 الذات منها أو أنه تعالى يحل في شيء أو يحل فيه شيء أو أنه ولد أو أنه يولد أو كفر ولا شك
 أن سؤال شيء من ذلك اغماضاً عن تجويز وقوعه وهو كفر أسكن ما ذكره عن الصوفية فيه
 أنظر لأنه يلزم عليه نسبة النقص إليه تعالى فضلاً عن كونه مصرحاً بذلك فالصواب فيه عدم
 الكفر ثم رأيت بعض أئمة مذهبهم قال قلت الزام الكفر للصوفية من حيث قولهم أعطى فلان
 كلمة كن غير صحيح فإن هذا الكلام يصدق على من أخرق الله له العادة مرة أو مرتين بأن
 طلب من ربه شيئاً أو هم يشئ فتصوّر مطلبه على وفق مراده غير تدريج بل دفعة وهذا القدر
 صحيح وجوده ولا يلزم منه الشرك بالله في الملك ولا بأكثر من ذلك انتهى وهو حسن قال القرا في
 وأعلم أن الجاهل بما تؤدى إليه هذه الادعية ليس عذراً عند الله تعالى لأن اتعاضدة الشرعية
 دلت على أن كل ما يمكن المكاف دفعه لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجاهل الذي
 لا يمكن المكاف دفعه بمقتضى العادة يكون عذراً كما لو تزوج أخته بظن الجنبية وأصل هذا
 الفساد الدخول على الإنسان في هذه الادعية إنما هو الجاهل ما حذر منه وأحرص على العلم
 فهو النجاة كما أن الجاهل هو الضلال انتهى وقد ذكر بعد ذلك أقسام الدعاء إلى محرم وغيره
 وأطال فيه بما في بعضه تظرو ولا غرض لنا في ذكره في هذا الكتاب وقد ذكرنا من جملته
 أقسام الدعاء في كتابي شرح مختصر الرض آخرباب صفة الصلاة فانظره أن أردت فانه
 جمع في ذلك فأوعى أسأل الله قبوله وتيسيراً مقامه في عافية بلا حجة في تيممات وفوائدها كما قدمنا
 أن العذر قد يكون كفرًا وغرضنا الآن استقصاء ما يمكن من الكلام فيه وفي أقسامه وحقيقته

و بيان احكامه ردعالكثير من انهم مكوا عليه وعلى ما يقرب منه وعدوا ذلك شرفا وغفرا فنقول
 مذهبنا في السحر ما دس طناه فيما صرحنا به انه ان اشتمل على عبادة مخلوق كشمس أو قمر
 أو كوكب أو غيرها أو السجود له أو تعظيمه كما يهظم الله سبحانه أو اعتقاد أن له تأثيرا بذاته
 أو تقيده في أو ملك بشرطه السابق أو اعتقاد باحثة السحر بجميع أنواعه كان كفرا ووقفة
 فيه تناب الساحر فان تاب والاقبل والسحر له حقيقة عند عامة العلماء خلافا لما تزله وأبى جعفر
 الاسترا باذى وسياق لذلك ضرب دوقد يأتي الساحر بقول أو يقول بغير حال المسحور فيمرض ويموت
 منه أما لو اهل الى بدنه من دخان أو غيره أو دونه ويحرم فعله اجماعا ويكفر مستبجه وفي الحديث
 ليس مناه من سحر او سحره أو تكهن أو تنكهن له ومن يحسنه ان وصفه بكفر كالتقرب الى
 الكواكب السبعة وانها تحسنه او انه يفعل به دون قدرة الله تعالى كفر كما علم مما صرح والام
 يكفر وتعلمه ان لم يمتنع لاعتقاده هو كفر قيل حلال وهو ما في الوسيط كما لا تالكفرة وقبة صديقه
 دفع ضرر وهو يعرف به حقائق الاشياء وقيل يكفره والا كفرون على حرمة مطلقا لحرف الافتتان
 والاضرارو يحرم التكهن واثبات الكاهن وتعلم الكاهن ان يكون كذا التنجيم والضرب بالرمل
 والشعر والخصا والشعبذة وأما الحديث الصحيح كان نبي يخط الرمل فن وافق خطه فعناء فن
 علمت موافقته فالجواز مع معرفة الموافقة ونحن لانعلمها هذا حاصل كلام أئمتنا وأما الامام
 مالك رحمه الله تعالى فقد أطلق هو وجماعة سواء الكفر على الساحر وان السحر كفر وأن
 تعلم وتعلمه ~~كفر~~ كذلك واب الساحر يقتل ولا يستتاب سواء سحر مسلما أم ذميا كالزندق
 ولبعض أئمة مذهبه كلام نفيس في المسئلة فيه استشكل ما ذهب اليه امامه وبين حقيقة
 السحر وحاصله ان الطرطوشي قال قال مالك وأصحابه الساحر كافر فيقتل ولا يستتاب سحر
 مسلما أو ذميا كالزندق قال محمد بن الطهره قبلت قوله قال اصبح ان الطهره ولم يتب فقتل فماله
 لبيت المال وان تستر فلو رثته من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم اعلم ومن
 قول علمائنا القدماء لا يقتل حتى يثبت انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بأنه كفر قال
 اصبح يكشف عن ذلك من يعرف حقيقةه ولا يلي قتله الا السلطان ولا يقتل الذمي الا أن يضرب
 المسلم بسحره فيكون نقصا فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر أهل ملته اذب الا أن يقتل
 أحد افيقتل به وقال سحنون يقتل الا أن يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤذ من تردد في
 السحرة اذالم يباشر سحرا ولا علمه لانه لم يكفر وليكنه ركن الكفرة قال وتعلمه وتعلمه عند مالك
 كفر وقات الحنفية ان اعتقد ان الشياطين تفعل له ما شاء فهو كافر واب اعتقد انه تخيل
 وتوهم لم يكفر وقالت الشافعية رضي الله تعالى عنهم يصفه فان وجدنا فيه كفرا كالتقرب
 لالكواكب أو يصدق انها تفعل فيقتل فيها فممنها فهو كافر وان لم نجد فيه كفرا فان اعتقد باحثة
 فهو وكفر قال الطرطوشي وهذا متفق عليه لان القرآن نطق بتحريره واحتج من لا يقول أن تعلمه
 كفر بأن تعلم الكفر ليس بكفر وان الاصولي يتعلم جميع أنواع الكفر ليحذر منه ولا يقدح في

تهادته وبأخذه فالسحر أولى أن لا يكون كفرا ولو قال الانسان أنا تعلمت كيف يكفر بالله
 لأجنتبه أو كيف الزنا أو انواع القواحش لأجنتبها لم يأثم قال القرافي هذه المسئلة في غاية
 الاشكال على أصواتنا فان السحرة يعتقدون اشياء تأتي قواعدا شرعية أن تكفرهم كفعل
 الحارة المتقدم ذكرها قبل هذه المسئلة ولذلك يجمعون عقاير ويجعلونها في الانهار والآبار
 أو في قبور الموقى أو في باب يفتح الى اشرق ويصدقون أن الآثار تحدث عن تلك الامور بخصوص
 نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينها وبين تلك الآثار عند صدق العزم فلا يمكننا
 تكفيرهم بجمع العقاقير ولا بوضعها في الآبار ولا باعتقادهم حصول تلك الآثار عند ذلك
 الفعل لانهم جربوا ذلك فوجدوه لا يحرم عاينهم لأجل خواص نفوسهم فصار ذلك الاعتقاد
 كاعتقاد الأطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس ولا يمكن التكفير بهم الا نهائيا يست
 من كسبهم ولا تكفر بغير مكتسب وأما اعتقادهم أن الكواكب تفعل ذلك بقدره الله فهذا
 خطأ لا نهائيا تفعل ذلك وانما جاءت الآثار من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الآثار
 عند ذلك الاعتقاد فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى
 أودع في الصبر والسقم ونيا عقد البطر وقطع الإسهال وأنه تكفيرهم بذلك فلا وان اعتقدوا
 أن الكواكب تفعل ذلك والشياطين تقدرها لا بقدره الله تعالى فقد قال بعض علماء الشافعية
 هذا مذهب المعتزلة من استقلال الحيوانات بقدرته تعالى فكل لا تكفر
 المعتزلة بذلك لا يكفروا ولا ومنهم من فرق بأركان الكواكب مظنة العبادات فاذا انضم الى ذلك
 اعتقاد القدرة والتأثير كان كفرا وأجيب عن هذا الفرق بأن تأثير الحيوان في القتل والضرب
 والنفع في مجرى العادة مشاهد من السباع والادميين وغيرهم وأما كون المشتري أو رجل
 يوجب شقاوة أو سعادة فانما هو حزر ونظم للعنجمين لا حجة في ذلك وقد عبت البقر
 والشجر فصار هذا الشيء مشترك بين الكواكب وغيرها والذي لا مزية فيه أنه كفران اعتقاد
 اسم استقلته بنفسها لا تحتاج الى الله تعالى فهذا مذهب الصابئة وهو كفر صراح لا سيما ان صرح
 بنفي ما عداها وأما قول الاصحاب انه علامة فشكل لا نأتسكلم في هذه المسئلة باعتبار القضا
 ونحن نعلم ان حال الانسان في تصديقه الله تعالى ورسوله بعد عمل هذه العقاقير كحاله قبل ذلك
 واذا أرادوا الخاتمة فشكل لاننا كم في الحال كفر واقع في المأل والمستقيم في هذه المسئلة
 ما حكاه الطرطوشي عن قدماء اصحابنا انه لا يكفر حتى يثبت انه من السحر الذي كفر الله به
 أو يكون سحرا مشعلا على كفر كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقول الامام مالك رضي
 الله تعالى عنه ان تعلم وتعلم كراهية الاشكال اذ هو خلاف القواعد وقال قبل ذلك
 والصواب أن لا يرضى به هذا حتى يبين معقول السحر اذ هو يطلق على معان مختلفة وبيانها ان
 الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استحدث الخوارق ان كان مجرد النفس فهو السحر وان
 كان على سبيل الاستعانة بالعلميات فذلك دعوة الكواكب وان كان على سبيل صريح اقوى

السماء وية بالقوى الارضية فذلك الطاسعات وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك
 الحد الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فذلك العزيمة انتهى قال
 القراني أيضا والسموات سمى على حقائق مختلفة وهي السيميا والهميا وخواص الحقائق من
 الحيوانات وغيرها والطلسمات والافاق ورفق والعزائم والاستخدامات فالسميا عبارة عما
 تركيب من خواص أرضية كدهن خاص أو كامات خاصة توجب تخيلات خاصة وادراك
 الخواص الخمس أو بعضها الحقائق خاصة من المأكولات والمشروبات والمبصرات والمهمات
 والمشروبات وقد يكون لذلك وجود يخافه الله اذ ذلك وقد يكون لا حقيقة له بلا هي تخيلات
 والهميا ما تبارها عن السيميا بأن الآثار الصادرة عنها تضاف للآثار السماوية من الاتصالات
 الشككية وغيرها من أحوال الافلاك فتحدث جمع ما تقدم ذكره فمما هو الواحد بالسيميا
 والآخر بالهميا والخواص للحيوانات وغيرها كثير ذكره والله يؤخذ بسبعة حجار و يرجم
 بها كلب شأنه انه اذا رمى بحجر عضة فاذا رمى بسبعة أحجار وعضا كلها تقطعت بعد ذلك
 وطرححت في ماء فن شرب منه ظهر فيه آثار خاصة يعبر عنها السحرة فهذه تثبت للسحر وامن
 ما ذكره الأطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من هذا القبيل ولا يشك في
 الخواص في هذا العالم فمنها ما يعلم كاحتصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطلقا ومنها
 ما تعلم الامر اذ كالحجر المذرم وما يصنع منه السكيميا ونحو ذلك كما قال ان في الهندس ما اذا
 عمل منه دهن ودهن به انسان لا يقطع فيه الحديد ويكسرا آخرا اذا استخرج منه دهن وشرب
 على صورة خاصة مذكورة عندهم في العمليات استغنى عن الغذاء وأمن من الاضرار
 والاستقام ولا يموت بشئ من ذلك وطالت حياته أيد احتي بأني من يقتله أماموته بالاسباب
 العادية فلا وخواص النفوس لا شك فيها فليس كل أحد يؤدى بالعسين والذين يؤذون بها
 تختلف احوالهم في ذلك فهم من يصيد بالأمين الطير من الهواء ويقلع الشجر العظيم من الثرى
 وآخرا عما يصل لتمر يض اطياف ومن الناس من طبع على صحة الحزم ولا يخطئ غالبا ثم
 نجد واحدا له خاصية في علم الكشف وآخري في علم الرمل وآخري في النجوم ومن خواص النفوس
 ما يقتل وفي الهندس جماعة اذا ركبو نفوسهم قتل شخص مات ثم اذا شق صدره في الوقت لا يوجد
 قلبه بل انزعوه من صدره بالهمة والعزم وقوة النفس ويجري بوب بالزمان فيجدهم عليه فمهم
 فلا يوجد فيه حبة وخواص النفوس كثيرة والطلسمات نفس اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك
 والسكواكب على زعم أهل هذا العلم في أجسام من المعادن أو غيرها فلا بد في الطلسم من
 هذه الثلاثة الاسماء المخصوصة وتعلقها ببعض اجزاء الفلك وجعلها في جسم من الاجسام
 ولا بد مع ذلك من قوة نفس صالحة لهذه الاسماء لفيس كل النفوس مجبولة على ذلك والافاق
 ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل مخصوص وهذا يكون شكل من تسع
 بيوت مبلغ العدد من كل جهة خمسة عشر هوليديرا عشر واخراج المعجون ووضع الجنين

وكل ما كنت من هذا المعنى وضابطه بطردهم واح وكان القراني يعتني به كثيرا حتى نسب اليه
 والرقى الفاظ خاصة تحدث عندها انشاء من الاسقام والادواء والاسباب الملهكة ولا يقال
 افظ الرقى على ما يحدث في رابل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها شر وع كالتقية
 وغيره شر وع كرقى الجاهلية والهند وغيرهما وربما كان كفرا فنهى الامام مالك رحمه الله
 تعالى عن الرقى بالجمجمة والعزائم كلها يزعم أهل هذا العلم أن سليمان عبد نبينا وعليه
 الصلاة والسلام لما أعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجان يعيثون بالناس في الاسواق
 ويخطفونهم من الطرقات فسأل الله تعالى أن يولي على كل قبيلة من الجن ملكا يضبطهم
 عن الفساد فولى الله تعالى الملائكة على قبائل الجان فخرجهم من الفساد ومخالطة الناس
 وألزمهم سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وسلم القفار والخراب من الارض
 دون اماير ليسلم الناس من شرهم فاذا اعتابهم وافسد ذكرا المزم كالمات تعظمها تلك
 الملائكة ويزعمون ان لكل نوع من الملائكة اسماء أمرت بتعظيمها ومضى اقسام عليها بما
 اطاعت وأجابت وفعلت ما طلبها فاما المزم تلك الاسماء على ذلك القليل يخبر له ملك القليل
 من الجان الذي طلبه أو الشخص منهم يحكم بينهم بما يريدون ان هذا الباب انما دخله
 الخلل من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فاهمجية لا يدري هل هي مضمومة أو مفتوحة
 أو مكسورة أو رقة وبما سقط النسخ بعض حروفه من غير علم فيختل العمل فان المقسم به لفظ
 آخر لا يعظمه ذلك الملك فلا يجيب ولا يحصل مقصود المعز والاسخدامات فسمان الكواكب
 والجان فيزعمون أن للكواكب ادراكا اذا قوبلت بخور وتلى شيء خاص على الذي يماثر
 الخجور وربما تقدمت منه افعال خاصة منها ما هو حرام كاللواط ومنها ما هو كفر صريح وكذلك
 الالفاظ التي يجالط بها الكواكب منها ما هو كفر صريح يناديه بلفظ الأوهية ويخوذ ذلك
 ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكلمات مع الخجور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية
 تلك السكواكب مطيعة له متى أراد شيئا فعلته له على رغبهم وكذلك القول في ملوك الجان على
 زعمهم ادا عملوا لهم تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب على المشتغل
 بهذا السحر ولا يشتغل به مقل ولا مسدد النظر وافر العقل وبعد ان علمت حكم الساحر على
 مذهب الشافعية والمالكية والحنفية فلا بأس بذلك حكمة عند الحنابلة فان كنتم مشتغلة على
 غرائب فيها صاحب المروء وحاصل عبارته ويكفر الساحر بعبادة دحل وعنه أي عن أحد
 لا اختاره ابن عقيل وجزم به في اتبصرة وكفره أبو يعلى بعمله قال في الترغيب هو أشد شحريا
 وحمل ابن عقيل كلام الامام أحمد في كفره على معتقده وان فاعله يفتق ويقتل حده افعلى الاول
 يقتل وهو أي الساحر من يركب كدسة فتسير به في الهواء ويحويه وكذا قيل في معزم على الجن
 ومن يجمعها بزعمه وانه يأمرها فطبيعه وكاهن وعراف وقيل يعزر روقيل يحوز تعزيره ولو
 بالقتل وفي الشريعة السحر والمنجم كالساحر عند أصحابنا وان ابن عقيل فسد فقط ان قال

أصبحت بحديثي وفراشي فان خبر قوم ابتر يقته انه يعلم الغيب فلا امام قتله لسهيه بالفساد
وفي العروغ من كتبهم بعد ذلك ما مر قال شيخنا التنجيم كالا استدلال بالاحوال الذمكية على
الحوائث الارضية من السحر قال ويحرم اجماعاً وأقرأوا لهم وآخروهم ان الله يدفع عن أهل
العبادة والمدعى ببركته ما زعموا ان الافلاك تستجلبه وتوجده وان لهم من ثواب الدارين
ما لا تقوى الافلاك ان تجلبه ومن سحر بالادوية والتمذخين وسقى مضر عز و قيل ولو ما قتل
وقال التامضي والحلواني ان قال سحري تقع واقدر على القتل به قتل ولولم يقتل والشعبه
والقاتل بزجر الطير والضارب بحصا وشبهه وقد اح ان لم يعتقد باحتماله انه يعلم به عز وركب
عنه والا كفر ويحرم طاسم ورقية بغيره في وقيل يكفره وتوقف الامام أحمد رضي الله تعالى
عنه في الحل للسحر أي لاجل ازالته بسحر آخر وفيه وجهان وسأله هنا عن يأتيه محورة
فيطلقه عنها قال لا بأس قال الحلال انما كرهه فقال ولا يرى به ما كذبته مهنا وهما من
الضرورة التي يداح فعلها ولا يقتل سحر كذا في علي الاصم وفي التبيصرة ان اعتقدوا جواز
وفي عيون المسائر ان الساحر يكفر وهل تقبل توبته على روايتين ثم قال ومن السحر السعي
بالتميم والافساد بين الناس وذلك شائع عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فأما من سحر
بالادوية والتمذخين وسقى شيء يضرب فلا يكفر ولا يقتل ويعزر بما رده وما قاله غريب ووجهه
انه يقصد الاذى بكلامه وعمله على وجه المكر والحيلة فاشبهه السحرو به فذا يعلم بالعادة والعرف
انه يؤثر وينتج ما يعمل السحرا أو كثر فيه على حكمه تنسوية بين المتماثلين أرا المثار بين لاسما
ان قلنا يقتل الأمر بالقتل على رواية سبقت فها أولي أو المسلمان يقتل فها من قتله واهذا
ذكر ابن عبد البر عن يحيى بن كثير قال يفسد انما والكذاب في ساعة ما لا يقدره الساحر
في سنة ورأيت بعضهم حكاه عن يحيى بن أكرم قال انما من السحر يعمل انما في ساعة
ما لا يعمل الساحر في شهر لكن يقال الساحر عما كفر بوصف السحر فهو أمر خاص ودليله
خاص وهذا ليس بساحر وانما يؤثر عمله ما يؤثره فيعطى حكمه الا في الاختصاص به من الكفر
وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول أوجه من تعزيره فقط فظهر مما سبق انه رواية مخرجة
من الممسك والامر ومن أطلق الشارع كفره كدعواه غير آية ومن أتى عرافا فصدقه بما
يقول قبل كفر التهمة وقيل قارب الكفر وذكر ابن حامد روايةين أحدهما تشديداً كبدا
نقل بن حنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام والثانية يجب التوقف انتهى ما في العروغ
وهو مشتمل على غرائب ونفائس يرتدع بها السحرة وعبارة التنقيح ولا تقبل في الدنيا توبة
زنديق وهو المنافق وهو من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ولا من يظهر الخير ويطن الفسق
ولا من تكررت رفته أو سب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم صريحاً أو بغضه ولا الساحر
الذي يكفر بسحره ثم قال ويقتل الساحر المسلم الذي يركب المسكنة فتسيره في الهواء ونحوه
ويكفر هو ومن يعتقد حله واما الذي يسحر يادوية وتمدخين وسقى شيء يضرب فانه يقتل من ان قتل

بشعة غالبة والافالدية ومثله حذو قتل بن جبر الطير وضارب بحصى وشبهه وقد ادع ان لم يفقد
 اباحته وانه لا يعلم به عزرو ويكتب عنه ويحرم طامع ورقية بغير عري و يجوز الحل بسحر
 للضرورة وانتهى وبقية منافوا تدل باس بدكرها وان لم يكن لها كبير مناسبة فيما نحن
 فيه وهي ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختص بالسحر والعين لا يكونان في
 فاضل لان من شرط السحر الجزم بصدور الاثر وكذلك أكثر الاعمال من شرطها الجزم والفاضل
 الممتلي علماري ونحو ذلك في المكات التي يجوز ان توجد وان لا توجد فلا يصح له عمل أصلا
 وأما العين فلا بد فيها من شرط التعظيم للرفي والنفس الفاضلة لا تصل في تعظيم ما تراه الى هذه
 الغاية فلذلك لا يصح السحر الا من المجازاة والتركيب والسودان ونحو ذلك من أبواب النفوس
 الجاهلة فيقال السحر له حقيقة وقد يموت المسحور أو يتغير طبعه قاله الشافعي وابن حنبل رضي
 الله تعالى عنهما وقالت الخنفة ان وصل الى بدنه كالنخاع ونحوه جاز ان يؤثر والا فلو كانت
 القدورية لاحقيقة للسحر وهذا لا يصح فان مالا حقيقة له لا يؤثر وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم
 وقد سحرت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها جارية اشترتها وقد أطبقت العامة برضي الله
 تعالى عنهم على صحة ذلك ومن جهة الزاهدين أنه لاحقيقة له قوله تعالى يخيل اليهم من سحرهم
 انها تسمى ولانه لو كانت له حقيقة لتمكن السحر ان يدعي النبوة فانه قدياً في الخوارق على
 اختلافها والجواب ان السحر أنواع فبعضه هو الذي فيه تخيل وعن الثاني ان اضلال الخلق
 ممكن ولكن الله تعالى أجرى العادة بضبط مصالحهم فبايسر ذلك على الساحروكم من ممكن
 يمنع الله تعالى من الدخول في العالم لأنواع من الحسك مع اناس بين الفرق بين السحر والمجزة
 من وجوده فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء وسحر السحرة وعزمهم عما
 يتوهم انه خارق للعادة قد أشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم الموقع في الدين
 والكلام عليه من ثلاثة أوجه فرق في نفس الامر باعتماد الباطن و الفرق باعتبار الظاهر اما
 الفرق او قس في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات والسيما وجع هذه الامور ليس
 فيها شيء خارق للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتيب مسببات على أسبابها غير ان تلك
 لأسباب لم تحصل لكثير من الناس بل للقليل منهم كالمقاير يعمل منها الكيمياء والحشائش
 التي يعمل منها النفط التي تحرق الحصى والدهن الذي من ادهن به لم يقطع فيه حديد ولا تفقد
 عليه النار فهذه كلها في العالم أمور غريبة قليلة الوقوع واذا وجدت أسبابها جرت على العادة فيها
 وكذا أسباب السحر اذا وجدت حصل وكذلك السيمياء وغيرها كلها اجارية على أسبابها العادية
 غير ان الذي يعرف تلك الأسباب قليل في الناس وأما المعجزات فليس لها سبب في العادة أصلا
 فلم يجعل الله في العالم عقاراً يخلق البحر أو يسيل الجبل ونحو ذلك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل
 بالامر ينسب قول ما يدري ان هذا السبب والآخر لا سبب له فتدكره الفرقين الآخرين أحدهما
 ناسح وسحري مجراه مختص بمن عمل له حتى ان أهل هذه الحرف اذا استدعاهم الملوك

ليستعوا لهم هذه الامور يطلبون منهم أن يكتب اسماء كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون
 منه هم لمن سمي لهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سموا قال العلماء واليه
 الاشارة بقوله تعالى ونزع يده فاذا هي بيضاء للناظرين أي اسكل ناظر اليها فافترقت
 بذلك السكر والسجيا وهذا فرق عظيم الشرق الثاني قرأتين الاحوال المفيدة للعلم القطعي
 الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المقودة في حق غيرهم فتجد التي عليه
 أفضل الصلاة والسلام أفضل الناس نشأة ومولد وشرفا وخلقا وخلقاً وصدقاً وأديباً وامانة
 وزهادة واشفاقاً ورفقاو بعدا عن الدنائة والكذب والتقوية الله أعلم حيث يجعل رسالته ثم
 أصحابه يكوون في غاية العلم والنور والبركة والتقوى والديانة كاصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كانوا يحرفون في العلوم على أنواعها من الشرعيات والعقليات والجنائيات والسياسات والعلوم
 الباطنة والظاهرة حتى انه روي أن عليا جلس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وانهم
 تكلموا في الباء من بسم الله من العشاء الى أن طلع الفجر مع انهم لم يدرسوا ورقة ولا قرؤا
 كتابا ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الاصوليين لو لم يكن شاهد الرسول الله صلى الله
 عليه وسلم الا أصحابه لكفوا في اثبات نبوته وكذلك أيضا ما علم من فرط صدقه حتى كان يقال
 محمد الامين وما من نبي الا وله في هذه الاقراين لطائفة والمقايمة الجاثب والساحر على العكس في
 ذلك ومنها قال بعض الحنفية اعلم أن من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم يعتد دانه لفظ الكفر
 ولا يندر بالجهل وكذا كل من فحسك عليه أو استحسنه أو رضى به يكفر ومن أتى بلفظ الكفر
 حبط عمله وتقع الفارقة بين الزوجين ويجدد النكاح برضا الزوجتان كان الكفر من الزوج
 وان كان من الزوجة يجبر على النكاح وهذا بعد تجديد الايمان والتبري من افظ الكفر حتى
 أن من أتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قاله لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطؤه وطئ زنا وله
 وله الزنا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لو مات على الكفر حبط عمله ولو قدم وجدد
 الايمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم أسلم لم يقضها وعندنا
 يقضها وكذا الحج فلو أتى بكلمة تجرى على لسانه كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر انتهت كلام هذا
 الحنفى وما حكماه من مذهبنا صحيح بل مذهبنا موافق لجميع ما قاله الا في الطلاق عدم العذر
 بالجهل فانه عندنا يعذر ان قرب اسلامه أو نشأ بعبد اعدى العلماء والا في الطلاق وقوع
 الفارقة بين الزوجين فانها عندنا لا تقع ان صدرت الردة من أحد الزوجين قبل الوطئ فحينئذ تقع
 الفارقة مطلقا فان وقعت من أحدهما بعد الوطئ انتظرنا المرتد فان أسلم قبل انقضائه العدة بان
 بقاء النكاح وان استمر لانه قضاءها بان طلاق النكاح من يوم الردة وما ذكره من الخلاف بيننا
 وبينهم في الاحباط صحيح كن محله في وجوب القضاء بعد الاسلام أما بالسبب لطلان
 ثواب جميع ما مضى من عبادات المرتد قبل رده فكن موافقوههم على ذلك فقد نص الامام
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام على أن الانسان اذا ارتدوا عبادا بالله حبط ثواب جميع

أعماله وانما الذي سبق له صوره فقط حتى لا يلزمه القضاء لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت وهو كافر فاولئك حببطت أعمالهم الآية فترتب فيها حوط الاعمال على الموت مرتدا وبه تقيد الآية الاخرى المطابقة لحبوط الاعمال بالردة ومنها أن من كفر بغير صفة صلى الله عليه وسلم أو تنقيصه قبل توثيقه اتفاقا وتجب استنابته على الاصح وأما من كفر بصفة صلى الله عليه وسلم أو تنقيصه صريحا أو ضمنا ومثله الملك فاختلافوا في محتم قتله فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه يقتل حدا لردة ولا تقبل توثيقه ولا عذر له ان ادعى سهوا أو نحوه ومن ثم قال صاحب المختصر منهم أخذوا بما قدمته من الشافعيون سب نبيا أو ملكا وان عرض أو لعنه أو عاه أو قذفه أو استخف أو غير مخته أو ألحق به نقصا في دينه أو خصلته أو غص من مرتبته أو وفور عليه أو زهده أو أضاف له مالا يحوز عليه أو سب له مالا يليق بخصيه على طريق الذم أو قبل له بحق رسول الله فلعن وقال اردت ان اقرب قتل ولم يستجب حدا الا أن يسلم الكافر وأن يظهر انه لم يردمه بل همل أو سكر أو تهو وانتهى واستدلوا على ذلك بامرر (الاول) بقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعدهم عذابا مهينا ووجه الدليل أن من لعنه الله كذلك وأعد له ما ذكره قرأ بعده من رحمة وأجله في ويل عقوبته وانما يستوجب ذلك الكافر وحكمه القتل فاقضت الآية ان اذى الله واذى رسوله كفر نعم اطلاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التجوز اذ هو افعال الشر الخفيف للؤذى فان زاد كان اضرا راء (والثاني) بقوله تعالى قل يا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون كفرتم بآياتكم في رسول الله (والثالث) بخبر أبي داود والترمذي عن لنا بآب الشرف من الكعب بن الاشرف أي من ينسب لقتله فقد اذعن بعد اوتيا وجهيا في رواية فانه يؤذى الله ورسوله ثم وجهه اليه من قتله غيلة دون دعوة بخلاف غيره من المتمركين وعلمه بآية الله على انه لم يأمر بقتله للاشرار وانما أمر به للاذى (الرابع) بما رواه أبو داود انه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح أقمن الناس الاجاعة كانوا يؤذونه منهم ابن أبي سرح اختبا عند سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه فذمه لما دعا النبي صلى الله عليه وسلم الناس الى البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يأمره فتنظر اليه ثلاثا كل ذلك يابى ثم بايعه ثم أقبل على أصحابه فقال ما كان ذلكم رجل رشيد يقوم الى هذا حين كففت يدي عن بيعته فيقتله قالوا هلا أو مات البناها نالا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي لبي أن يكون له خائنة الاعين (ومنه) عبد الله بن خطل وجاريتاه أمر صلى الله عليه وسلم بقتله لانه كان يقول الله عز وجل يجرؤ بهو يأمرهما أن يعنياه وروى ابن ابرار أن عقبة بن أبي معيط نادى يا معشر قريش مالي أكثر من بينكم صبرا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك وأنت راك على رسول الله وكذب عايه صلى الله عليه وسلم رجرجر فبعث عليا والربيع رضي الله تعالى عنهم اليه فقتلاه وهجته صلى الله عليه وسلم أمر آفة من من لي سم فقال ربح من قومه نأيا رسول الله فقتلها فأحسب ان النبي صلى

الله عليه وسلم بذلك فقال لا يتطعم فيها عتران أى لا يجرى فيها خاف ولا نزاع قالوا فقد ثبت أنه
 صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه أو تنقصه أو الحق له وهو مخبر فيه فاختر قتل بعضهم
 والعفو عن بعضهم وبعده وفاته تعذر تغيير المعفو عنه من غيره فبقى الحكم على هجومه في القتل اهدم
 الاطلاع على العفو واما لا تمتعه بعده أن يسطوا حقه لأنه لم يرد عنه الاذن في ذلك (والخامس)
 باجماع الامة على قتل منتقصه من المسلمين وسماه ويمن حتى الاجماع على ذلك ابن المنذر
 والخطابي وغيرهما كعمد بن سحنون وعبارته اجمع العلماء على كفر شاتم المنتقص له
 وجريان الوعيد عليه وحكمه عند الامة القتل فن شئت في كفره وعذابه كفر انتهى وما صرح
 به من كفر الساب والشاك في كفره هو ما عليه أئمتنا وغيرهم كما علم مما صرحوا به عندنا كالمرتد
 قبله ستاب وجو بافورا قاتل اصر قتل ولو اصر آفة لهم يوم قوله صلى الله عليه وسلم من بدل يمه فاقبلوه
 وان أسلم صح اسلامه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة الآية
 وقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا تحب
 استمالة المرتد لأنه مفسد للدم وقيل لا يقتل قورا اذا لم يصب بل يجهل ثلاثة أيام لاحتمال شبهة
 عرفت له فيسعى في ازالته او الجواب عن ادلتهم المذكورة ما عسى الاول والثاني فالأول ان ليس
 فيها الا كفر مؤذيه عليه أفضل الصلاة والسلام وهذا محل مباح أما كونه يقتل بعد التوبة
 والاسلام فلا دلالة لهم ما على ذلك أصلا وعن الثالث والرابع وما شابههما مما ذكر فيهما وغيره
 انه لا دليل لهم في ذلك أيضا اقيام الكفر بالحكمى عنهم مع الزيادة في الاعتناء فيه وقد أخبر صلى
 الله عليه وسلم انه لا عصمة لاحد به مدعو الى الاسلام الا بالاسلام فكل من المذكورين
 مفسد للدم لانه دعى الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا الجرد سبه لانه صلى الله عليه وسلم ومن ثم
 ذكر صلى الله عليه وسلم لهم في قتل عقبة سببين كفره واقترائه عليه واقتل كعب سببين
 ايذاء الله وايداعه صلى الله عليه وسلم وبعث عن وان يبرئ قتل الكاذب عليه انه ما هو
 لكاذبه مع كفره على ان هذا كذب فيه افساد وقتة بين المؤمنين فيكون به تحارب الله ورسوله
 وسعى في الارض بالفساد فقتله لذلك لا لمطلق الكذب لانه بالاتفاق منا ومنهم لا يوجب
 القتل وقتل المرأة التي هجته اسمها وكفرها مع هجائها لالهها فقط ومن ثم نقل عنها
 كانت تعيب الاسلام وتخرص على ايذائه صلى الله عليه وسلم (والخامس) انه لا دليل لهم الا ان
 ذكر واصورة فيها ان مسما طرأ عليه الكفر بسبب السب ثم رجع واسلم ثم أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكرناه من النزاع بيننا وبينهم في ان
 الكافر الاصل الى ادا بلغت الدعوة وامتنع من الاجابة تحارب بسده واسماه أو لم يحارب بالسكينة
 مؤذرا للدم فطما وكل ما ذكره في الثالث والرابع من هذا القليل وبهذا يدفع قولهم فقد
 ثبت انه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه الى آخر ما قدمته عنهم ولم يسقى أنه صلى الله عليه وسلم
 وسلم أمر بقتل من آذاه بل عاينهم قال من المسلمين هذه تمة ما أريد به وجه الله ومن قال

اعمدل ومن قال أعطني من مال الله لا من مال أبيك وجعلنا ومن قال لنخرجن الاغز منها الاذل
وتطائر ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه قتل مسلما بالسب لم يكن فيه دليل لا نأقول
بقتله أيضا الكفرة وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب فقد اسلامه بسبب سبه من غير قبول
لتوبته ولم يرد ذلك لا يقال سبه صلى الله عليه وسلم حق له وحقوق العباد عينية على المشاحة
فكيف جاز لنا مع ذلك اسقاطه لا نأقول حقوقه صلى الله عليه وسلم تشبه حقوق الله تعاليا
من حيث ان تنقيصه كفر كتقصيص الله تعالى فلتكن مثله انقصه فامن حيث ان الاسلام
يرفع شخصه قتل فاعل ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف دليل
ظاهر على ما قلنا فان قالوا انما يقتل حد الارادة قلنا فالدليل حينئذ قوله تعالى ان الله لا يغفر
ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا حينئذ من دون ذلك لان القرض انه حد الارادة
فان قلت حد الزنا وضوءه لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك خارج عن القياس
اذا اصل في كل معصية ان تسقط بالتوبة الا ما استثنى كحد الزنا فلا يقاس عليه لان ما خرج
عن القياس لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفاء نقله عن أصحاب الشافعي
رضي الله تعالى عنه ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على
أصحاب الشافعي لا تفاقمهم على عدم قتله في سب غير قذف وأما السب الذي هو قذف فمهورهم
كما قاله غير واحد من المتأخرين مرجحون لعدم قتله أيضا العموم قوله تعالى قل للذين كفروا
ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله
الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث التيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق
للجماعة وقوله أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويقيموا
الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموهم مني دماءهم وأموالهم وقوله الاسلام يجب ما قبله
ومن ثم نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأم على ما يوافق ما مر عن أصحاب الموافق لهذه
الآية والاحاديث وعبارتها واذا ارتد القوم عن الاسلام الى يهودية أو نصرانية أو مجوسية
أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر ثم تابوا حقنوا دماءهم بالتوبة وانظروا الاسلام انتهت
فتأمل عموم قوله أو غير ذلك قال الامام النجاشي الرقعة فقيه المذهب وتلميذه التقي السبكي
وغيرهما وصحابة متفقون على ذلك ويوافقهم قول أبي بكر القارسي فيما نقله عنه القاضي حسين
اجتمعت الامة على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حد الان من سب النبي صلى الله عليه
وسلم خرج عن الايمان والمرتد يقتل حد فان تاب قبلت توبته ولا ينافية قوله من قذف نبي قتل
حدا بعد توبته لان هذا في قذف نبي وليس كلامنا فيه ولان ما ذهب اليه في ذلك ضعيف كما قاله
جماعة منهم حجة الاسلام الامام الغزالي رحمه الله تعالى ويتقصد برحمته لا يصح قياس السب
على القذف لانه يوجب الحد بجره واحدة والسب الموجب للكفر لا يوجب تعزيرا بجره واحدة
بهذا التوبة دلالة عبر السب فكان القذف الحش من السب وأما ما قاله السبكي من ان سب

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان مشهورا قبل سببه له بساد عقيدته وتوفرت القرائن على انه
 سبه فاصد التوقيف يقتل ولا تقبل له توبة فهو عما انتحل مذهبيا وارتضاه ابا لنفسه معتقدا به مع
 جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا
 ابنه في طبقاته الكبرى ومن ثم قال شيخنا زكريا سقى الله تعالى عهده لما سئل عن سب النبي
 صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد او ان تاب كفى الشفاء عن أصحاب الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه الفتوى على عدم قتله كما جزم به الاصحاب في سب غير قذف ويرحمه القرأى رحمه الله
 تعالى ونقله ابن المقرئ عن أصحابهم في سبه وقذف لان الاسلام يحجب ما قبله ونقل قتله عن
 أصحاب الشافعي وهم بل هم متفقون على عدم قتله في الشق الاول وجهه ورهم من يحون له في الثاني
 انتهى ومنها اني السبكي رحمه الله تعالى فيمن قال القاضى يقضى والمفتى يهذى أى من الهذيان
 كما يدل عليه الجواب الآتي فقال ما حاصله يحتمل على قائل ذلك الكفر لان الفتوى تبين حكم
 الله تعالى وأصلها تبين ما اشكل والمفتى بحق مبين لحكم الله تعالى وهو وارث النبوة
 والقاضى ينصل ويلزم بمقتضى الفتوى قال الله تعالى قل الله يفتيكم في الكلالة والله يقضى
 بالحق فكل من المفتى أو القاضى بحوله أجر عظيم والمفتى أعلى والقاضى تابع له لانه وان كان
 مجتهد فتوى تابع لفتوى امامه فزعم ان المفتى يهذى مع اعتقاد ان فتواه صواب فيما أخبر به
 عن الله تعالى فهو كافر ومن اطلق تلك العبارة فاعلم انه جاهل بجهلها واعتقاده ان الفتوى
 لا الزام فيها وليس كذلك بل يلزم المستفتى الاخذ بها الا ان كان عنده ما هو ارجح منها وتصور
 اختلاف بين مفت بحق وقاض كذلك انما هو لا اختلاف تصور يرأ ونحوه فان القاضى يبحث
 ويستكشف أكثر من المفتى أم المفتى أو قاض بغير حق فليس الكلام فيه وما ذكره ان المفتى
 أعلى من القاضى فانما يتضح فيما أومأ اليه كلامه من ان القاضى تابع له ولو مجتهد فتوى أما
 بالنسبة لاصل منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء بحق فالظاهر ان الأول أفضل لان فيه افتاء
 والزاما بالحق وتحريرا وتصبا أشد مما في الافتاء فان المفتى انما يتحرى في شح برالحكم
 والقاضى يتحرى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك الا بعد مزيد تحرر وفحص
 وتعب تام فكان منصب القضاء أفضل للاخبار الصحيحة المصرحة بان أفضل الاعمال أشقها
 الاعراض وعلى هذا يحمل قول من قال أفضل المراتب الامامة العظمى فالقضاء فالافتاء وافتي
 أيضا فيما نسب اليه مكفرا كذا بافطلب من شافعي ان يحكم بحقه من دمه حتى لا يرفع لما السبكي بيته
 زور فيه دمه ولا تقبل توبته فهل للشافعي ان يحكم بحقه وعدم تعزيره وان لم يبق عنده بينة بذلك
 فقال ما حاصله الذي أراه انه اذا تلفظ بين يدي شافعي مثلا بكامة الاسلام وطلب منه الحكم له
 بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جاز له الحكم بالسلامة وعصمة دمه وعدم تعزيره ولا يحتاج
 لاعترافه بمكفر لانه قد يكون بريئا بالجوأه لا لكذب بذلك لا معصي له بل لا يجوز أسره بذلك ويكفى
 في الحكم استناده لما سمع منه من اسلامه وبه يمنع على المالكي التعرض له لان اسلامه الآن

عصمة لدمه مقطوع به أما بفرض انه بري فواضح أو انه فعل مكثرا فاسلامه مباح له فصحة ثابتة
قطعا والحكم بالحق حق ولا يقدح في ذلك ان اسلامه الآن انشاء وشرط الحكم بصحة سبق
مكفولانه انما يحكم بالعصمة وهي مستندة الى مقطوع به اسلامه المستمرا والمنشأ فلم يضر
الشك في تعييته ولذلك نظرنا اثر منها ما لو قال موكل في شراء جارية بعشرين انما امرتك بعشرين فانه
يخالف ويقع الجارية طاهرا للوكيل ويستحب للمالك ان يرفق بالموكل حتى يقول للوكيل ان
كنت امرتك بعشرين فقد هتكها بها أو هتكها بها بلا تعليق فيقبل التحمل له بالخطأ بقدر صدقه
ووافقنا المالكية على ذلك ولو طالب الوكيل حينئذ الحكم بصحة ماله أوجب بلا شك
فيحكم له بالملك وحل التصرف المترتب عليه لتحقيق سببه اما بالشراء الاول والثاني وان كان
منهم ما لا يهتبه الشراء الثاني لانه لم يتحقق سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول صحيحا
حكما واجاز حكمه بذلك مع انهما سببه فكذلك في مثلنا يحكم بالعصمة لتحقيق سببه من الاسلام
المستمرا والمنشأ ولما ان نقول له هنا أيضا ان يحكم بصحة اسلامه و يفرق بينه وبين مامر من عدم
الحكم بصحة الشراء الاول بان البيع يشترط اهتبه أمرهم المالك ونحن شاكون في ملك
الموكل وحال كون ملك الوكيل لها طاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم بصحة الشراء الثاني للثبات
في سببه وأما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ التلغظ بكلمة اما اقرار كلاله الا الله الخ
واما انشاء أو محتمل لهما كأشهاد ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها
وبمعنى لانشاء معروف كالتهادي بين يدي الحاكم وبأي معنى فرض فهو اقرار صحيح وانشاء
صحيح ومعنى صحته ترتيب أثره عليه ومن آثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي
بذلك فعلم انه يترتب هذه الآثار عليه وسبب الاحتياج الى حكمه ان الاقوال التي يصير
بها الحكم مستلزاما كرها الفقهاء وسموا الحكماء الى أقسام منهم من يصير ببعض الاقوال
مسماة منهم من يشترط فيه زيادة في حكم القاضي بالاسلام بالنسبة الى اللفظ الموجود
وعتاده انه كاف في صيرورته مسلما فيرفع مع الحكم الخلاف في اشتراط لفظ آخر وفي منع
اباحة دمه شيء مدر منه وان جهل ولولم ينفذ هذا القاصي روح الخلاف وقد انما بشرط قدسده في غير
هذا لان الصورة انه ادعى عليه انه مسلم ما يفي الاسلام فاقاضي انما يحكم
ليدرأ عنه التمسك بما يراه ومنها لو شئت هل طلق أو لا سله الرجعة فان راجع ثم قامت بعد
ثلاثة أقراب بينة بانه كان طلق جازلها حكم الحكم بقا العصمة مستندا الى مراجعته
ثالث وان كان حيز الرجعة شاكافي محتمل فكذا اذا ثبت هنا بعد الحكم بصحة دمه بلفظه
بمكفولانية ثبت اليه ويحكم بأنه ارتفع أثره بالاسلام بل لو شئت هل طلق باقظ الحرام أو غيره
فراجع وحكم القاضي بقا العصمة مستندا للرجعة ثم ثبت انه قال أدت حرام لم يكن للثاني
ان كنت سكت عن نوائب أن يحكم عليه بذلك لان الشانعي دمه من ذلك تحكيمه
الماتر وان كان عند الحكم يشك في خاظمها باللفظ السكينة لا مستند الى ثبوت العصمة في

اعتاده المراجعة في سوا أطلق بسريح أم بكتابة ومنه الوقال ان كان هذا الطائر غراما
 وأنت طائر وان لم يكنه أنت طائر فطار وجعل فلما حكم الحكم بطلاقها لانه لازم على كل
 تقدير وان جهل عين سببه فلو علق بغيره في صراحته ولم ينو رأي الحاكم امره بغير حكم
 بالطلاق أو كناية فيكم ببقاء العصمة ثم بان انه غراب فليس لحاكم آخر الحكم بخلاف ذلك
 مستندا الى انه حكم قبل ثبوت احد الطرفين اذ لو كان كذلك لم ينجح حكم أصلا وحصل الضرر
 ببقاء المرأة مع الجاهل بالحال معلومة لا منكوحه ولا مطلقة واعلم انه لا يشترط قصد الحاكم رفع
 الخلاف فاذا حكم مستندا الى ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم بغيره فظهر
 لدا حل بينه وبينه ويرى تقديمها نفسه وان لم يره لم يتقضه ونظيره هنا لو حكم مالك بعصمة مستندا
 للاسلام المستقر ثم ثبت عنده مكر حازه الحكم باهله وكذا الغيرة ممن يرى ذلك لان الحكم
 الاول انما كان لظن عدم كفر حيث ثبت بان بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وانما
 وجد ذلك المالك كفر فليس هناك ما لو اطلع عليه لم يحكم فالضايط أن كل حكم قارنه ما لو علم به
 الحاكم لم يحكم بقض على تفصيل فيه حكمه في مسألة الترسى وكل حكم قارنه ما لو علم به حكم
 لا ينقض وبالجملة من ادعى عليه كفر لم يثبت لو طلبه ظالم لم يقتله فطلب من حاكم شافعي أن
 يحكم بعصمة فمن ينعه يلزمه انه يمكن الظالم من قتله مع قدرته على اتياده بمنعه ومنها لو انتفعت
 دار من داخل بيعة وحكم له بها ثم أقام المداخل بيعة عنده نقض وقيل لا وقيل ان كان قبل التسليم
 فان أقامها عند حاكم آخر فاعلم أن الحاكم الاول انما يحكم لعدم علمه ببيعة المداخل فذلك
 وان احتمل انه حكم هذه اياها الى ترجيح بيعة الظاهر وهو من أهل الترجيح أو اشكل الحال لم ينفذ
 على الاصل بل تقر في بدا المحكوم له فاذا كان هذا قول الاصحاب فهم لم يقصد بحكمه منع ماهر
 من وقوع ثبوته فكيف في مسائلنا التي قصد الحاكم بحكمه عصمة المحكوم له مما نسب اليه ويتوقع
 ثبوته وهذه المسألة ينبغي أن تحرر ويعتني بها فان الناس يحتاجون اليها اولا وقد اخفى عن ابن دقيق
 العبد انه ارتدت الشهادة عنده بحكم حنفى بعصمة دم من نسب اليه مكفر ليقضه فاستنع وأمر
 الشاهد من أن يشهد على السوء بآلية ذلك بالاقرار به فذهب اليه وشهد على اقراره بما نسب
 اليه ثم حكم بعصمة دمه حكما مبتدأ وهذا منه اما احتياط أو لعدم نظري المسألة مع ان كانت
 آتية في ذلك حتى نظرت في ما فوجدت الحق يقتضي أن ذلك ليس بشرط والحق أحق أن يتبع
 وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في مختصر المزني رحمه الله تعالى لو شهد عليه شاهدان
 بالردة فأدكر قبل له ان أقورت بالشهادتين وتبرأت عن كل دين يخالف دين الاسلام لم يكشف
 عن غيره انتهى قبل أراد الكشف عما شهد به الشهود من ردته وقيل الكشف عن باطن امره
 لاننا نطلع على افعال القلوب وعلى كل قصد صرح الاصحاب بأن ما لو شهد عليه بالردة قبل
 وان أدكر فعليه أن يسلم ولا يفيد اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته برده قال ابن الصباغ
 ولا يفيد أيضا الحكم بالاسلام فكل كلامهم سيما كلام ابن الصباغ صريح في الحكم بالاسلام

فيشهد لما قلناه انهم كلامهم للعمل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم باسلامه فقط لا يرفع
 الخلاف لان المالكي يشبهه للعدالة لا للكفر بخلاف الحكم بعصمة الدم انتهى المقصود من كلام
 السبكي وفيه مناقشات لا يحتملها هذا الكتاب فالأولى ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قدمه عن
 ابن دقيق الاميد نعم قال الغزالي في أدب الله ضاع وتبدل شيئا في مختصره قال ابن العاص قال
 الشافعي اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقتله قل أنه قد أن لا اله
 الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وانك تبرى من كل دين يخالف دين الاسلام انتهى فقول
 بعض القضاة لمن ادعى عليه بذلك أو جاء بنفسه يطلب الحكم باسلامه بلفظ بما قلت غلط
 انتهى كلامه ما هو يوافق بعض ما ذكره السبكي الا أن يقال الحكم بالاسلام غير الحكم
 بعصمة الدم الذي الكلام فيه وقال أيضا شهدوا بكفره وفصلوه فقال أنا مسلم لم يكف حتى يتناظر
 بالشهادتين ويترأى من كل دين يخالف دين الاسلام ولا يشترط أن يقر بالكفر ثم يسلم (وسئل)
 السبكي أيضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وورد فيه من الأحاديث فأجاب من العلماء
 كمالك وأحمد من يقول بقتله مطلقا وان تاب كالزندق وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
 انما يكفر ان تسلكم بكفرا أو اعتقد أن كوكبا يفعل بنفسه أو أنه يقدور على قلب العين وقبل توبته
 ولا يثبت اعتقاده ذلك الا بقراره ككونه قتل بسحره ويقنع منه بشر وطه وما عدا ذلك يعزر
 ودليلنا اننا ابراهيم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أي كافي الحالة
 الأولى وزنا بعد احصان وقتل نفس بغير نفس أي كافي الحالة الثانية والحالة الثالثة لاقتل فيها
 بنصر هذا الحديث لانها ليست احدى الثلاث ولم يصح حديث يقتضي قتله وخبر حدث الساحر
 ضرب به بالسيف ضعفه الترمذي وجعله مودة وفاهو قول مكابي ولم يقتل صلى الله عليه وسلم ليبدأ
 اليهودي الذي سحره والآثار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين مختلفة فعن عمر رضي الله
 تعالى عنه اقتلوا كل ساحر وساحرة وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قتلت جارية
 سحرتها وعن عائشة رضي الله تعالى عنها انها باعت جارية سحرتها وجمعت ثمنها في الرقاب وحمل
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فعل عمر وبنته على سحر فيه كفر وفعل عائشة على مالا
 كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم ألم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 الحديث واذا اختلفت الصحابة اتبع أشبههم قولاً بالكتاب والسنة وكف القتل ممن لم يكفر ولا
 زنى ولا قتل أشبههم ما (وقد سئل) الزهري شيخ الامام مالك رضي الله تعالى عنهم ما عن سحر من
 أهل العهود قل قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل من سحره وكان من أهل
 الكتاب وسئل السبكي أيضا عن قال ما أعظم الله فصيله لا يجوز فأجاب بما حاصله يجوز ذلك
 قال تعالى أبصر به أي الله واسمع أي ما أبصره وما أسمع فمعنى ما أعظمه انه تعالى في غاية العظمة
 ومعنى التعجب من ذلك انه حارت فيه العقول فالقصد الثناء عليه بالعظمة أو اعتقاده أنه
 وكلاهما سائغ ومرجيهما أمر عظيم يصح أن يراد بجماع أعظمه وبلغني عن شيخنا أبي حيان انه

كتب بعدم الجواز فنظرت فرأيت ابن السراج قال حكيت أماناً من أبواب مختلفة مستعملة
بحال التعجب فهو ما أنت من رجل وسبحان الله ولا اله الا الله وكأنيوم رجلا وسبحان الله من
رجل ورجلا وحسبك بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفالك زيد رجلا فقوله العظمة
لله من رب دليل الجواز التعجب في صفات الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما فعله وافعله ومن
جاءه المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا وحكي ابن الانباري عن الكوفيين أن ما أحسن زيدا
اسمهم لا فعل تقديره شيء أحسن زيد اخلافا للبصر بين لادلة منها قولهم ما أعظم الله ولو كان
التقدير ما ذكر وجب أن يقدر هنا شيء أعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر
ما أدرك الله ويلزم من قال انه فعل أن تقديره شيء أقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل وأجاب
الابصريون بأنه لا محذور أن التقدير شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة كما تجعل عظمت عظيما
والشيء أمان من يعظمه من عباده واما ما يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي
انه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيمه انفر قابلية وبين غيره وحكي أن بعض أصحاب المبرد قد مد من
البصرة إلى بغداد فخر حلاقة ثعلب فمثل عن هذه المسألة فأجاب بجواب أهل البصرة وهو أن
التقدير شيء أحسن زيدا فأورد عليه ما أعظم الله ما نرغمه فيه فأنكره وأجابه بأنه عظيم لا يجعل
جاعل وسجنوه حتى قدم المبرد فوافقه فبان قبح انكارهم عليه وفساد ما ذهبوا اليه وقيل قولنا
شيء أعظم الله بمنزلة الاخبار بأنه عظيم لا شيء جعله عظيمه بالاستحسان وقول الشاعر ما أقدر
الله فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه بالقدر كقوله تعالى فليمد له
الرحمن مدا يلفظ الامر وان لم يكن في الحقيقة أمرا وان شئت قدرته تقدير ما أعظم الله على
ما بدأ انتهى كلام ابن الانباري وهو نص صريح في المسألة وتوافق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ
فانه غير مستبعد وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحتمل الوجه الثالث الذي
ذكرها أو يجعل محازا عن الاخبار رأينا انكار اللفظ فم يقل به أحد والاصح انه باق على
معناه من التعجب وتأويل الشيء على ما ذكره كرأوا الوليد الباجي في كتابه السنين
أدعية منتخبة من غير القرآن من جعلها ما أحلت على من عصاك وأقربك عن دعاك وأعطتك
على من سألك وروى ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن جده أبي بكر
رضي الله تعالى عنهم أن بعض سفهاء قريش حثا على رأس أبي بكر بن أبي بكر بن أبي بكر بن أبي بكر
أو العاص بن وائل فقال ألا ترى ما فعل هذا السفهاء قال أنت فعلت ذلك بنفسك فقال أبو بكر أي
رب ما أحلتك ولولم يكن هذا الا عن القاسم لكان في فضلا عن روايته عن جده وان كان
مرسلة وفي الكشف في ذال الجلال والاكرام معناه الذي نجله المحدثون عن التشبيه بخلقه
أو الغي يقال له ما أجلك وما أكرمك وفيه في ابصره واسمع انه جاء بمبادل على التعجب من
ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان أمره تعالى في الادراك خارج عن حدهما
عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك ألطف الاشياء وأصغرهما كما يدرك أكبرها

حموا واكتفها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه في ما شئت الله ما هذا بشر!
 تنزيهه تعالى من صفات الفخر والتعجب من قدرته على خلق جبل مثله وأما ما شئت الله
 عليه من سوء فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله وذكر أبو محمد عبد الله بن علي بن اس
 الصمري في كتابه التبصرة والتذكرة في النحوي ما أعظم الله أي شيء أعظمه وفسر
 بنحو ما مر عن ابن الأنباري ومنه ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله عز وجل فيكون لنفسه
 عظيما لا شيء جعله عظيما قال ومثل هذا مستعمل كثيرا في كلام العرب كما قال الشاعر
 نفس عصام - وودت عصا ما انتهي وقال نحو ذلك أيضا ابن الدهان سعيد بن المبارك في شرح
 الايضاح يفسر ما أعظم الله شيء أعظمه وفسر ذلك الشيء بنحو ما مر عن ابن الأنباري وقال
 المتنبى * ما أقدر الله ان يحري خلقه * وأقره عليه الواحدى في شرحه وتوسع السبكي على ذلك
 الولي أبو زرعة فقال في فتاويه لا يعلم أحد من معتبري العالم ما رضى الله تعالى عنهم منع اطلاق
 هذا اللفظ أي ما أعظم الله ما أحلم الله وهو انظر دال على تعظيم الرب جل جلاله وتفضيل شأن
 مقامه العلية فلا يصح من اطلاقه وفي النزول أبصر به واسمع ثم حكى عن فائدة انه قال لا أحد
 أبصر من الله ولا أسمع وقد ورد اطلاق صيغة التعجب في حق الله تعالى في السنة أيضا فالصاح
 لذلك ان كان استناده الى اهل الامر بيقين في مثل هذا من التعجب شيء سيئه كذا قيل
 هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فهذا التقدير غير لازم ولا مطرد فقد يتنع لمنازع وادى كان أسهل
 وضع اللفظ في اللغة للتعظيم فلا يمنع منه لاجل ذلك التفسير ولا تنحى ألفاظ الناس على دقائق أهل
 العربية التي لا دلائل عليها على انه يمكن تقدير ما يوافقهم بما لا انكار فيه من غير اطلاق بالآلف
 بالرب جل جلاله ان يتدبر شيء وصفه لذلك وهو ما منه أسوأ من خالصه ولا يتدبر شيء سيئه
 كذلك وأفتى السبكي أيضا سئل عن شيء يقال لو جاء جبريل ما فعلته بانه لا يكفر لان هذه
 اله بارة تدل على عظمة جبريل عنده وأبو زرعة فيمن قال لا خرسا لثلاث ان تم بحري في الله فقال
 هجرتك لالف الله بان مقتضى هذا اللفظ تعدد الآلهة وذلك كفر صريح فان اراده ضربت
 عنه ان لم يتب فان ادعى أو لا يصرفه عن الكفر فان اراد أن باب الهجرتا التي هي لاجل الله
 فكاه قال هجرتك لالف سبب لله تعالى ما طلق السبب على السبب له قيل ذلك منه به منه
 لاحتمال اللفظ له أو قال هجرتك ألف هجرة لله ذلك مما يعتمد له اللفظ بتأويل فيقبل أيضا
 حسنا لا رم بحسب الامكان ولا سيما ان كان القائل بذلك مما لا يعرف بعقيدة سيئة لكن
 يؤدب على اطلاق هذا اللفظ لشاعة طاهره وراعى شيئا من تكرار بالانصارى سقى الله عهده
 في انسير تنجما فقال أحدهم الا حراستة تلك ادخل الى الحكم وامر عمل فضولي ولو أردت
 دمه له حلت اليهم وفروضات ركفرت التي كفرهم ليكره بذلك أو لا فذا يلزم ما سيذكر
 بذلك ان مريد غير ساكن من أنواع الادعاء فلا يكفر ساكنة او تركب خيرا فيلزمه العجز
 عن ما لا يردع ولا منه عذر مثل ذلك وبان من تخطى باله اذ تبي بالجمية وهو

١- لا يكون مسلماً بذلك كنظيره في تكبيره الاحرام * حرماً الله تعالى على النار
 من حيلة أوليائه المغررين الأبرار وأجارنا من سائر محن الدنيا والدين وأمرنا
 إلى ان نفوز بشهوده في أعلى عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والمرسلين
 علينا بالاخلاص والنجاة من سائر العلائق حين لا مناص وبضع عالم ألقناه المصاة
 لعامة وتقله من فضله لنرى من آثاره غاية الراحة من أهول الحاقة والطامة الهالك
 كريم وأرحم رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 ماشاء الله كان وما لم يشأ الله لم يكن ماشاء الله لا قوة الا بالله على هذا التأليف وعبره من ديني
 ونفسي وسائر آثاري والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً يا رب العالمين الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأرواحهم وذرية
 كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
 مدد خلقت ورضا نفسك وزينة عرشك ومداد كلماتك كمالك كرك وذكرك المذاكرون
 كلما غفل عن ذكرك وذكرك العاقلون يدعواهم بها سبحانه اللهم وتحتهم فيها سلام
 آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

بحمد الله تم طبع هذا الكتاب الذي صخر حجمه وكثر نفعه لدى أولى الالباب
 فهنيئاً لمن أتقنه واجتنب القواطع وعض على دينة الزواجر والروادع وقد
 الرم طبعه بالمطبعة الوهبية البهية إحدى المطابع المصرية المكرم
 الشيخ عبد الله البار سلك الله بهنا وسبيل المقارم صححها بقلم
 المتوسل بالنبي الامجد محمد البليسي بن محمد وذلك
 في أواسط ذي الحجة الحرام ختام عام ١٢٩٢
 اثنين وتسعين ومائتين بعد الألف من
 هجرة من تحلى باكمل وصف صلى
 الله عليه وسلم وعلى آله
 وصحبه وشرف
 وكرم
 تم